والله اعلم لقوله تعالى فجاءتنا مع اله التأويل ذا الاختراع **قوله** قلت
نقل الامير عن السلف البعض اي يلتزم البعض الذي هو المعنى ما الذي
من كون الجنب صفة بما فعل بينهم العربي واذكار الاقدار عن السلف من ان
الجنب صفة زايدة على ذاته تعالى من الصفات النفسية والبعض يقول
للشيخية والذي قبلنا زعم بلى وفعل ومرور ونحو على الوضع وفاعل
وضع عايد على المعنى ومرور بمعنى ذكر وذاته اضافة الى الجنب وذاته
كلي قيمة **قوله** وردها فقوم الى المعلوم البعض ضمني وردها عايد على ما
البعض الشيخ صفات نفسية واضاف نقل الى ما ذهب اليه امامنا المحمدين
وكيفي من تأويل مذهب الطوايف وردها الى ما علم بالضرورة وهو نفسه
معلوم من الوجود والقدرة والبصر ونحوها من الصفات او الافعال
قوله والوقف اولى البعض اي الاولى الوقف عن اثبات احدهما صفات
زايدة على المعلوم كمذهب الشيخ ونحو تأويلهما وردها الى المعلوم كمذهب
امامنا المحمدين بل يفوض المراد منهما الى الله تعالى بعد القطع بنفي كاهما
لاستحالة الله ومنذ امذهب الكفي السلف قال بعض الشيوخ ومنذ القول مع
ذا لكفي لاه المسايل علمية وما بعض دليل التأويل بل مبدا الافادة العلم
كنفي كلامي من التشبيه الخ اي واما خبار التشبيه
بحاله الخ اي مذاهب السلف كما تقدما والشي كاهيه بالمتشابه
فذهبنا اما كفي للتأويل بل بعد قطعنا بالوقوف من تجهيل
مذاهب راجع الى قوله والوقف اولى بعد نقيض الطامي يعني اما وقوع في
القرآن من الوجه واليدين والعينين ونحوها التي تتبع كاهم مذاهب التشبيه
البدار تعالى بالجوارح اي اثبات الحدقة والجمة والنقلة والصورة ونحو
ذلك من اوصاف الجوارح وتفويض المراد منه الى الله واما كاة من الله
السنة فوضنا المراد منه الى الله والى رسوله كقوله تعالى واعتصموا

السماء وقوله يخافون ربهم من فوقهم وقوله وجاء ربك والملك صفا
صفا وقوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة
وقوله الى الرحمن على العرش استوى وقوله صلى الله عليه وسلم ينزل
ربنا تبارك وتعالى حين يبقى ثلث الليل الاخير الى سماء الدنيا الحديث وقوله
قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء وقوله
ان الله خلق آدم على صورته وقوله اذا اراد الله بقوم الفناء واستثنى
اهل الجنة هم النعيم واهل النار هم الجحيم وقالت النار هل من مزيد وضع
الجبار فيها قدمه فانزوت النار فقالت النار قط قط وقوله الناس فسد على الفؤاد
والمعرب وبالجملة فكل ما يتوارى فظاهره المحال والا تعارض فظاهر
وايضا النقل لا يبطل العقل والا ادى الى بطلان النقل اذ العقل اصل النقل وبه تثبت النبوة فان رآه ورد النقل بخبر الواحد قطع
بكذب راويه وان كان ظاهره المحال فان كان له تاويل واحد تعين
الحمل عليه كقوله تعالى وهو معكم اين ما كنتم وقوله ما يكون من
نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ونظائره فانه يستحيل حمله على ظاهره من المخالطة
بالذات ولم يدل الاجماع على المعية بالعلم والى علمه وان كان له
تاويلان فصاعدا فحمله بعضهم على واحد منهما لينتزع اللبس عن العوام وهو
رأي الامام او يوقف على التعيين ويفوض الامر في الحق تعالى دفعا للتحكم
وهو مذهب السلف او ان قرينة لفظية **قوله** كنعت لظاهر النسبة من التشبيه
بدل الظاهر وقوله الذي يتعلق بظاهر او هو وقف له وللتنزيه يتعلق
بتعلق ينزع **قوله** مجاله هو رأي حذاق السلف كما تقدم ان محال الظاهر
الذي وان اختار كمال الاصفهاني السمعية السابقة ويعني ان حذاق
السلف قابلوه بالتخطئة بضروب فوجاه السابقة وسماه المتشابه
كقوله الثقيل والصورة وهو ما **قوله** والشيخ فيه ما اختلف

إذ شأن التفويض الذهول في الظاهر والاختلاف والتشكيك القوة إن زاد والاظهار
بداه يثبت مما سبق وما يثبت ✤ هذا دليل كما يشتهي مما سبق يشتهي منه
ويحتمل أن يتعلق فيه بالنفي وبالجملة جمع تتميم للبيت أو شتى واو فعناه
ما قبله ويحتمل أن يكون اختلف مبنيا للمفعول والمعنى أن نفي الظاهر ثم
يختلف فيه وإنما اختلف في التفويض والتأويل مع أن الواو على نفي الظاهر
قوله فذهب الخ راجع للتأويل يعني أن المتكلمين إلى العلماء والآباء إلى
السلف ذهبوا إلى التفويض وعليه فالوقف على قوله وما يعلم تأويله
إلا الله **قوله** دفعا لما في الوقف من تجهيل الجميع والمعنى أن
المتكلمين اختاروا التأويل لما في الوقف عن تأويل الظواهر من
الإخلال المؤدي إلى النقص والجهل واستدلال العوام

✤ فصل في تقسيم الصفات بمعنى ✤ على فنون الخ إلى النفي المعنى ✤
✤ ما غنم من نفي سوى المعاني ✤ وسمى السمع أو النهى ✤
✤ فالسمع فيما توقف والعاضد ✤ إذ راجعا أو تكوين المدارك ✤
✤ ومنتهى الأقوال قسم الثبوت ✤ إلى ذاته وكل ذا معرفة ✤
✤ صفة ومعنى صفة نفسية ✤ وصفة تسمو بمعنوية ✤
✤ وزيد في كل بفعلية ✤ فعلية جاءت سليمة ✤
✤ والسلب جاء كمثل العفو ✤ نفي الشبيه باذ فريق جاز وا ✤
✤ والمنتهى للذات عالمية ✤ حيية كذا فاعلة ✤
✤ مع الم يزنه كل ما ذكر ✤ من قائم به فريق فاعتني ✤
✤ فصفة المعنى التي قد أوجبت ✤ حكما لمن قامت به ووجبت ✤
✤ وصفة نفسية للذات ✤ حال فلا تعليل في البراهين ✤
✤ والمعنوية التي تعلل ✤ بقائم بالذات معنى يدخل ✤
✤ وصفة الفعل صدور الشيء ✤ عن قدرة الرب العظيم القادر ✤

الرواية

✤ وكل ما بطل وصف الخ ✤ به يؤخذ من صفات السلب ✤
✤ والصفة الجامعة الكمال ✤ تشمل الكل مع الجلال ✤

قيل الفاضل ينبغي الخلل كالشيخ ويبقى من المحققين ليس عندهم من الصفات الا صفات المعاني والفاضل يسميها كالقاضي واقام الخمسة يقسم الصفات الى ثلاثة اقسام نفسية ومعنوية ومعان ووجه الحصر ان المتصف اما ان يتصف باعتبار نفسه او باعتبار غيره والاول الموجود والثاني الحال ومر اما ان يكون الغير الذي يتصف به ذاتا موصوفة او معنى يقوم بالموصوف الاول الحال النفسية والثاني الحال المعنوية ومعلما بعض المتاخرين ستة اقسام ثم الى مذهب الثلاثة بثلاثة اخرى وهي السلبية والاضافية والجامعة لجميع الاقسام ولم يذكر تعريف معنى اي اقسام عبارات اما الصفات السلبية فقالوا انها عبارة عن كل ما يمتنع ان يوصف به الباري جل وعلا والتحقيق انها عبارة عن نفي كل ما يمتنع الخ وذلك السلب اما ان يضاف الى الذات والجسمية والعرضية وغيرها وقد تكون بعض السلوب جامعة مثل قدم فعلي ومنهم من يعبر عنها بالمعنوي كقدم فعلي وعلم بعض المعلومات فانه عبارة عن اسقاط العقوبة مع تحقق الجناية واما الصفات النفسية فقيل انها عبارة عن كل حال ثابتة للذات غير معللة وقيل صفة اثبات للذات من غير معنى زايد على الذات وقيل كل صفة تثبت زايدا على الذات لا يصح تعلقها بها مع بقاء الذات الموصوفة بها وهي بالحقيقة راجعة الى تنزيه واحد ويقال النفسية بكونه واجب الوجود لذاته ابدا وفيه نظر والتحقيق رجوع معنى الصفات الى السلب وقد سبق ذلك والتحقيق ان الصفات النفسية لم يتعرض منها بكثير الكلام شيء ولم نعرف منها الا ما عرفنا الذات

ولا يغرنك الله الا الله واما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال
ثبت للذات لمعلل بمعنى قايم بالذات ككونه عالما وقادرا واما صفات
المعاني فهي عبارة عن كل صفة قايمة بموصوف موجبة له حكما وقد مر
المعاني الموجبة للاحوال كالعلم والقدرة واما صفات الافعال فهي عبارة
عن صدور الخلق عن قدرته وارادته جل وعلا واما الصفات الجامعة فجميع
ذلك فسلم فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه جميع الاقسام
المتقدمة فصفة الفعل على الله ورزقه واحسانه ومنهم من قسمها الى
بالاسماء الدالة عليها كالخالق والرازق والمحيي والمميت والصفة
الجامعة كذي الله وجلاله وعظمته وكبريائه **قوله** والتسبيح فتدقق
الثبت المقارنة وقفت لقامتة اذ والتاء منه المقارنة للتسبيح اذ راجعا
او قلبوين واما الواو والياء فابنتهم الفاضي وامام الحرمين ومن تبعهما
والجمهور على نفيه والتحقيق الوقف كما تقدم واما التكوين فابنته
فقهاء وما وراء النفي من الصفة كما منصور الماتريدي بدى وفقهاء الجمهور
كما سبق **قوله** حيثية منسوب الى حيث **قوله** كل فاعل من قام به
قديم يعني انه يجب القدم للاقسام الاربعة من صفاته تعالى فتبوتيا وهي
النفسية والمعاني والمعنوية واما ما لم يقم به وهي الفعل والسلب
فلا يلزم قدمها اما الفعل فلا يكون الا حادثا واما السلب فيكون
قديما ويكون حادثا فالاول كالقدم والبقاء والقيام بالنفس والباقي
كالعلم والصفر حسبما تقدم ومن الاولى حدوث النسبة يلزم منه
حدوث الذات واما النفسية فظاهر واما المعاني والمعنوية فلانها
اذا كانت حادثة فاضداها كذلك والا فالدليل للشيء لا يخلو اما
او عن ضده وما لا يخلو اما عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبق الحوادث

حادث

حادث وقد تقدم بيان هذا والباقي من هذا الدليل والشكل والباطل قوله
وصفة المعنى التي قام وجبت حكما ايد اقتضته واشتق منه قوله لمن
قام به يعني ان المعنى لا يوجب الحكم لمن لم يقم به وتفرع هذا والذي على
معنى انه البصر قوله لانه تعلق في يد بارادة حادثة لا محل قوله
وصفة نفسية الشيء اي الصفة النفسية حال الذات لا علة لثبوتها
قوله والمعنوية التي تعلل اي والمعنوية التي تعلل بمعنى فالباء بدل
بالذات قوله والذات تقبله معنى بدل من قام ويقبل نعت لمعنى اي معنى
تقبله الذات واتى به ليوزن البيت والا فكل معنى قام بالذات فالذات
تقبله ويحتمل ان يكون التفريع هذا السياق او هذا التعريف يقبل قوله
العظيم القدر القدر بفتح الدال مع العلم وبها وزاد ويحتمل ان بالقدر
المبلغ يقال بسكون الدال وفتحها ومنه قوله تعالى وما قدروا الله حق
قدره قوله وكل ما بطل الشيء تبع المؤلف في هذا التعريف المتكلمين
والصواب انه صفة السلب نعني ما بطل وجب الذي به كذبي الجرمية والعرضية
وكالقيام بالنفس وكسلب المشي بما لا نفس فما بطل وجب الذي به وهو الذي
لا يتصف به ممكن يكون وصفا له وحاد الذي عرفوا صفة السلب بهذا
التعريف معترض على مذهب المخالف لهم المعنى والله تعالى اعلم اه
فصل وتعريف الصفات السبع بها سيما اللذا يدوم مع
والعلم وسمه على السماع وما وجب التمييز بالماهية
وصفة بها اختص المتصف بجاز اراده المتصف
وما به النائي في نفس ترى عن اعتبار قدرة الذي افتدر
وصفة صح بها الوصف بنى كما وزد ذرا هي الحمد الذي
والسبع معنى يقتضي التمييز او الصفة والتمييز ما يقوم
بغير وبين قول الناظم السماع بما ذا اراد والصواب

والبعض المعنى المبين بها وقع المعدوم فيه بسلبه
يسمى بالاسم المشتمل على جميع الذرات المجتمعة عن ذاته حالة بكونه
ذاته فعلى وصفاته وتعريف الصفات مشتق لغرض في شيء وهو الكلام
معنى الجنس وقوله منع حال مؤكدة لاشتقاقه ومعناها من لفظ اللابق
اي حال كون اسمها لا يتناول ومنع ايجاب عليه منع بمعنى انه ونسم صحيح
وهو معنى قوله قد العلم وسمه على البسملة اي وسمه على سبيل التشبيه
والبناء وقد مر الكلام على اطلاق العلم على الجنس او الفرد وما اعتبار المؤلف
يعني والكلام هنا على العلم الفرد **قوله** ما اوجب التعيين اي معنى
او وصف اوجب التعيين وهذا يخرج اسماء الصفات كالحياة والقدرة والارادة
ونحوها ويدخل العلم الحادث **قوله** بلا حاطة اي مع ذات حاطة بجميع
المعلومات على سبيل التفصيل وهذا يخرج العلم الحادث **قوله** وصفة
قيما اقتضاء المعنى البيت اي وارادة المتكلم شيئا فيه من صفة من صفاته
تخصيص المقدر بالحادث الذي بدا من الخ **قوله** وما بعد الثاني يعني
اي البيت من الخفوض نسق بسبب الترتيب والاخبار بقوله صفة وجودية
من بين صفاتنا اي الحياة والاشعار بما على وجه يتصور ممن فاقد جميع
العقل بدا من التي هنا والتي بعدها من العقل **قوله** وصفة صح بها
الصفات البيت اللام للتعريف في الصفات للعهد والمعهود الصفات
الثلاث المتقدمة العلم والقدرة والارادة يعني اي الحياة هي الصفة
الصحيحة للاتصاف بالقدرة والارادة والعلم والاخبار بالاولى اما مفعول
على الصفات وشمل ما دخل من الضمير المجرور بالباء واحتاج الى هذا الفعل
لانه المصحح للبيت يتفرع على العلة والشيء **قوله** والسمع معنى
يقتضي التعيين البيت يعني اي السمع معنى يوجب التعيين للمسموع والكلام
النفسي والمجموع اي يتعلق يعني ما ذكر قوله السماع القراءة شيخ

لا زيد عمرو والصواب خلافه فقال وانه يتعلق بكل موجود كالبصر وهو مذهب
الاشعري واذا صح عندي تعلق ادراكات الموجود وذهب عبد الله بن
سعيد الى خصوص تعلق ما عدى الى قوله من ادراكات فالسمع مختص
بالصوت والشم بالرائحة واللمس بالملموس كالخشونة والليونة ونحوهما
والذوق بالمذوق كالحلاوة والمرارة وشبههما وقول الشيخ ابي زكريا
ونقل عن عبد الله بن سعيد انه لما خص السمع بالاصوات ذهب الى ان الله
لا يزال لا يصح ان يسمع قال القاضي وهذا خلاف الفاهم السمعي يعني
السبوتي سماع موسى عليه السلام **قلت** وعلى الصحيح تعلق السمع
ثم نقول ان صفة ينكشف بها الموجود انكشافا بينا بين سواه وقيد البيان
احتراز عن انكشاف العلم والبصر بناء على زيادة ادراك على العلم خلافا
والبصر المعنى المميز به البيض اذ والبصر المعنى الذي يتميز به الموجود
فقط فيخرج العلم لتعلقه بالموجود والمعدوم والسمع الخ فالعموم والد
السمع على ما نقل عن الفراوي لا يعم الموجود وعلى الصحيح من تعلق
السمع بالصوت بانه صفة ينكشف بها الموجود انكشافا بينا بين سواه
وقيد بقولنا انكشافا بينا المعدوم حتى ينفي ان يكون متعلقا للبصر وانتبا لها
ينسد لبعضهم ان البصر يتعلق بالمعدوم فانه خطا مخالف لما يقوله اهل
السنة وما الى المعتزلة وينسب القول به للسالمية

• رتبة الكلام فالخاص فالعام • بالذات دون شبهة ودوام •
• للنسبة لما وراء الاثنين حجة • اذ لم يجد ونسبة فمرجحة •
• زيد كالعجز بالاضافة انتسبا • على الصفاتي ان دامن ايجبا •
• اذ هي والكلام في الوجود • وثبتت النسبة بالموجود •
• عند اشاعرة بلا زمن • ومثل اعتبار بعيد استبن •

قال ابو الثناء تعني بقولي للكلام النفسي هو القول القائم بالنفس الى

النسب ليست موجودة في الخارج بوجود منشأ انتزاعها فهي موجودة
الذات في محل الاضافة فيما هذا نسبتهما وكونه طرفا في المحل اضافة بينهما وبين
المحل والدلالة على قلة الاضافة كما في زاوي وتسلسل قوله اتتنع
بكون النسبة شيئا موجودا في الخارج بل في الذهن فقط ورد عليه ان من
النسب حصول الشيء في مكانه وهو المسمى بالكون ومنوع عند المتكلمين
معنى وجودي لقوله تعالى انسانا انهم في حمولة ان الكون معنى يستلزم
النسبة لا انه نفس النسبة

• فصل وذات الصفات ذات لها • وحدثها الحق بالفتح فه •
• وجزم المصنف بالتعدد • في العلم فزود بلا تردد •
• ينقض فزد ان يرد • وغيرها ما تنتقي ان يرد •
• فيلزم تعليل بذات واحد • ممتنع قد مر فيما يرد •
• والاضافة له بغير • وزر الوجود انفها فاعتبر •
• في هذي النسخة الامتناع • بدا جدع اولى فاوعى •
• كما هو تغني عن فرحاب • ابلغها انفا غير اصحاب •
• والرد مما قرر السؤدد • مختار بعضهم بنفي اللازم •

معنى وحدثها الصفات انه تعالى حي بحياة واحد عالم بجميع المعلومات بعلم
واحد قادر على جميع الممكنات بقدرة واحدة الى آخرها وذات الحاصل
عليه عند اهل السنة مع جميع الصفات الا العلم والكلام اما الكلام
ففي مر فيه من خلاف ابن سعيد واما العلم فجزم ابو سهل الصعلوكي
من اصحابنا وافقه عليه المعتزلة على ما لا اضافة لها العدم ما ورد عليه
المصنف وجوه جميع احدها انه يلزم على قوله دخول ما لا اضافة له في الوجود
وهو محال الثاني انه مخالف للاجماع لان الفارابي قال بالعلم والفارابي قال بانتفاء
العلم الزائد مع وحدته وفارابي بعيد اما فيعود علوم فيه بعينه لا بعينه

لم يجز الوجود ومعدوما لزم انه خالف الاجماع فيما اجمع على بطلانه
قال ابن القطان استدلاله قوله ولو كان موجودا لكان قوله فيما الدليل على انتفاء القديم
وجود صواد لانها غاية لما وبين ان استدلاله بما هو موجود لا يرد مع ورود
الفرع كتقدير خروج بعض اجزاء الجملة ونسبته الجملتين ولزوم تكرار
الفاء واو الثانية بما بينا من قوله ولو كان في الواجب محال بطلان الحادث وكذا الى
ان استدلاله بالجمع بين عدم التمايز وانه دفعناه بان هذا الوجود هنا
وكذا الحال استدلاله بان كل واجد مشبوه بعدم نفسه قال المشبوه
بالعدم وكذا الحال لا يمكن تغييره هنا قال الوجه في ان اعتماده على الوجه
الثاني وهو الاجماع انتهى وتم على وجه القبول اولا منهما العلم
تعلق لما وجب له التعلق بما لا نهاية لما سيأتي قلنا وجب تعلق علم بان
لو وجب ان يكون مثل الاول في الصفة والازلية والعموم وذا يستلزم
اجتماع المثلين وتفصيل الخلط ومنها ان الدليل انما دل على وجود علم قائم
به ولم يدل على انه وغاية ما عسى ان يصل الى الجواز وهو العلم الذاتي
والا يتصف تعلق بجائز فقوله ينقض ما قرر قال ابن زادة البيت دفع
زد قوله الى مستحيل واشار المؤلف هنا الى جزء بطريق النقض والزام وقال ابن زيد
به وذا الحال انه يلزم على مقتضى قوله في العلم ان يقول في القدرة والارادة
وسائر الصفات الجواب ما شبهته فيهما وشبهته زعمه ان العلم دليل المعلوم
فيلزم العلم بغير المعلوم قلنا المعلوم من كون الشيء عالما انما هو
المعلوم من كونه عالما بذلك السواد بدليل انه يصح ان يعلم كون الشيء
عالما بشيء مع الغفلة عن كونه عالما بشيء اخر والمعلوم بغير الجملة
فيلزم منه ذلك الحال ان زادة مثلا بان يغفل الفصل الى شيء ويغفل
الفصل الى غيره والمعلوم من كون الشيء فاصرا هنا السواد غير
المعلوم من كونه فاصرا هنا السواد دليل انه يصح ان يعلم كون الشيء

فاصل الشيء مع الغفلة عن كونه فاصلا الشيء وآخر فيلزم ان يكون له
بحسب كل مراد ارادة وقد ذكرنا الجواب عن هذه الشبهة في الشرح
قوله فيلزم مثليه الثبت هذا احد طرفي دلالة على وجه الصفة وقد ذكرنا
اليه اولا وتلخيصه ان يقال لو تعلق علمه تعالى او قدرته او غيرهما من صفاته
لاجتمع المثلان لما ذكر التالي باطل وبيان ذلك انه قد قام الدليل على
عموم تعلق الصفة المتعلقة فلو قدر انه علم فاما ان لزم ما تعلق به احدهما
موجبين ما تعلق به الآخر فيتحدان بالحقيقة والمتعلق وهو كما يجوز اعتماد
بذاتين واحدة لذاته احدهما فقد اوجب لتلك الذات كونها عالمة بالشيء
فلو قام بها علم فاما ان يتعلق بما تعلق به الاول لزم تحصيل الحاصل وتخلف
حكم العلم الثاني عنه وكلاهما محال وهذا التقرير يجري في جميع الصفات
قوله فالاحتمالية انه لا يدخل الثبت اشارة الى دليل الآخر على وجه
الصفات فالدليل التلازم فالواو الدليل على وجه كل صفة من صفاته
انها لو كانت عدوا فقد تعلقت بما لا يتناهى فاما ان يكون له بكل متعلق
صفة فيلزم ان يدخل الوجود ما لا يتناهى ومعقول وان اختص به عدد متناه
اقتضى اختصاصها بعدد متناه فخصصا وزم توزيع ما لا يتناهى على المتناهي
ومعقول **قوله** بمنزلة الجنة للعدم نظر فيه منا تطبيق العدم واعتماد
على منزلة الدليل وجوابه ان ذلك فراغ الدليل على استحالة جوازه لا احتمالية
وادلة استحالة جوازه لا احتمالية لما ذكرنا من بناء التطبيق وغيره لا تجرد العدم
قال والعزمة بالزاي اعتماد على ارتجاع **قوله** لخاصة تغني عن
ان وطاه الثبت يعني ان العدم اعتمد في ابطال قول ابي هاشم على الارتجاع
لما اعتمد عليه القاضي في نفي ان يكون لله تعالى صفة واحدة لها خاصية
العلم والقدرة والارادة وسائر الصفات تقوم مقامها كما قال العلم مغاير
للمعلوم وكذا اعتمد على الارتجاع ايضا في نفي ان يكون لله تعالى صفة

الصفات ويختار الزائد وكلام المؤلف يحتمل ان يريد به الاولى ويحتمل ان يريد
به الثانية ويحتمل ان يريدهما معا فان اراد الاول ارتكب خلاف التحقيق لان
القضية العقلية تدل على اثبات الصفات على الجملة واما تعيين العلم زايدا
على القدرة مما لا يتوصل الى القطع به عقلا والتمسك فيه بالقسمة باطل
السمع فان المتكلمين اثبتوا الصفات بالنقل والاثبات يجمعون على نفي صفة
بين العلم والقدرة ممن اثبت صفة بحكمها كان خارقا للاجماع
وابطل الفاضل بان قال الى ان العلم زايد على النفس فقد ترك السمع فاذا
دل العقل على اثبات العلم وانعقد الاجماع على ان وجود الباري تعالى
ليس بعلم يستفاد من قول العقل والسمع اثبات علم زايد على الوجود
صح من زاد شاء وابطل الفاضل التقرير السابق باجماع التي كيبي ومعنى
ان العقل يدل على اثبات الصفات من اهل الاسلام فاما يلزم ان يعتبر هما بين
وما الى الوان
والطعم بين وما الى طعام وقد يطلق ما الى السلب فاما زيد وما الى ذات فانها
خاصية ذوات مخصوصة بالاتفاق **قوله** واذ قد تناقض اللوازم
الشيخ اشار بهذا الى ان غرض المحقق اعتبار ما ذكره فاصبح من التقرير مشكلا
العقل الاول يفيد الاجماع فان اراد الاولى فقد حكى المفتاح ان بعضهم
سلك بها مسلك المفعول وقد اشار اليه المؤلف فيما يعقبه لتوضيح ان
يعلم بالبرهان التثنيث وان اراد الثانية ومن غالب لم يرد جواب الفاضل
انما اراد به بعضهم فالبعض من المفتاح قال الفاضل المسلك الذي ذكره جواب
الفاضل واورد عليه ان مذهب اهل التي كيبي وهو اضعف انواع الاجماع
وتضعيفه بعد تسليم الخطئة عظيم وعلى تقدير انه ارجح لم يحل الاشكال
لانا نعلم بعدم الخلاف وبيان ما اشار اليه المؤلف من تناقض
اللوازم ان تلك الصفة من حيث انها علم تضاد الجهل ومن حيث انها
قدرة تضاد ومن حيث انها علم تتعلق ومن حيث انها حياة لا تتعلق

انتهى

ومن حيث انما فزن لا تقوى ومن حيث انما علم او حياة لا تقوى ومنع الخلاف
على التفسير الثاني ويرد بلزوم استلزام المحال وعدم استلزامه ومن الجائز
التنافض بين التعليلية او التعليل واللوازم المتنافضة كعموم العلة
وخصوصه وعدمه اصلا وكالتماثل وعدمه وكالتضاد وتبعيه وكاستلزام
المحال وعدم استلزامه وارادة بالملازم التنافض قوله اراد المؤلف تمنى ان
المسئلة بفضل الوجه مناسب لما لانما واردة على وجه العلم وقيامه
مقام علوم بالشاهد فيقال اذا صح انه يقوم العلم مقام علوم صح انه
يقوم مقام القدرة واذا ارادة وسائر الصفات بل وصح انه يقوم مقام
الذات او تقوم الذات مقامه ويقوم ذات العلوم مقام النوع بلا
محال فيقام العلم مقام علوم بمثله فيقام العلم مقام القدرة مثلا فيجيء
فلا الجواب ويزول اختلاف الاجناس ويؤدي الى الشافي وقد بسطنا ذلك في
الشرح وبينا فيه مسئلة سوداء جدا

• فضل وصف من الذات ورتبة • لازمة لا ترفه بالزائد •
• وممكنة تلزمها لازمة • قوم وقد تجمع بعضهم جزء •
• لشبهة على الشرفا اوردت • تقريرها بوصف فوز وزن •
• وجوبها لازمها او ممكنة • لازمها فهو بذا موصوفه •
• فيستبين الاول للتالي — ٥ والملازم للحق والمنفي •
• لانه ما به استحق ما به • امتاز او افتقار سلما •
• وانبذ البسيط ليس فاعدا • محالة يكون فيها قابلا •
• والمنع والمكان للوازم • للنفي والبيضاء والطورية •
• للاول العرضي والجسمية • لا امد على الاخير فاتبع •
• واحتج بذا الحق ان اظهاره • وجوزه المكان والاكار •
• للنفي عزو الفيء كالمعالم • تعزوه من زلة للعالم •

صرح بالامكان في الموقفين لازالتهما وجوبهما بالذات
من بعض وقوف قال في المقالة تبعه جماعة في القائم
ومنشأ القول بالوجوب الذاتي العالم المحقق المحدث
يعني ان صفات الله تعالى كحياته وعلمه وقدرته وارادته واجبة الوجود
لذاتها كما ان الذات كذلك واللازم وجوب الصفات بوجوب الذات كما زعمه
قوم من انها ممكنة من حيث ذاتها واجبة الوجود بموصوفها فان هذا
القول ايضا صحيح وارجح على اصل السنة من ان الممكن ما يكون قبوله الا
حادثا وان لا فدما بناء على القدم واول من قال بهذا المقالة الحبر وقد
تبعه جماعة كالشيخ والعضد والسعد وغيرهم ممن شرح الكلام بالفلسفة
وزين المحققون وهو الحق الموافق لنصوص المتقدمين ان الصفات واجبة
الوجود كالذات وما صولحوا اذ القول بانها قدماء ابناء القدم يعدم
كثيرا من مسائل اصل السنة ويؤدي الى القول بلا جواب الذات والصفات
اذ كل ما كان ممكنة من حيث ذاته افتقر الى موجد ومقتضيهما جميعا موجب
الذات والدليل هذا القول فنسي قتله اصول العقلاء سوقه واعتنى
بالشبه الواهية على ما سيبدا له ان شاء الله **قوله** انه بالذات اي ان
وجوب هذه الصفات بوجوب ذات الله تعالى **قوله** وامكان الزوال
التزم قوم هذا القول هو الحق بقاء بقوله انه بالذات واما التزام هذا
هذا الالزام العقلاء سوقه من ابنائهما التشبث بالذات او امكان الصفات وهو
يؤدي الى هذه فجميع التزم بعض العقلاء يلين بوجوب الصفات امكان
وقال الاول هذه المحذور بخلاف الوجوب فانه يؤدي الى التركيب والمحققون
على عكس هذا وهو التزام الوجوب وانه لا يؤدي الى التركيب قد اقدام
فيستلزم المحذور **قوله** وبالتبعي بعضهم جزم ابتبعي امكان الصفات
لزوالها والحق قبله ان هذا غلط جازم بلا امكان وذا احازم وهذا

الغفل وهو فاسد لان المؤلف للاعراض هو ذات باسرار **قوله** لشبهة على الصفات
الوجودية لانها ثبوتية الدلالة فيغنى اه من قال من اصحابنا بامكان الصفات
لزوالها الغنى بهذه الشبهة التى اعتمدتها العلاء سبعة وبنفى الصفات
وذاتها اللهم قال الواجب للبارى تعالى صفات زايدة على ذاته فجاز اه تكون
واجبة او ممكنة واللازم باطل اما انها واجبة فيبطل التركيب فلزوم اه
التركيب هو الذات وهو الصفات وكل مركب ممكن وبيان لزوم التركيب حينئذ
اه الصفات اذا كانت واجبة شاركت الذات هو الذات لانهما معانى
بها بل بحقيقة فيلزم اه تمتاز عنهما بامر حتى تتحقق المغايرة وما به الامتياز
غير ما به الاشتراك فيتركب الذات فى كلتا من الوجوب المشتركة والامر
الذى وقع به الامتياز وذاتا ما فى كلتا ممنوع مقتض اجزايه واجزاؤه غنى
والمقتضى الى الغنى لا يكون الا ممكنا وانه اذا كانا فى كلتا ممنوعا على
اجزايه والواجب لذاته لا يتوقف على اجزايه شىء والا كانا وجوده
لذاته الشىء لا لذاته والحال ان الكلام مبنى هو الوجوب للافتقار اشار
المؤلف بقوله وافتقار مثلها اى وافتقار المركب الى اجزايه مسلم وهو
يقتضى امكانه واما امكان الصفات يستلزم جزوها ممنوعا الجزء على اصل
اهل السنة من محض الفضل اذ لا فتيار **قوله** ينفى معللة اى ان الشبهة
معللة بنفى الصفات اذ مقتضية للنفى لاقتضاء بينما **قوله** لان ما به الاشتراك
ليست ممنوعا لاقتضاء الوجوب للتركيب **قوله** واما البسيط ليشمل
فاعلا ليست منزها عن تمام شبهة العلاء سبعة على معنى اه الصفات
اذ كان ممكنة حتى يمنع جزوها وحلول الحوادث بذاته تعالى محال واما يلزم
من الامكان ان يكون البسيط منه كل وجه اذ الواحد من كل وجه وهو
ذات البارى فاعلا وقابلا وموصوفا عندهم فالاولى الصحيح لصدر عنه
الى اه القبول والثانى ورد بانه القابلية والتاثيرية المؤثرية

ليشتا وجود يقين بالتزام صحة التالي فهو مبني على زعمهم أن اللوازم يصدر
عنها الأوامر وهو باطل وعلى السنة إذا اختلفا من المشتهين الوجوب
وقضية أنه يؤدي إلى التركيب إذ الوجوب عبارة عن نفي قبول العدم وهو
سلب فلا يشتمل الجنس على التركيب **قوله** والمنع وإن كان
باللوازم البعض أي منع أن التسبيح لا يكون فاعلا فاعلا بمعنى أنه وقع
للغير باللوازم والبسط وباللوازم القول بأن كان الضفادع وأن الأزار
تكون قابلة لصفاتها فاعلة لها وهو لازم القول بإذكائها والجواب
أن ما في الجلالية مبني على قبول الضفادع منه إذكاءها وكونها موصوفة
للغير باللوازم باللوازم والبسط وباللوازم القول بإذكاء الضفادع وأن الأزار
تكون قابلة لصفاتها فاعلة لها وهو لازم القول بإذكائها والجواب
فإن قيام التسبيح إنما هو بينه عن الغير القول بإذكاء الضفادع وامتنع
من منزل ومفعول بالله تعالى فضلا عن يتصف بأنه الغير قابلة لصفاتها
فاعلة لها **قوله** للأول الوجوب بمعنى أنه البشير الجواب بالأول
الغير بمعنى أنه قبح منع الضفادع بمعنى أنه يستحق العقوبة فقال الوجوب
الضفادع لزاتها وكذا الإمعان بمعنى أنه غاية المرام فقال بالوجوب واعتنى على
ذا الخلط وإنكار إذكاء الضفادع غير زاكية ولعل قول الراوي بالإنكار
وإذا المقابل بقوله إقرا وبالتعويض بعضهم جزم قوله للغير عزو العيني
كالمعالم بمعنى أن العيني وهو أقرب التلميذ عزا للغير أي نسب إليه القول
بإذكاء الضفادع كما وقع له في المعالم **قوله** فتعوذ أمن زلق للمعالم
تعوذ أمضمن زلق من العيني بمعنى أن العيني نسب للغير القول بإذكاء
حال كونه متعوذا من زلق للمعالم ويحتمل أن يكون منصوبا على المصدرية
المؤكدة وعامله محذوف **قال قلت** نعم أبو قال الحامد البيضة على منع عزو
عامله **قلت** قد نوزع في ذلك قال بعضهم مذهب الحنفية جواز ذلك
قوله صح بالإذكاء في الضفادع لزاتها إلى آخره مما مر أن أدخل فتحت عزو

العيني

الجمع والنحو هذا قول تبعه جماعة والحق انه قول بلا دليل كما يفيد
ان النحو صح بامكان الصفات من حيث ذاتها واياه وجودها انما هو بوجود
القرآن بعد ان وقع في ذلك الوقت من قول الفلاسفة ان العالم محكم
باعتبار ذاته واجب بوجوب مقتضيه وقد ذكرنا نقض ابن التلمساني في
الشرح

وجودها لذاتها كالقرآن ... وانعدام للقرآن فيما انتفى من

ومثل لقوله بعدم موصوف ... بما استثنى المجموع فهو معروف

انه متى كيف منتف ... وجوده جائز وقد قفى

وما ذكر من قوله في الوجود ... له ولم يتصف قد ثبت

حتى وجودها راجع الى الصفات وهذا اشارة والمقصود من هذا الكلام
ان ثبوت الصفات اقتضى كتب الاله وتكلم الاله الا ان القرآن الموصوف
بتلك الصفات والقرآن التي كتب فيه والموصوف بتلك بصفاته بدليل
المجموع البعد ينتصف بصفات تعريف ومنع واحداث والحكم بتلك الصفات
للقرآن اذ ذات البارئ تعالى ممنوع الحكم بالصفات لواحد منهما موصوف بتلك
الا انه يحكم باستواء مجموع القرآن والصفات بانه لا معنى حتى يكون الاله
مكتبا من المجموع بناء على ان الموصوف بتلك بصفاته هو الذي كتب معروف
انه بناء على ان لا معنى من اجل تكليم وقد تقدم بناء الفعل الذي كتب الاله
ويحتمل ان يكون وجوده مبنيا للمفعول بالاسم الفاعل قبله ومفعول قتاء محذوف
وكلام المؤلف هذا معقد فقه ... وجوده الجزء الاول قتاء اي اجزاء القرآن
قتاء في وجوده حوادث واجب فلا يكون مكتبا وهذا قاعدة لما قبله فقوله
والقرآن قول اذ يكون الاله واحدا موصوفا بصفات واجبة فان انتفاء
تلك الصفات لا يفيد الوجوب اذ الموصوف بتلك بصفاته وكذا اشارة
الصفات له في الوجوب لا تستلزم التي كتب المنافي للوجوب اذ الوجوب

تسلبني واشار المؤلف الى ضميمة للمعتزلة في نفي الصفات وجوابها وسنذكرها عند قوله ما للقديم بالصفات كفى

ثم اعلم ان الزين شرحه شرحين شرحه الكبير وهو صغير وقلت الصواب انه قد الزمه ما الزمه وهو صغير يجزء المخصوم الغير المخصوص فيه وشرحه الصغير هو الذي اشتغل بشرحه يعني ان ابن عرفة نسب لشيخ الزيتونة في التلمسانية انه التزم الفعل في كتب الاعلام قوله قلت الصواب انه قد الزمه البيتين مراد المؤلف انتهى اقول على ابن عرفة نسبته لشيخ الزيتونة التزام التي كتب وانه وهم وهم كلام شيخ الزيتونة ومقصوده تعجيز المخصوم والى ايهام الفعل بالتي كتب بناء على اصولهم وشيخ الزيتونة منزه السلامة عن التزام التي كتب وزراء المنح فيه قال ابن عرفة في حكايته فعل لشيء وكون الوجود ثبوتيا او عدميا المعنى مؤاده الفعل دال ان الوجود بمعنى قول المتكلمين وزعمت الفلاسفة انه ثبوتي والعجب منهم انهم جوزوا على التي كتب مع قولهم انه ثبوتي ومنعوا فيه وجود البلا تعلق فتكثر وكيفما وافيفيهم ان وجوده ليس زايدا فاذا تعقل كونه موجودا ثم تطلب معرفة وجوده بحوسط والمعلوم يعني ما ليس بمعلوم هذا نقل ابن عرفة عن العجمي ثم قال قلت المفعول من كونه موجودا مفروض فطلق الوجود الذهني عليه اذ ذاك ما يفيضه وجوده العيني وهذا الاصل مغايرة وجوده وما يلزم تي كتب هذا كلام ابن عرفة قلت وما يخفى انه لا يقتضي تسبيب التزام التي كتب لابن التلمسانية بل مقتضاه الجواب عن الزام ابن التلمسانية للفلاسفة الفعل بالتي كتب وانه لا يلزمهم بتقرير والغض من كلام المؤلف حيث عن قوله تعجيز الخصوم وهو تعلق الجزو ربعني انه يعجز الخصوم الغير من الفلاسفة وابطال قولهم

271

(ان الزمه)

ان الوجوب ثبوتي وهو فصل ابن الحاجب انما في ضمن
وان الوجوب جزء المفهوم وانه فيه شيء كذا امر صحيح
على ان لزم فمناه ان مفهومه لفظا عقيده حجي في ضمنه
لو اثبتت لزم كما حكم به بعض وقد عرفت
من عطف لازم على ملزوم من جهة واما على ما ذكرنا
فيتمشى لزوم وقد وجد بعض وقد عرفت
فيتمشى لزوم وقد وجد بعض وقد عرفت
من العطف المغاير للوجوب وقد عرفت
يعني انه وقع في شيء اجتماع ومنافاة بالصفات مثل واجبة
او ممكنة وانتم اطلقوا على انها واجبة لزاتها كما هو الحق فقوله لو
اطلقت لزاتها كما حكم به بيان الملازمة هذا الذي اجبح على وجوب
الصفات لزاتها وبيانها ان يقال لو اطلقت الصفات لزاتها كما حكم
به البعض ومتابعوه لجاز نفيها والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان
الملازمة ان الممكن ما لا يلزم من ثبوته او نفيه محال لزاته واما في
التالي فصحة رفع الصفة تستلزم رفع الموصوف للتلازم الزاتي بين
الصفة والموصوف وعدم تحقق واحد منهما بدون الاخر فاذن الموصوف
متوقف على الصفة الجائي له النفي فيلزم جواز نفيه ومتوقف على محال
لوجوبه وجوده سبحانه كما سبق فقوله تجوز اقول اي الصفات الخ
فصد به ابطال تلك الشبهة احتج بها القائلة صفة على نفي الصفات وذلك
انهم قالوا لو تجردت الصفات للزم ان تكون معتقرة الى الذات لاستحالة
قيام الصفة بنفسها وكانه بعضهم انتفى لانه البعض كالحياة التي مبنى
نفي لانه الغنى والعلم والارادة فيلزم ان يكون المشروط معتقرا الى

الشيء وتتأخر عنه بالعقل والافتقار بنا بالوجود او الواجب مشتغر
على الامكان والجواب منع الملازمة قوله الافتقار الذي يقتضي
المفتقر يعني الذي الوجود فيكون حادثا وفيه ان عدمي قبل
نقول صفات الله تعالى كلها واجبة الوجود غنية عن المقتضي
بالامكان قوله غنيتم الملازمة وعدم انفكاك احد الوجودين عن الاخر
منعنا انه مستثنا بينة قوله ثم ذكر ان افتقار المعنى المعنى بنا بالوجود
فيلم قلتم ان معنى التوقف بالعلم او الوجود الذي تعتمدوا انتم احد
افتقار ابنا بالوجود الوجود اي يستلزم الامكان قوله الامكان الممنا
يتفق بحسب الارتفاع واذا انا واجبين يصح بالعقل ارتفاعهما
وما ارتفاع احدهما فلا امكان وما احتياج الى الغير فاني كوانفظ
الافتقار والامكان المومئين الحاجة الى المؤثر قوله لو كل موجودين
متلازمين يصح بالعقل ارتفاعهما وليس احدهما علة للاخر وما معلولا
له والا لزم بعض وجود هما محال او قولوا يمكن تبعون واجب يلازمه
واجب واخر ولا يصح تبعون واجب الا اخذ الياء عن الاخر واجب واخر وجيز
قبلوا بضيعتكم باوعاديكم فالا تجدوه الى تصحيحه سبيلا سوى المغالطة
بلفظ الافتقار المومم واشتغاله لمطلق التوقف ومطلق التوقف
لا يقتضي ذلك الا اذا اصح النفي عقلا الا تقدير بنا بالخيال او خطورا
بالبال كما تقطع المستحيلات عنه اغراض العقل عن قرنه اصلا بينهما
قوله ثم قولنا تلازم بذات المقصود يعني انه مقصود نافي الافتقار
الصفات الى الذات اذ الكلام في الملازمة وعدم انفكاك احد الموجودين
عن الاخر وليس الافتقار بهذا المعنى بنا بالوجود بمفهوم لو قوله
الصفات للزم ان تكون مفتقرة الى الذات اي ازادوا بها مفتقرا الى الذات
اي المتقرر بعينها الذات الوجود فيكون حادثا منعنا الملازمة لانا لا

قوله

قد نعني ذا الطبل نقول صفات تعلي واجبة الوجود غنية عن المقتضي
بالذات وان عنوا بالا فتقار الملازمة وعدم انفكاك احد الوجودين
عن الآخر في معنا انه تشتبه بينة ولم يكن الا فتقار فصل المعنى بينا الوجود
وكلام كلام المؤلف انا نطلق على الصفات انها مفتقرة الى الذات ولا
ليس كذلك فان الا فتقار لفظ موهم ولم يرد واذن وانما الصواب ما جرى
عليه في الكلام

فالقول بوجوب غنى واجب عن كيفية منه وغير زيد
فلما الوجوب بسبب ان عدم العدم فيه مع وصف القدم
للممكن يستلزم الحدوث والممكن لا يستلزم
فمن يقول بوجوب البارئ يلزم ان يقول بالعدم
فالقول الوجود ذاته زيادة فلما قيد فيه من الفاظ
اذ يعني الوجود ثم بعينه وجوب الذات الغني
ما للقديم بذاته صفات قسمة وكان متفقة في ذاته غير
فاذا اخذ بالذات بالسمع انما هو الموجب للتشبيه
فالقول النصارى كعروا بذاته فنما من الذات من غير
فاول ما عرف به ربه ذاته فبالوجود وصفاته اثنتان
اي فان الجملة سبعة ومن ثم قال شيخنا الاولى التعبير بالتسعة والتي اشار اليها المؤلف
بقوله وجوبها الخ انما هو ممكنة ومن قولهم لوجب لذات البارئ صفات
الخ اما واجبة او ممكنة وكلا القسمين باطل وبطلان القسم
الاول انما اشار اليه المؤلف هنا ومعناه وجوبها يستلزم التركيب في الذات
لمشاركة الصفات للذات في الوجوب وما يترتب اي يقع به الرد على الذات
وما به الرد على الغير غير فيلزم ان تكون في كثرة من الوجوب
القائم وذا الخ اي في احاطة الذهن يقع به الرد على الذات وكل جزء منه في الصفات

والتي كيف على انه محال قوله قلنا الوجود الثبوتي هذا جواب الشيخين
ويبدا ان يقال قولكم لو ثبتت للذات صفات لكانت اما واجبة او ممكنة
مسلم وقولكم فيطل من الشيخين لا نسلمه بل نختار انها واجبة وما يلزم ما
ذكرتم من التكثير الا على تقدير ان الوجود ثبوتي وقد اختلف المتكلمون
على انه عدمي عبارة عن سلب قبول العدم فاذن التي كيف اذ الوجود لا
يتي كيف من المعدوم واما يلزم التي كيف على راي القلاسفة في الوجود انه
ثبوتي وتثبيتي وجود البلاء عن سائر الموجودات بالوجود وتثبيتي وارم
التي كيف الذي هو وارده ينفي الضدان فاذ قلب الاعراض عليهم وانتفى عن اهل
الشنة وهذا معنى قوله فتميز وارده وجود البلاء التثبت اي يلزمهم
التي كيف في وارم اي في نفس الفعل الذي هو وارده من التي كيف وهو قولهم
الواجب لذاته واحد فقط او يلزمهم التي كيف في حال وارم والتقدير
الاول اخصر قوله فان قالوا الوجود ذاتا زيادة التثبيت يعني انهم
اجابوا بان التي كيف لا يلزمهم من كون الوجود ثبوتيا لانه عندهم نفس
الوجود وزيادة هذا الا يقين منهم بعد قولهم ان الوجود ثبوتي للاوقع
بانه زايد على وجود الواجب بدليل انا نعقل كونه موجودا ثم نطلب
معرفة الوجود وهذا الجواب اشارة الى قول ابن التلمسانية السابق العجب
منهم انهم جوابهم التي كيف مع قولهم انه ثبوتي وتغيروارده وجود البلاء
تعلى فيكون وكيفا وايضا منهم قولهم ان وجوده ليس زايدا فانا نعقل كونه
موجودا ثم نطلب معرفة وجوده بتوسط والمعلوم يعني فالبشر يعلوم
وقد سبق جواب ابن عرفة عن هذا الالزام وقد احتج المتكلمون على عدمية
الوجود بوجوه منها انه لو كان ثبوتيا لكان مساويا في وجوده
لسائر الموجودات وفي هذا بقاء ما بينهما وما به زاد شتى الحقيقي لما
ليشتركا في شتى الحقيقي لما بينهم ثم ان ما بينهم اما ان تشتق

الوجود

[illegible] واما ذا المولى الى [illegible] ثبوت الصفات وهو احد اوصاف
[illegible] ذكر ما عنه قوله ما للقديم بل الصفات كذا
[illegible] الشرح القوس عن ابن عمر [illegible] كذا [illegible]
الوجود فما به يمتاز كان ممكنة العدم فما به يمتاز يكون الوجود لذاته
ممكن العدم واذا اتصف ذاته الوجود فاذا اتصفا فما به زايد ازم
التسلسل واذا لم يكن زايدا لم يكن الوجود ذاتيا وهو مطلوب فقوله
ما للقديم بل الصفات كذا اي فلا يمتنع وصفهما وهذا رد لقولهم انه يلزم
من ثبوت الصفات تعدد القدماء والاجماع ان القديم واحد فيقال ان
اردتم بتكثر القديم تكثيره بكثرة الصفات لا نمنع وحدة الموصوف ولا
توجب تكثيره كما يجوز في العرد بوصف بصفات عديدة وهو واحد وان
اردتم بتكثر القديم وجود معناه بذاته من حقيقة واحدة معنا بطلانه
اللازم وزعمتم المصادرة على المطلوب والاجماع الذي نقلتم يجب ان يكون
معناه ان الازلي الموصوف بصفات ذاتية واحد كما فهتم فقوله
والا فتغاير قد ذاته فكره اي لا يلزم من ثبوت الصفات للقديم كثرته وهو
افتقار ذاتي الوجود وهو افتقار الواجب الى غيره يعيد الوجود واما
ذا افتقار بمعنى الملازمة فلا نسلم من حيث ان طلاق لا يضامه كما سبق
وحاصله قد ذاته بكثرة صفته الافتقار وذاته بمعنى علمته جزء مفعوله
الذاته الواجب الشيئان اذا افتقار قد علمته الكثرة مستقيلا بالنسبة
الى الواجب او هي جملة مستانفة اذ قد علمت الكثرة ما ذكر من عدم
اللازم فقوله فاذا ذا بالتي كب والنسبيط ذا شارة راجعة الى ثبوت
الصفات وهذا تاييد لقوله ما للقديم بل الصفات كذا فقوله اذا ضامه
الموجب للتسبيط اذا ضمام اي ثبوت الصفات التي كما يجب وحدته هو
الموجب لنفي الصفات والتسبيط عن القول بثبوتها يقال عن ظلم شفاه

عنه فقوله فالوا التقارن كعروا بالفقراء فلنا من الزوائد عند العلماء
قائل مع فديم بالماء فقرئ هنا بالتسمية وجعوا بها وزاد بعض للعجز واضح
ابن عرفة بقوله وأنهم كعروا التقارن بقولهم انه زائد لا زائد مع أنهم لم يستثنوا
دوال زائدة فائدة زائد فقسمها بل استثنوا ذاتا موصوفة بصفات فمن أطلق
ذاتا موصوفة بثمان صفات كما عرفت ورد بقيد العجز بأنه إذا كوم
أنهم استثنوا صفات زائدة هي بالحقيقة فوات لأنهم جوزوا انتقال الصفة
الكلامية من ذاته تعالى إلى بعض المسيح والمستفاد انتقال من ذات إلى
ذات موافق بنفسه قال ابن عرفة ولذا صوابه زائد لا زائدة قوله فلا
يكون بصفاته استبدال هو مسبب عن جميع ما تقدم من أن أعيان الصفات
وأبطال شبهة النيابات أي بعيني ما تقدم لا يكون بثبوت صفاته استبدال
على عاقل

- صفاته والذات ما منحيته ... ولا يقال غيرها ما قد مضيه
- نعم اتحاد ذاته وما بقارنه ... يجوز في الغيرين بالموافقه
- كذا الصفات لانتفاء العينية ... بعضهما والبعض والغيرية
- هي الأسماء وما بقارنه ... أو كثرة للقدماء قولان قمه

يعني أن صفات الله تعالى لا يقال هي غير الذات ولا يقال هي غيرها وكذا
الصفات فيما بينهما أما نفي العينية فمن جهة المعنى والغيرية لتحقق المخالفة
بين الذات والصفات وكذا الصفات مختلفة الحقايق فيما بينهما وأما عدم
نفي الغيرية فيجوز ارجح إلى منع الملازمة للزوم الإيهام وذلك لأن لفظ
الغير قد يطلق على كل مغاير حتى يصح العلم باحدهما مع الذهول عن الآخر
وقد يطلق على كل مختلفين بالحقيقة وقد يطلق على ما يصح وجوده مع عدم
الآخر وهو المغاير العام فإنه في اللسان يقال زيد غير عمرو لأنه يصح وجود
أحدهما بدون الآخر ولا يقال زيد غير صفته إذ لا يصح وجود الصفة بدون

موصوف ١

موضوعها والغيرية عبارة بالمعنى الاول والمغايرة هو المباينة والمباينة
امتنع ان تكون صفات والمراد المعنى الصحيح كما يمتنع اتصاف الواجب
بعلم تعلق وان كان بعض معانيه صحيحا كالاحكام المعنى المستفاد وهو ان
يكون علمه سبحانه محصلا لغرض وحاجة كعلمنا بجوعنا والمنافع
ما من شأنه ان يتغذى على الصفات وهي على الذات والماء للسمك فقوله
وما يقال غير ما اي غير الذات وقد تطلق المؤلف ويريد بها العينية مطلقا
غير مغايرة بقول بخلاف الغيرية فانه نفي ان يقال وقوله فقوله مقتضية
نفي المماثلة اي هي اي الذات والصفات مقتضية نفي المماثلة بينهما فلهما
فلهما لا يقال هي عينهما ولا غيرهما كما يقال في المجموع لما يقال ان
غير الغير مجملة مقتضية نفي المماثلة استينافية جيء بها لتعليل نفي
العينية والله تعالى اعلم قوله والمغايرة تجوز بالغيرية بالموافقة
منزل المجمل تعليل لقوله وما يقال غيره ما ايذاء الغير ثم يجوز ان يقال
ان يتغايرا والذات والصفات كالعكس ومنزل التغاير باعتبار
العرف العام كما مضى قوله كذا الصفات لانتفاء العينية البت
يعني ان الصفات مع بينهما لا يقال لهما عين وغير فلا يقال الغفور
عين الارادة وغيرها ما لهما قوله فما هي اسماء مسمى لواحد ومنزل
تقليل النفي الغيرية قوله لوكثرة للفرماء موافقة يعني ان الصفات
لا توافق كثرة الفرماء بمعنى انها اذا لم تكن عين الذات فلا موجودات
قديمة متغايرة للذات الله تعالى وما موجودات قديمة متغايرة فانتفاؤهما
وكثرة مفعول يقتضي موافقة وهو معطوف على اسماء ومنزل اشارة
الى سببية المعنى له وجوابها قال العزي اذ بعين السببية الخامسة
لوجاه الله تعالى عالما بالعلم قادرا بالقدرة الى آخره علمه وقدرته
وصفاته وذاته موجودات متغايرة فيكون منزلة موافقا بغير مغاير له

وذلك باجماع المسلمين والجواب اذا غايرنا في الوزان الصفة مع الذات
للامور التي يختلف واستشعر الخاطر الفرق وذلك وهذا البحث لفظي فانا نقول ان
عينيتم بالغيرين اشياء مشتغلة بالذات والصفة فلا نسلم ان الذات
والصفة يغني ان بمثل التفسيري واذا عينيتم بالغيرين كل شيئين سواء كانا
مشتغلين او كان احدهما صفة والاخر موصوف به فلم قلتم ان اثبات شيئين
متغايرين قد يكون بمثل التفسيري بالحال

فصل في الاضافات والتعلقات وذكر قسمان بالتحقيق

فاذا تعقل له المتعلقات وما يسوا اقسامه كما ذكرنا

والمتعلق يعم كل ما

تعلق العلم مع الكلام فرع عن الدلالة ثم فيسلم

الواجب الممكن والممتنع وبسط ممكنا تقدم في المنح

التعلق اقتضاء الصفة اقرار ايثار على فيما بالمحل والصفات اربعة
اقسام فسم تعلق وهو الحياة وقسم عام التعلق جميع اقسام
الحكم العقلي الواجب والجائز والمستحيل وهو العلم والجي وقسم يتعلق
بالموجود خاصة واجبا كان او جائزا وما يتعلق بالمعدوم وهو الصفح
والنص وقسم يتعلق بالواجب والا بالمستحيل والا بالموجود الممكن
مثل الاستمرار وجود والقدرة يتعلق بالمعدوم الممكن قبل وجوده ويستمر
تعلقه الى حين حدوثه وهي القدرة والارادة وهذا التعلق واجب
لصفات قديم يستحيل عليه التجدد والتغير وجوه من الوجوه
ثم يطرأ لصفات تسمية زائدة ثابتة على تعلقهما واضافة الى
متعلقاتهما عند تغير احوال المتعلقات منه يقتضي قيام الصفات والا
تعلقهما وهذه الاضافة المتجددة يسميها بعض العلماء تعلقا
وبعضهم توجها وبعضهم تدفقا والا مشاحة في الالفاظ بعد فهم

المؤلف

المعنى قوله وما يسوغ انتفاؤها حكمه الاثبات اي وما يسوغ انتفاؤه
حكمه الاثبات التعلق قوله والمتعلق يعم كلما التبت اي والمتعلق
بمنزلة الجزئيات يتعلق بكل ما يصح تعلقه به وما يفضي على البعض
يتعلق العلم والكلام بجميع اقسام الحكم العقلي والعدمي والاوزاني
بكل ممكن وله استقلال وفوقه لعارض كما مر والسمع والبصر والادراك
على المقول به بكل موجود وخصوص كل منهما بحسبه عادي لا عقلي
وفيه تنبيه على مذهب عبد الله بن سعيد وسيأتي ايضا قوله
الواجب الممكن الممتنع ارتفع الواجب على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة بجزءيه العائد تفسير مبني اي الملائكة اي فسلام قوله
رسوما تفرقة لا قمع اي رسوم الواجب والممكن والممتنع تفرقة
جعل الكوفيا عينا مسنوعة اي هي رسوم صحيحة مسلمة لاي دعليهما
منع على ان التعريف لا يمنع على الصحيح بل ان فصل ابتداء عوض
بجزء اخر او نقض وعلى هذا فيكون قول المؤلف لا تمنع جملة مستأنفة
ثم هما التبت ويقوم ضمير على الى رسوم لا يغيرا اضافتهما اي لا تمنع
الى رسوم بل يزول كذا الحدود

- تعلق العلم بالمعلوم ... على التفاعيل بغير شروح
- وعلى الاحكام اشتق سره ... قول الصلاحية ذو احراز
- لاه بما علم بالتفصيل ... مستلزم الجهل بالتفصيل
- كذا الصلاحية بالجملة ... لازمة هما وهو تشكيل

يعني ان العلم يتعلق بما الابتداء على سبيل التفصيل والامكان
المعلوم منه وان كان غير متناه فيعلمها على التفصيل واجمالا
واحترز بقوله وذا على الاحكام عما اشتق منه اسم الاجتهاد للبلاغة افاده
الى قوله لبيد وصدر بيت وتعلق العلم احدهما على قول الامام الحرمين

أن العلم يتعلق بما لا يتناهى على كل من قال بالاستثناء فمنهم من قال
أن العلم يتعلق به أزلا على كل من قال بالتناهي وهو قول الفلاسفة
والفرق قال ابن
التلمساني اختلفوا في تفسيره ما المراد بالاستثناء فمنهم من قال المراد
بذلك أنه يكون عالما وليا بمعنى أنه يعلم شيئا فشيئا بالدلالة فيندرج
في علمه
فالا يتناهى كما يعلم حقيقة التناهي المندرج تحتهما جميع آحاد التناهي
ومنهم من قال المراد بالاستثناء تسلسل أدلة الجاهل إلى أن يعلم أن الله تعالى
أنه لا تتوجه إليه العلوم الخ لا يتعلق بها على التفصيل انتهى قلت والذي
المؤلف حمل الاستثناء على التفسيري أولا للتعليل وأذكر متعلق
الفلاسفة بعد الاستثناء على وجه المغايرة قال الطرابلسي في الهامش
من قال هو متعلق عالم بما لا يتناهى على التفصيل لم يتناه في علمه
تعلق إذ تعلق بما لا يتناهى فمعنى تعلقه بها استثنى متعلق على
يعني تفصيل الآحاد مع نفي التناهي فإن من يجيل دخول ما لا يتناهى في
الوجود يجيل تقدير وقوع تقديرات يعني متناهية في العلم وإذا
لاحت المغايرة فقوله الآخر فاستناد الإيراد فقوله هذا المحض دعوى
بلا دليل إذ لا يلزم من كون الموجود متناهي العدد كون المعلوم كذلك
وما في التناهي في الموجود المحض في الوجود والمعلوم ليس بحجة
قطعي مجمع على عظيم وخالف أدلة المعقول وإجماع المسلمين فقوله لأنه
ما علم بالتجميل البتة من حيث الاشتمال أي من بعض وجوهه دون بعض
كالعلم بالأعداد البتة من حيث العلم بجميع التناهي دون تفاصيل
الآحاد على التفصيل ومن أدلة قوله رد على الطرابلسي في استثنى تسلسل
وهو إشارة إلى قوله الجزم بالرد على الطرابلسي وأن المعلوم من حيث الجملة
مجهول من حيث التفصيل فما استثنى متعلق العلم يعني معلوم من ذلك
الوجه فيلزم كونه مجهولا بجهل قديم فيفتح زوال التغير عن علمه فيستحيل

منهم من قال

(الخلاصة)

ايجاد فيلزم ان كل ممكن يعلم انه ما يقع لا يوصف بصحة الاقتدار على ايقاعه
قوله كذا الصلاحية والجملة الثبت هذا تعليل لقوله
بالصلاحية قال الرئيس عرفه وتفهيم بغيضهم العلم بمعنى الصلاحية انه
انه صالح للاله يعلم به ما يتعذر بما قال العجي وهو التفسير الثاني للاستاذ
يعني في قول بعض المحققين انه الصالح اه يعلم يعني معلوم فيلزم الاتحاد
بالجعل البسيط والمراد بالاشتقاق اشتقاق الجعل اللازم للصلاحية
ويحتمل ان المراد اشتقاق علم بالمعلوم

• كذا في الفوائد الغياثية المعدوم وهو عرفا شيء يعلم ومفهوم •
• فيلزم مراده على رشته فيلزم ما ذكر •
• من قوله المعدوم بما هو معدوم علم بخلاف يعلم يعني معلوم •
• فالمراد هو المعدوم من حيث هو يجاب بعدم فرق بما ذكره •

قال الرئيس التلمساني ان كلامه على تصور الوجود والعدم على سواء
بديهي او نظري واما ان المعدوم معلوم فقد قيل عن الكرامية وبعض
المعتزلة انه يعني معلوم قيل ومذاق الكلام متناقض فان الحكم عليه بانه
يعني معلوم يستدعي كونه معلوما وحال المعدوم انه معلوم
وليس من شيء له كونه معلوما كونه شيئا ثابتا فان العلم انما يتعلق
بمتكون وفعل اقتفاه صاحبه وتفاعل عن اشتراك اي اتسع اه المعدوم
يعني معلوم وهو من اهل مذهب الكرامية وانما قرأ انه يعني معلوم
اشتقاقا لا بد من ضرورة العلم به بسبب وجود او توقف وجود او
تقدير قال الامام والغزالي بما ذكرنا انهم انما يقولون اشتقاقا فان
النفي مطلقا لا يعلم النفي مضافا الى ذات او مقدر واقرره الاشتقاق الى
نفسه سؤالا واجاب عنه فقال تعلق العلم بالاشتقاق جمع بين الضدين
معلوم منه يعني تقدم وتاخر فيه وما تقدير لقول الامام واجاب بان غرضه

فالاصل ان تصور علم ينفي محض من غير اسناد النفي الى اذهان فاعني
فعقول والعلم بانتفاء الضدين يستلزم تصور الضدين والامتناع
يقتضي العقل بانتفاء الثبوت من خارج وكذا الحاصل بعد الاولى بد
ان يستند الى العلم بالاول والشيء يقتضي العقل بانتفائه وانتفاء
وجوده من خارج وانما يتعلم باضافته الى وجود زايد انتهى وكلام ابن
التلمساني هذا هو مقصود المولى بمعنى ان هذا ان ثبت فمعقول كما
القول الذي هو المعدوم الثبت اي ذو على ان الاقوام الثبتي مثل الكمازة
كما في القول الذي هو المعدوم هو المعدوم عيني معلوم وموضوع الانشاء
فيعني معلوم حين لمبتدا المحذوف والجملة بدل من القول او خبر بعد
له وهو العطف نظمي وقوله فيصل مراده الثبت هذا قاويل القول
ذا انشاء باه قراده اي العدم لا يعلم اشتغالا اي على الكلام عيني
خطاب الى وجود سبق او ذا قوله من قوله المعول هذا المعدوم
الثبت من قوله يتعلق بفيصل الى فيصل مراده ما تقدم من اجل قوله الى
قاله هو هذا المعدوم عنه اوا وهو معقول الانشاء هو اجوابا عن السؤال
الذي اورد على نفسه تصور علم ينفي محض من غير اسناد النفي الى اذهان
فاعني معقول اي جوابه هذا هو المعول على تاويل قوله المعدوم عيني
معلوم بالمعنى الصحيح الذي تاول به ويحتمل ان تكون من ابتداء الغاية
اي فيصل مراده كائن من قوله بمعنى ان هذا التاويل ينشا من جوابه السابق
✤ تعلق الارادة الالهية بثبت ✤ تخصيص شيء بالممكن بالغ وجب ✤
✤ وبقي فوتيه على الاسناد ✤ تعلق الفعل يزيد بعده ✤
✤ ذا اتم حكم العدم المضاد ✤ على الذي تختار بالاعتداد ✤
يعني ان التعلق الثابت للارادة بالممكن موجب تخصيصها له بالوقت الذي
تخصص به من وجود بدلا عن عدم او عكسه وزمان بدلا عن زمان عيني

وقوله

ومفاد زيدا عمرا واخى وقرصب بكرا عمرا واخرا فى غير ذا الكلام من اوجه التخصيص
هى التى جيء لغير الجاز بين على مفاد بله بخلاف الفقرى فانها تتعلق بوقوع
الممكن على ذلك الكلام من غير تخصيص بوجه فزيدا عمرا واخى بمعنى ان نسبتهما
الى الممكنات نسبة واحدة فاوقع من تلك الممكنات وما لم يقع فنسبتهما
الى وجود زيد واخى فاء الفقرى وجد فيه والى وجوده فى غير سواء وواو
بياضه ومقابله من ذلك سواء وكذا مفاد اى وغيرها من المفاد
وسلبى اوجامعا ومقابلهما كل ذا راجع الى السواء وبلا واو بين جمله
وقوع بعض تلك الممكنات التى نسبة الفقرى اليها واحدة على بعض
والفقرى لتلك الممكنات بايقاع الشىء ومثله ومقابله وخلافه فتخصيص
الشىء عن مقابله او خلافه انما يدل من صيغة يقع انما التخصيص وهذا
احتيج الى ان اراد وقد تقدم مثله فقوله انما يدل التخصيص من زيادة فلت
وفى جعل المؤلف التعلق العام هو نفسى او اضافة نفس التخصيص نضاعف
بل تعلق الارادة اقتضاء التخصيص وفيه بلاء الكلام على حذف مثله
المضاف ومعنى بالذات اوجبت بالوجه الذى اوجبته وهو الوجه الذى
تخصص به الممكن فوله كذا الحكم العدم المضاف البتة يعنى ان
تعلق الفقرى بالوقوع متفق عليه واما تعلقهما بعدم الممكن فمختلف
فيه ومختار المؤلف تعلقهما به وهو مذهب الفاضى يعنى ان الله
يقدم الحادث بفقرتين الاولى انها لا تتعلق الا بالوجود وهو مذهب
اهل السنة والاقدام الحى منهى وعلى مثل يقع عدم الحادث بنفسه انما
بالفقرة اما بالعرض فلوجوب عدمه عند الى ما ان الباء للاستغراق بقاء
الاعراض واما بالجوهر فلانه شىء لم يقم به اقل من اثنين من الاعراض فاذا انقطع
عنه وجب عدمه لوجوب انتفاء الشىء وله عند انتفاء شىء لم يقم به الا واجب
واجب فيهما فلا يقتضى الى فاعل واحتج تعلق الفعل بالفقرى لقوله

تعلقت بالعزم الذي تعلق عليه فقد يقدر على الشيء والعزم ليس
فعل القادر لم يقدر على شيء وبين قوله فقد على الشيء وفي هذا
نفي أي القدرة بالكلية ومن القدرة ما تثبت لي الواقع الفعل وقيل
العزم اللاحق يصح ذلك به والسابق فلا معقول العزم لا يختلف
وقول القاضي بأن السابق مشتهى والمشتهى يشتغني عن الحي والأمر
كالأمر ومقتضاه أن الحي والأمر وترجيح الممكن لا يشتغني عن المؤثر وعلى
مذهب القاضي فالعزم الجزمي بالفاعل وعلى مذهب الجمهور يكون
وأما الاعتزام فشيء وجودي وهو الاقتراف بالاعتراض أو خضوع عرض
البقاء على رأس الشيخ جيبه كما مر وقد وقع منه الإشارة إلى هذه المسألة
بالكلام على المعتزلة فراجعه فإني أقول

تعلقت به ذرات قدرة لو جود ... أقول شيء يشتغني به موجود
تعلق به ذرات سمع وبصر ... من جملة سمع وبصر يغنيه
بل أي شيء يغنيه وهو نفسي ... وقد يوجد بالشيخ وهو باطل
فيثبت للنفسي وهو التعلق ... شيء زائد على النفس فيلزم التسلسل

يندفع بأن ذرات الإدراك السمع وإدراك البصر والصفة القائمة على
الفعل إدراكها قائمة ومن إدراك المعروفات والمسموعات والملموسات ويقال
إن هذه الإدراكات تتعلق بكل موجود والمقتضي لما تعلقت به السالبة
الكلية جزئيتها الأولى تتعلق بكل معدوم ومقتضاها السالبة بتخصيص الله
تعالى وقاصر على صيغة تعلق وجعله إذا يصح بتخصيص القديم وما يتعلق
بشيء ومن هذا الإدراكات بالمعدوم قوله تعلق البصر الخ وأخي
يغنيه أو رأى عبد الله بن سعيد وابن العباس الفلانسي أو تتعلقان
البصر أي من متعلقات السمع خلافا لما قرره أن السمع إنما يتعلق
بمنفرد بالأصوات ومذهب الشيخ تساوي تعلقهما بكل موجود

ماء المصحح

لان الصحيح تعلق نظر وزاحا عنه الوجود كما سيأتي ومثل الى وجه
وذا الاشارة الى عموم التعلق لكل موجود وعلة حتى مبتدأ الخبر وهو
اي قول الشيخ وانتسى في قوله بعموم التعلق بالوجود ومعلة الاولى
بمعنى من يعني هو في نفس السمع والبصر وقد تقدم ومثل بعموم الثواب
على العراقي اي السمع يتعلق بالصوت والكلام النفسي وقط
اي قبل وقد امتنعت
وكيف تبصر شمسية
فيما اذا حجب بالزمرد
بلا زيادة ونقصان
خلاصة السؤال انه يتعلق كل واحد من القدرة والارادة والعلم
تتعلق بما لا يتناهى مع قولكم ان متعلقات العلم التي جمع بينها
متناهية اي قبل معلق القدرة يعني بالقدرة قبل الاخيرة ومعنى الانتصور
فيها لا يتناهى وحاصل الجواب ان التناقض والتناهي في شيء
الموضوع والموضوع به مختلفا فالمحكوم عليه بعدم التناهي
واحاد المميز والمستقبل والمحكوم عليه بالتناهي واحاد المميز
الكثرة والقلة انواع التي هي الواجب والجائز والمستقبل ومعنى
متناهية انما قلة من العدد وقط وقلة التي من واحد بالضرب
بالضرورة واما افراد المميز والمستقبل فلا يدخلها كثرة وما قلة
بان يقال مثلا احاد المميز اقل من احاد المميز والمستقبل اذ يفرض
واحد منهما بالعدد والاتيان ما يفضل الاتيان فتكون
ان قيل هذه المتعلقات الثبت اذ ان قيل هي معنى المتعلقات اذ
متعلقات القدرة والارادة والعلم والكلام القلة والكثرة
مع انها غير متناهية وما الاتيان ما يقبل القلة والكثرة اذ لا

كذا له ويشمل بضوء الاشارة الى متعلقات جميع الصفات وضوء الامر
للافظ والاشارة الى الموجودات التي هي متعلقات السمع والبصر
يعني متناهية بحسب الاخر وان كان الحاصل منها متناهيا والعلم والتي
بمعنى الغلبة والكثرة والغلبة غلبة الضد على الضد والكثرة غلبة
الاقل اذ الكثرة الاعلى فقوله فلذا للتمادية التعليل في الاشارة الى الواجب
والممكن والممتنع والباقي ظاهر اذ التمادية التي هي الغلبة زائدة
بالانواع هي التي يفرض فيها الزيادة والنقصان والتفاضل بالكثرة
والقلة وفي التمادية انما هو في الاحاد هي التي يفرض فيها زيادة
ونقصان فلا تكون الا في نوع الكمي ومن الاحاد النوع الاخر هذا الجواب
ينفي ان هذا كان المذكور انه قد يتبين ان الموضوع مختلف

اذ قيل فشبيهة الزيادة التي ... ما فيه في الموجود بغض وحزن
... ...
... ...
... ...

اذ اذ قيل اذا كانت الزيادة عائدة الى التعلق كانت فشبيهتها التي ما وجد
في العالم فيه جنس فشبيهة واحدة يحتاج في تخصيصها البغض متعلقاتها
بالوجود دون بغض اي صفة اخرى والقول في تلك الصفة كالقول
في الارادة ويلزم التسلسل ومعنى ما خص بالوجود بغض فاحش اذ الا
خص بالوجود بغض فما تعلقت به العموم تعلقا فقوله فلذا ان ارادة
تمام التخصيص من قسمها اذ فلذا في الجواب ان الارادة من صفة قسمها
التخصيص فلا يقال لم خصت فان صفة النفس ما تعلل كما لا يقال له
لم كان العلم كاشفا فقوله مؤقتا مخصوص من معنى كمال العلم الثبت
اذ التخصيص مخصوص بما فلا يستغني عنها بالعلم وما يغني من الصفات

غايته

تمثيل لما

والعفو مقرونة زاد وغفرا ... بلا تجزه بما تستقبل
فالعلم بالجزاء فرق تعرف ... ما فيه تفصيل فوضح وقف
كذا الخوف والتعرف فيما ... فيه بما متعرف تما
لوجزم أو فتح ضمة ... هذا يوصف بالتقديم بالنداء
للاه كل ذا فيه لم يقدم ... عليه يستجير أحد وزعموا
وزوج بما تشبيه على رفعه ... بدائر الضاف بالحظ ما
على المذكورين بالتجويز ... فزاية المرفوع بالتجويز
للاتحاد وتعلق تعجبي ... بخوفهم بخوف ما تقررا
للايجاب الزوج الفرد وتية ... وما يجزه بشد نفيه
والتسمح صدر الزوج وجب ... [illegible]

تعلق الضفات بمتعلقاتها واجب لنفسها لا يرفع فيه قيض وما يجزه
كما لا يرفع ذلك بنفس الضفات وانما يرفع التنزل والتقيض بالمتعلق
ومدار علاج جميع الضفات متى بالطلب احد اقسام الدلالة هو معنى
لم يزل يقتضي مطلوبا وتقدم خلاف ابن سعيد والمقول بان تعلق
الضفات لازلتها من فعل الشيخ وابي المتكلمين وقيل هو من الالفاظ بان
والنسب التي يجوز عليها التجدد وابي والواختار الفتح الاول
وابي الذاذ ذهب العجز وجماعة من المتاخرين الى المضي والشعر وهو
مختار الشماخ ومقتضى قول ابن سعيد يجوز الاقسام الثلاثة واختار
الشيخ ذهب الاذري يسمى ان التعلق من موافقة العقول فاز قولك
على كون تعلق الارادة مثلا فيما انه اذا وجد الفعل لابد في تعلق الارادة
لانه ايجاد الموجود محال قلت اجاب بعضهم بان التعلق نسبة
واما وجود لها في الخارج وعدم القديم محال فيما هو موجود سلمنا ان
التعلق قديم فلم قلت وعدمه محال لان الارادة تتعلق بالمراد في الزمن

المرجع

المعين ومنزل المعدوم وموكونهما تعلقت به هو زمانه المعين لم يرتفع النفي
والبطلان عن نفسه وانما صدق عليه انه ذلك الزمان المعين لما هو مشتغلا ثم
صار حالا ثم صار ماضيا وهو لا خروج الى الله تعالى يشير الى ان العقل بانه متعلق
الارادة فعلمنا انه ذلك المعدوم لم يبطل عن نفسه وانما تغير شعوره
وكما تقول انه متعلق القدرة ومتعلق بهما وكذلك اذا علم الله تعالى
انه زيد الشيخ جزء من حاضر الحال الموجود حالا ثم ماضيا لا يبطل عنه صفة
الوجود لزيد تعلق الارادة والعلم **قوله** ولو لم يكن غيبا بالطلب
لما وقع فيه من طلب ابن عبد الله بن سعيد وانتشاعه المتعلق تعلق
الطلب بالمعدوم وهي اخرى بشما تمم على حذوف الكلام كما سيأتي **قوله**
ليس له تغير اذ ليس للتعلق تغير لما قبل وما بعد وهذا لانه صفة نفسية
للصفة وعلى القول بتغير الحال يرجع الى ان الصفة وتستقبل تغير ما وعلم
تغير الحال والصفة لا تتغير بدوه وضعها النفسي فيلزم عدم التعلق
وبقاؤه **قوله** وما جرى من وقوع ذا بالمتعلق كما انه سابق راجعة الى
التغير ومنزل العلم بوجود زيد مثلا وقت كذا تم يتغير زيد
قبل العلم ومتعلقه لا تغير فيهما وانما تغير المتعلق الذي هو الوجود
الى العدم وقد سبق تقرير ذلك **قوله** للشيخ ذا لم يكن التعلق
نفسيا موقوف الشيخ ابا الحسن الاشعري رضي الله عنه وكذا العلم موقوف
المتكلمين **قوله** والعجز بالتغيير الشيب يعني انه العجز جزم بان التعلق
تغير بناء على انه من الاضافات والنسب وقد ذكر ذلك الامام الرازي
المحصل والمعالم وغيرهما وصوبه بعضهم **قوله** واحتج بالنسخ وخلق
الجوهر الشيخ يعني انه العجز احتج على تغير التعلق الكوني بشيب
المتعلق والتعلق اما وصفا نفسيا مخلق الجوهر وبالنسخ وبصفتي
السمع والبصر اما الجوهر فهو الفعل والارادة كما قلنا متعلقتين

من ازاة الى نظر بدا بايجاد العالم فلما اوجد العالم لم يتوقف الى التعلق
لان ايجاد الموجود محال وا خصوص الجوهر من مبدا بل العرض ايضا
كذلك الحادث النسخ فلانه لا واو والنواصي وهو عند الاشعرية
يرجع الى رفع وزوال وا يضح اي رفع الطلب لقوله صفة البقاء
فتعين رجوعه الى تعلقه واما السمع والبصر فلانهما انما تعلقا
بالعلم مما لان الله تعالى كان معلوما له لا زل ورؤية المعدوم او
سمعه محال وعند اولنا مما يزل ان التعلق نسبة يجوز تغيرها ما لم يوجب
واجب للمتعلق لرجوعه الا وليس بمعدوم وجوده ومما الجوهر والنسخ
وطروه الاخيرين ومما السمع والبصر لان التغير الضدان الحقيقة
محال وما قبيص عنه لا ضابيان قلانه تعلق موجود مع كل حادث
وتغيرها تلك المعينة عند بنا هما وتغير العجز بالوجود الوجود الزمني
لان النسب والاضافات موجودة الزمني الخارج قوله ١
زايد الثابتة ضابتة تغير كون التعلق اضافة صحيحا عليه بما ذكر
من رأى العجز ضابتة المعقول فمرض عليه ايضا بان زيدا عجز والمحل
والمعالم لا كل احتجاجه عليه بما ذكر مختص بالنمادية والله اعلم قوله
ينقض العلم على فعل انه كما هي منزل الكلام اه فعناه ينقض الحكم
على فعل انه العجز واحتجاجه بالعلم ومنزل الابليتم مع ما بعده والما
موقع النقض بالعلم على احتجاج المعتزلة على مرفوع الكلام على واوقع
المعالم ويجيء من كتب العجز وذا الحاء المعتزلة احتجوا على ان كلام
الله تعالى مخلوق بوجوه منها انه فعل اذ العزيز بدل بالصلاة فاذا
اذا اما لم تنفذ الحاء في لانه لغو بغي لكان الماتي به امتثالا او ما
ثبت فلزم امتناع عدمه ومنها ان النسخ بان واو والنواصي جاء
وما ثبت فلزم استقبال عدمه ومنها ان النسخ عند الاشعرية

يرجع الى الرجوع والازالة فالمرجوع اما الحقائق واما تعلقها وكلامنا
عند الجمهور انما هو في زوال الحقائق وكيف يتصور النسخ على مذهب النفاة
وانما شعرية فلا يلتفت به قال ولم العالم والجواب ان كل ما ذكرتموه
انما هو في النفي فعارض بالعلم فانه لم يزل عالما ولا يزال بان
العالم موجود وكان جملة ولم يكن عالما بانه سيخلق فاذا احدثه
وجب انه في زوال العلم انما قلنا ذلك فيما يزول لم يلزم عدم القديم وبالجملة
جميع ما ذكرتموه من الشبهات معارض بالعلم قال الشيخ رحمه
رحمه الله يقال علمه لا يزال بان العالم سيوجد يستلزم عدم
وجوده لا يزال وان المستقبل متوقع الحصول فاذا حصل واذا
وجد فقد زال وان العلم انما يستقيم اما وبقاء للشيء مع زوال شرطه
فيلزم زوال العلم لا كن علمه قديم والقديم لا يزول والجواب على زعمهم
على هذا ان مسألة الابدان يقال ان العلم قديم والمتعلق والمتعلقات
المتعلقات ومتى نسب واضافات وما يمتنع تجدد النسب والاضافات
على القديم كما يتجدد وضعه تعالى بانه خالق رازق وكذا الحاضر والمعدوم
من قبيل كلام قديم وتجدد مدلول النسب عند تجدد المخاطبين وما ينفي
عند انما هو مدلول النسخ وما بنا على ذلك قدم العالم واعلم ان هذا انما
ذكرنا تقريرا على مذهب عبد الله بن الاسلام وما يشبه على اصول الشيخ
ابي الحسن فانه يعتقد ان تعلق الصفات اثباتا وما يتصور فيها
التجدد والزوال فقال انه تعالى متكلم بعد ذكر الدليل العقلي وذكر الجواب
على ان المتعلق قديم والجواب عن قولهم اذا امر بالصلاة
فاما ان يكون امرا وقد كان او قديما لعدم القديم ان نقول خطاب الله
تعالى بطلب الصلاة مضافة الى ذلك الوقت المعين وامثاله ما يزيل
ذلك الى المتعلق بل يبقى مقتضاه وما يطلب بشيء بعد ما ان الخطاب

لم يتناول الا بعد الا وذلك الوقت لا انه كان قدرا قبل وقلنا وزال
بفتح وامّا الجواب عن شبهة النسخ بجواز المرفوع اعتقادنا وجزمنا
بالحكم فان الحكم في نفس الامر معين لعاقبة لا نعلمها نحن ونحن مكلفون
باعتقاد الدوام الى ظهور راجح له ودلالة الشيء عينة للبقاء الحكم
عندنا لا للبقاء في نفس الامر فجاز الخطاء وتعلقه لذاته وقسما قديما
لا يتغير وبهما **قوله** وازال لم التعلق البتة بين هذا وما للنفي اي
ان كان يلزم من تاديه الخطاء المامور بهذا عدم بقاء الامر فيلزم حدوثه
اذ ما ثبت قدمه وجب بقاؤه لزم من وجود العالم المعلوم بالعلم السابق
عليه عدم العلم اه العلم بان العالم سيوجد لا يستلزم عدم وجوده
اه ازال جاز ان يوجد فجاز ان يتغير العلم لا مستقبلا ولا بقاء للشيء
مع زوال الشرط هو بل الجملة وانما الزم ان حدوث الامر في الصورة المذكورة
زوال تعلقه وكذا العلم في الصورة المذكورة فجاز ان تعلقه فان كان
زوال التعلق يقتضي حدوث المتعلق لزم حدوث العلم **قوله**
اشار الى جواب اه المعالم بقوله الجواب الخ اه الجواب الاول كان بالمعارضة
بالمعارضة والجواب الذي اشار اليه هو انه يلزم من تغير التعلق
بالطرو والزوال حدوث المتعلق انا نقول المتعلق نسبة واضافة
لا عرض وجاز المتعلق حتى يلزم من تغيره حدوث المتعلق ولم ان
الجواب المذكور في المعالم وانما هو في شرح ابن الحاجب فنعم
نسبة ابن الحاجب المسالة الى المعالم فغير بقوله والجواب على زعمه على منواله
اه كذا قال الاباء يقال الى آخره وعلى الفرع نسبة ابن الحاجب المسالة الى
المعالم اشار اليه اه ازيد وغيره **قوله** وفي المحصل اه انعلقوا ليس
بقيد اه العجز ذهب في المحصل الى ان التعلق اضافة ونسبة بين المتعلق
والمتعلق به وجود له اه ثبوت كسائر الاضافات وانما تتوجد في الاعيان

وحينئذ لا يلزم من انتفاء بعض الصور كما سبق انتفاء القديم فلا وجه على
قول الشيخ انه قديم لما تقدم فانه يلزم انتفاء القديم المبتوتي وهو
محال لما سبق وقد مر جوابه اثر التلمساني **قلت** وما نسب المؤلف
للمحصل هو نفس القول الذي ذهب اليه النمازي لا انه غيره كما يفهم من ظاهر
كلامه **قوله** والحق معلومية الخ هو القول الثاني للاشاعرة اي الحق
ان جميع اقوال العالم معلومة لله تعالى وازلا لا يتجدد له بتجدد علم تجدد
بل هو واقعة على حسب ما علمه وازلا لا يتغير علمه بتغير صفاته
وكذا سائر تعلقاته تنبيه واعلم ان ما لا يقع منها لا يقع بوجه وان التغير
في التعلقات خلاف لمن قال انه لا يعلم غيره وان لا يعلم نفسه ولمن قال انه
لا يقدر الخ وبيان الاول ومن قال انه لا يعلم نفسه ولا غيره وهو عما وقبل ذلك
فانه لا يقدر الا الماهية ومن قال انه عالم بمعلوم حادث ومن زعم حدوث
التعلقات **قوله** لوجاز لا متنع المؤثر التنبيه اي لوجاز التغير في
تعلق الصفات ومنع التلمساني اي في قول ابن التلمساني لزم وكيف التعلق
لزالتها وجاز فيه لكان جاهلا ولا متنع بمجرده اي مؤثر وتحيل تعلق
الثاني بصفات القديم فاته حال المؤثر في ذات الله معنى ثم قيام المعنى
بالمعنى واته حال فاعلا بلا اختيار ولا مؤثر بمعقول الا ثم تأثير في صفاته
وتأثير يتوقف على تعقل ما يتأثر فيه وبما يتوقف التأثير عليه من الصفات
ان يكون تعلقها لنفسها **قوله** واني مع النسخ على الصواب اي في قوله
لا العلم لما اختاره التعلق واجب لا يتغير اذ يجب عما استند اليه العجز
على تقدير وامتناع الجهل اي مع النسخ للتعلق التنجيزي المسمى وله بدله
بالفعل وامتناع المعلوم وهو التعلق الواجب هو التعلق المعنوي وهو
الذي تقع وقد اشار ابن الحاجب في مختصره الى هذا الجواب وهو مرتب من جواب
ابن التلمساني في قوله او تعلق قديمي او معنى القول الثاني في وقوع الجهل

لتنبيه ١

وما تعني تعلق الجزء من المخلوق لمعنى تقرره وتثبته ومعنى الاشارة الى الجزاء
مما اشتمل به العجز من زوال تعلق القدرة والارادة بالجزء بعض خلقه
لئلا يؤدي الى ايجاب الموجود وايجاب المواجب باطل التعلق فما تعني وما
ارتفع فاورد انه ان تعلق على خلق الجزء بايجاده وما ثبت له تجدد
علم بسبب خالفته شيئا وهو معنى الاشارة الى ما قدمناه من ان الارادة
تتعلق بوجود المخصص اي على ما هو المعتبر فان اوجد المخصص وذاك الزمان لم
يرتفع التعلق الثابت وان بطل في نفسه واذا صدق عليه انه ذاك الزمان
المعين قائم مستقبلا ثم حاضرا قائما ثم ماضيا وتقرر مثله في القدرة
يعني هذا قوله والسمع مثل الجامع وضرب البصر الثابت يعني ما يثبت
تجدد كما زعم العجز بل تعلقهما بوجود العالم قديم وان تأخر الموجود المتعلق
عنهما لا يلزم مقارنة المتعلق للمتعلق كما تعلق العلم بوجود العالم
وكتعلق الطلب بوجود المطلوب

[illegible]

يعني ان عمدة التوحيد اي الاعتقاد الصحيح انه تعالى تعلق قادر بكل
تعلق بكل ممكن وذلك دليل على التوحيد بدليل التمانع وهو
متوقف على انتفاء القدرة بالمقدور وان لا نسلم لقوله لو فرض الاستواء على ذلك
لوجب تعلق قدرة كل منهما وارادته بما تعلقت به قدرة الاخر وارادته
فيتمانعا فيلزم عجزهما او عجز احدهما وانما على تقدير تعدد المقدور

المقدور ان

المغفور له ان وقد تتعلق فقد في احدهما وارادته بغيض ما تعلقت به فقد
الاخر وارادته وحينئذ لا تمانع فلا يلزم ان يشاء الله ايمان زيد تعلق عموم الصفا
بعموم التعلق صحيح لان عموم تعلق صفاته ابطال الفوضوية وبعض الشيء
لا افراد ابطل عموم تعلق فقد ريته وارادته بدليل ممكن لم يشأ ان يكون
فعلا فثبت به وحدانيته تعالى قوله لزوم بعض المتعلقات الى آخره اي
لزوم بعض تعلق المفاد به وحينئذ ويحتمل ان يعود الضمير على تعلق الصفة
لا بعض المفاد به وهذا اخشى وقد استدرك المؤلف على عموم التعلق
بدليلين انتهى الاول اشتمل قوله فيلزم الجواز وجبا فقد ان فعول الواقعة
به من صفات الله تعلق المتعلق ببعض ما جاز ان تتعلق به لوجب افتقارها
الى مخصص مختار واستواء الجميع بالنسبة اليهما وذا لا يوجب جوازها
وصدورهما لاستحالة افتقار الواجب الى المرجح وقد يشعر اليه ما ذكره
على قوله العدم حالة فراغه تعلق وجميع صفاته قوله
وذا لمحال اليه ما يجاز من بعض ما وجه الثبت ودموع لا ضارة الى الجواز
اي والجواز في وضب الدم محال من بعض ما وجه ويكون قوله كما اجتماع
من جواز وقد امتناع راجعا الى قوله افتقر الوضب اي لزوم بعض
الوضب لزم افتقارها الى المخصص كما يلزم لاجتماع منع التعلق
والتعلق به ويحتمل ان دموع لا ضارة الى عدم عموم التعلق اي وعدم
عموم التعلق محال اما الوضب المتعلق من بعض ما وجه ويكون
قوله كما اجتماع اعد قبله لا وجه وبيانه هذا الدليل انما ذاك فعول
لو اختصت صفة من صفاته التعلق ببعض ما تصلح له فعلب الجائز
مستحيلا او التالي باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة ان البعض
الذي تعلقت به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به مثل البعض
الذي تعلقت به فقضى الصفة التعلق على بعض منع ما على ممكن

جواز

بعض الاله العالمين واحد ... ذاتي وذو ضد وفعل وارد
فوضوه الذاتي ينفي الشبه ... متصلا منفصلا بالجنس
وهو الصفاتي لشيء ونديه ... وانشبه وانفي بالتفريق
وارفع ضد وهو بالتقسيم ... وانفي بتقييد بالتقسيم

قال اذا زيد واحد واضطلاح الاصوليين قولنا الذاتي ينقسم وقولنا
واضطلاح الاصوليين احتزاز من اضطلاح العلامة وقولنا مقو
الشيء احتزاز من المعدوم فانه ليس بشيء وقولنا الذاتي ينقسم
احتزاز من الواحد المنضم كقولنا جسم واحد فانه يقبل القسمة
فقوله لله العالمين اثبت واستر مضاف الى الذات واللام زائدة على رأي
بالواحد وذاته وضده وفعله فسوله بموضوع الذاتي ينفي
الكم المثبت يعني ان موضوع الذاتي ينفي الكم اي الكمية المتصلة والا
المنفصلة فينفي الكم المتصل موضوع التي كما وضوضر يزمانه وينفي
الكم المنفصل يعني ان يكون له اجزاء فرضية او الوضعية خارجة عن ذاته
وهذا هو المقصود بهذا الفصل فسوله وهو الصفاتي النفي النطقي
المثبت اي وضوضعه بالصفاتية نفي نطقي تميزا عما يمكن ان يكون ذا النطق
النطقي فانه اما ذاتي او يعني ممتنع على عالم بعلم واحد نطقي لعلمه
وكذا قسماي الصفاتي وينفي النطقي بالصفاتي باعتبار ضميمة الذاتي
ينفي كم متصل الذاتي وينفي نطقي فانه ينفي الذاتي فوسلب الكم المن
المنفصل الصفاتي والى سلب الكم المتصل والكم المنفصل الصفاتي
اشار بقوله بنفي التفريق والاشارة راجعة الى الواحد وعطف الشبه
والمثل على النطقي لتاكيد المنفي به لكونهما مقتضى المعنى او قصد وجه
فان بعض الشبه من بعض الوجوه والمثل من كل الوجوه والنطقي كالب
فوله والفعل قاله به فسيم المثبت اي وضوضعه فعلي والعقل نفي

ان يكون

ان يكون اسم فسيح فيه بحيث يتقاسمان او فعل ليس منهما او الفسيح المقام
وعطف الشيء بعد تاسيس لاه الشيء ويتبين يجتمعان على الشيء والواحد
وسيارة انفراد او البدار تعلى بلا متجاوز وفضل او فعل او الية اشارة
بفعل وارة ايذاء واقتضى تعشيب المعول للوعرة والسلب
انما من الشلوب في هبارة عن سلب الكفاية ومعول التضعيف وقيل انها
من صيغات النفس وقيل من صيغات المعاني

اذ يستقيل الدعاء ليس التنوين ... فتى الامتين عن التنوين
فجر العناد ينتهي فعل ... عجز منه بتزام ذو رشد
فيتصل الثلاثة فسلام ... اخبر من غرائب ذو شكل
من صحح القسم الذي فعل ... اراده انور من وجل ما
لم يغتبر فقوم ذو الخير ... كالثنا بعيد بيته تبين وشدد
والحكم المثلثين بجزء ... بعجز منه تاشل
ويلزم انعجز ذو نعم ... مثل الذي كاد ذو اقتو
للاه هم الذي يجوز ... ثم من وجب ذا زيد
وليس للدعاء اكمة ... محال الخلف الثلاثة واحذر
مثل الذي رشيء الشرهة ... ايذه فوز مثل الفوز

اذ لتعليل نحو الشيء بدا اذ يستقيل وفوع الدعاء تدبيني الامتين قال
له والتدبيني فعل ويبين لاه وينعدم وقيل يصرفه بحكمته والاضافة
الثلاثة فعود لاه واد وتبين معنا وقطعهما معا وفعود اراده احدهما
فقط والعناد المخالفة وفظم الدليل على نحو شيء بعلة فعلى الوضعية
ان نقول لذكاء معي الاله واخرم بفعل اما ان يختلفا في الاراده على حكم
التضاد او يتفقا والتنافي بفضيلة محال فالمقدم مثله اما الثلاثة
فبين لعلمها مما سبق من عموم تعلق اراده الله وقدرته وصلاحيتها

وجوب

صفاته المتعلقة بجائز وجد الامكان لوجب تعلق ارادتين كل منهما وقدرته
وكل ممكن ومنها تعلق بالفعل ارادة ثم يجب ان يتعلق بضده او النقيض
واما بطلان الثاني فيبطل لان فيه وقوع الاختلاف وان يتعلق وقوعه
بطلان الطرف الاول ان نقول لو اختلفا بان يريد احدهما وجود الجوهر
فيريد الاخر عدمه او يريد احدهما حركته والاخر تسكينه لزم عجز احدهما مع زيادة مستحيلا ان اخر ضعيف اراد تحققهما معا يعود الى
اجتماع النقيضين او قيامهما بمحل فيكون الجوهر في آن واحد
موجودا معدوما او متحركا ساكنا وذلك لانا نعقل قادرا قدر من
بطلان تعطيل المقدور مع الارادتين او الى احدهما فان تعطلتا معا
لزم عجز الاثنين لتعذر الفعل من كل واحد منهما او يلزم عليه ايضا خلو
المحل من النقيضين وان تعطلت احداهما لزم عدم عموم تعلق ارادة
الاله وقدرته ومقدور الكامل يسبق ويلزم ايضا عجز الاله الغير تعلق
ارادته بهما معا مثلا والى هذا اشار المؤلف بقوله بل مجرد المثل
اي خلاف اي بطلان الفيشمين لانه ليس كاملا والا لكان بل فرض
المثل مع كل المتعلقات بخصوصها مما يخل في الالهية اذ يصير كما سيأتي وجهه ايضا
والعجز على الاله محال الوجود القدرة له وانتفاء اللازم الجزمي
على انتفاء الملزوم انتفاء فعلي بالعجز اذ عجزا فيما محال لامكانه يستلزم
مقدورا عنه والمعجوز عنه ما يكون الا ممكنا وما ممكن لا يزال قبل
عجزه لا يزال ما يقال يلزم مثله في القدرة ما فما تستلزم شيئا مقدورا
والمقدور ممكن وما ممكن لا يزال فالقدرة لا يزال انا نقول معنى
القدرة صفة يتأتى بها ايقاع الفعل وما يلزم من الوصف بالقدرة
وجود المقدور وهذا بل تأتي ان يفعل لما حيث يذكر الفعل والمفعول

ازالا محال

ازلا محال فثبت الغدر في الازلية متعلقة بصحة العقل فيما لا يزال واقعا
العجز بمعناه تعذر ما يحاول المحاولة فلا يثبت بمعنى الصلاحية لان الصالح
لا يكون عاجزا بل المحال بل قادر اذ قد يعجز او لا يكون الا بالعقل او بالصلاحية
وقوله بطلان الانتفاء ان اراد يكون واجبا او جائزا فيلزم من الانتفاء
الواجب ان يكون كل واحد منهما مقدورا بمعنى مختار اذ كل منهما
يقدر على هذا بعينه الاخر وان اراد احدهما يقدر عليه دون الاخر لزم في
الغير ما يقدر عليهما وفي كونه مختارا الا ان المجبور منهما لا يبقى عنه
تاما اعتباري الاخر في كيف وربما يخلق ما يحسبه او يختاره وايضا يلزم ان
في احدهما قدرتين الاخر فيه مثله وان كان الانتفاء جائزا وعليه اقتضى
المؤلف الظهور والاستقلال الاول فانه يلزم منه ان الاختلاف من جنسهما
او بجنس احدهما مع سائر الاختلافات التي تقع منه كذلك فانه الانتفاء
جائز وان الاختلاف جائز الا جواز احد المتضادين يستلزم جواز الاخر
لان التالي قد يحال فلا تقدم وسكوت الانتفاء جائز اصلا فقول
المؤلف يلزم العجز عن الانتفاء اي يلزم قبول العجز وهو محال لما لزم
عن الاختلاف او يستدل على ان لا يلزم حصول العجز وقبوله والا لم يجب ان القدرة
يتعلق بالانتفاء بما في الخ فيه وقد ان المحال وهو على انه اراد قبول
العجز حصوله فقوله بعد اه حكم الجواز اه يصير الشبه اذ اه حكمه
الغير بجوزاه يصدق على واحد محكم من وجب ضروري بطلان الانتفاء ولو
هذا الشبه ما فكر حمل كلام المؤلف على حصول العجز عن الانتفاء على الاطلاق
الا الانتفاء فقد يستلزم حصول العجز بسواه فقد يوجبا او جائزا او ذا لا
فيما اذا توجهت ارادتهما لا يقبل الانفسام من عرض او جوهر فقد
فلا يمكن حينئذ ان تتعلق فيه الا ارادة واحدة وقدرة واحدة ويجب عدم
التعلق الا ارادة اخرى والقدرة الاخرى كما استدل الخ اي فيما تقوى فيه

والا أدى الى ان فسماء الواحد او وجود مؤثر وما الى له واذا فاه كذا الخ
ممنوع قد يقال اراد قد يلزم بحجة له فاه فرض انه لم تتعقل اراد ذا ويلزم بحجة الامين
ولم يذكر المؤلف هنا بيانها استقال الى تقسيمها فافرده من وجوه
عموم التعلق يشتغل على اشتغال الله وقد اوضحناه في الشرح **قوله**
من صحح القسم الذي قد زعمت ان بيان الملائكة اشار بها الى ان الصواب
في قسم وجود اخرى اراد تين فقط في وقوع بحجتها جميعا بطل كلا القسمين الاولين
لان الغرض تم اذ لما ان ثمة ومتينة والملائكة يشتغلان فيما يجب ويجوز
ويشتغل والله اشار اولا بقوله فتبطل الملائكة ان فسماء السبب
وتغربي الدليل بطلان فسماء الملائكة ضمن المعروف عند المتكلمين
والجدل على مقتضى المعقول وقد ذكر ان زيد وضوء على الذي عنى
المؤلف ببعض النادر وغيبة الطالب ببطلان القسمين ان وليس
وحصول المطلوب وضمن الغرض انية والثالث بقوله الذي زعمت
اراد ته ضمن الله والاخر من جملة العالم يعني وضمنا بالغرض واذا لم
وقاه قول المؤلف فيما وجدت واقعة على ان فعل الوجود اجر متعلق
بوجدت واحد الطرف قوله اليه فان زيدت ان الغرض ان يقول الذي زعمت
زايد ومن الاشارة الى قوله فتعلى لقوله فيما الا الله لعشرة
في كما شفعة على وجه ان اشتركا على ان بطل الامرين مشتغلين لما بعض
اليه من الفساد والمانع الما ذكرته من وقوع الممكنات فاشتركا بنفي
اللازم وهو الفساد على نفي الملزوم وهو التعدد واما قوله فتعلى
اذ الذهب كل الاله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض فمن قوله الى
ان اشتركا على ان بطل الراد بكونه لله فسيم يجيء بنفسم العالم شيئا
فيشيئين كما في هيئت الشفوية فاه كل واحد منهما يقوم بما خلق ويلزم علوه
كل منهما على الاخر للاستغناء عنه بما يجعله ان يكون عليا غالبا عليه

اللهم صل على

بعد الفراغ من الكلام على أقسام الموصولة
بأقسام الدليل السمعي وما يجوز الجمع بينهما
كالذي به ابتدأ من الأسماء وهي عشرة فاسمع
أولها اسم ثابت للمذكر وثنيان مع وصف من الشهور
وفاز سبعة وعشرين اسما وآخر بعشر شبيه
بعد الكلام فيما يتعلق بأسماء الله الحسنى وفقه الله تعالى
بذكره الخامس هذا الحارثي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
قال إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة واختلف في
معنى قوله أحصاها هل أطاق أو عدها أو حفظها عن ظهر قلب أو أحصاها
علما وفهما أو أحصاها علما وعملا أو أحصاها بأن يثني على الله بها
من غير تعريض لما جنح به أهل الزيغ والإلحاد والصواب الجزم بأنها
الموعود عليه الدال مجموعها ومن على أربعة أقسام فسلم علم على الذات
لا اشعار له بأمر زائد ومعنى قولنا الله وإلهنا اسم علم على ذات
الواجب الوجود المعبود بالحق وقيل مؤول على الذات وجميع
صفات الأزلية المعنوية من فسلم ما دل على الذات مع صفة من
صفاته الوجودية كالعليم والقدير ونحوه والقسم الثالث ما
دل على الذات مع التنزيه عن النقائص كالقدوس والسلام والرابع
ما دل على الذات والفعل كالخالق والرزاق والمحيي والمميت فقوله
كالذي به ابتدأ من الأسماء علام إذ هما اسمان الفرد الذي
اسمه الله من علام إذ هما خبران متقابلان فيهما وما اسمان الفرد الذي
دل على قلة فسلم لأنه فرد وضع منهما جميعا

واسم وامنح لون عين التشبيه وضع وذكر الرفاق بدت غميمة
تغاير الأمن لون وابنه كسلمى للمجرد ذا وجنة الاسلام

والاولى ان يقال فيستلزم الواحد او وجود مؤثر وانما لم يذكره لانه اذا اراد ان يفسر
بمن تتعلق ارادته يلزم عجزه فيما فرض انه تتعلق ارادته ولا يلزم عجز الاخير
ولم يتركه المؤلف منافيا لما اشتمل التقسيم عليه فافهم منه وجوه
عموم التعلق يشتمل على التعلق التام وقد اراد بعضهم بالشيخ **قوله**
من صحح القسم الاول فان ذهب الى ان بيان الدلالة اشارة الى ان الصواب
في تقسيم الوجود ان يقال ان اراد ان يقع بحيث لو فرض عدم جميعها يبطل كلا القسمين الاولين
لان العرض تعم اقلهما جزئية والمثلان يشتركان فيما يجب ويجوز
ويستحيل والجواب ان اشار اولا بقوله فيبطل الدلالة ان قسم الممتنع
وتغيير الدليل يبطل لان قسم الدلالة هو المعروف عند المتكلمين
والجار على مقتضى المعقول وقد ذكر ان قسم وهو على الذي يختاره
المؤلف ببعض النواصب وغيبة الطالب يبطل الاقسام الثلاثة الاولين
وحصول المطلوب وهو العرضانية بالدلالة بيقول الذي ذهب
اراد ان هو الاول والاخر من جملة العالم بعضه وهو مناسب لغرض السائل
وما في قول المؤلف حيث وجد وافق على ان فعل او غيره الجزء متعلق
بذهب والاحسن الطريق قوله اليه فان قسم الغزوان اشارة الى ذهب الاول
زايد وهذا اشارة الى قول على قوله فيهما لانه الا الله لفسدتا
حيث كانتا عن وجه ان اشتمال على ابطال الجهتين مشتغلتين لما يوجب
اليه من الفساد والتمانع الماخوذين من وقوع الممكنات فاشتمل بنفي
اللازم وهو الفساد على ذهب الملزوم وهو التعدد واما قوله فعلى
اذا الزم كل الاله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض حيث قسم الى
ان اشتمل على ابطال الراجح بكونه لم فسيم بحيث بنفسم العالم بينهما
فسيمين كما في هيئة التعويذ فاذا اراد احدهما ذهب بما خلق ولزم علوه
كل منهما على الاخر لان استغناء عنه بما يوجد له ان يكون مغلوبا عاجزا عليه

بذكر الله والله يتعلق وما بعدها عليه وقد مر الكلام على اثبات الوجدانية
باثبات الدليل السمعي وما جاء في الحامي الشيخ قيمة فكلم عليه المؤلف
كما يأتي بقوله ومن اسمه من الرحمن وهي تسعى الرحمة فسمه
وهو اسم ثابت [illegible] وشدد مع وحذف من يشدد
و[illegible] وارفع [illegible]

هذا الكلام مما يتعلق باسماء الله الحسنى وقد جرت عادة الكليين
بذكره في هذا المحل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال ان لله تسعة وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة واختلف في
معنى قوله احصاها هل ازاد عددا او حفظا عن ظهر قلب او احصاها
علما وعملا او احصاها علما وتعليما او احصاها بان يتلى كل اسم من تلك
من غير تغيير يطرأ الى جيئة باسماء التي جاءت والمراد الخواص باسماء
الوعيد والكل محتمل ومن على ان رجعة افسلام فسم علم على الذات
لا اشعار له بالمغايرة وهذا كقولنا الله فانه اسم علم على ذات
الواجب الوجود المعبود بالحق وقيل هو دال على الذات وجميع
صفات الالوهية الثلاثي من الفسلام ما دل على الذات مع صفة من
صفاته الوجودية كالعليم والقدير ونحو الحي القسم الثالث ما
دل على الذات والتنزيه عن النقائص كالقدوس والسلام الرابع
ما دل على الذات والفعل كالخالق والرزاق والمحيي والمميت فقوله
كالذي بعد اسماء من الاعلام اي مما افرد اسم الفرد ان اقول الفرد من
اسماء الله من الاعلام اي ذاتا خبارا متنافيين وما سمي الفرد
دال على ذات الفسلام كما فيه فيه وفع منهما جميعا

وزاد سم ومن يقرأ شيئ الشمس وضع وذكر [illegible]
تغير ومن يقرأ [illegible] فجر ذا وجمعه زد شداد

فقال

مذهب

فغايرة للاسم على انه المسمى وهو قول الاشاعرة وافقا على ان الاسم
حقيقة هو اللفظ الا التسمية بمعنى ذكر اللفظ هو الاسم فتدافعا وفجاب
بان المؤلف بنا على قول الاشعري فسؤاله ليس الا الذي اراد فيه بقوله
الفعلا اللفظ معنى اي ليس التغاير بحسب الواقع هو نفس المسمى
او غيره بمعنى ان اللفظ هل هو نفس المعنى الذي هو المدلول او غيره
فاجاب هذا التغاير وقع بين الفعلاء وكون اللفظ والصوت عبثا
حقيقة الذات لا يقوله عاقل والا اداى الى امور شنيعة كحدوث
الحادث بنفس القديم والعرض بنفس الجوهر فاجاب المحاذاة الذاتية
على القديم حادثة وقولنا ذات مثلا عرض وهذا قول جزم ويلزم اه ما
كتب فيه اسم النار يحترق وكذا الناطق بقول الحي يحيى والعالم لا
يقوله بعاقل فسؤاله والذي يفصل هذا قول ان اسم الذات الذي
هذا اختيار المؤلف بمعنى التغاير اي والذي يفصل عندي او عندهم
ازالة ما معنى الخلاف هل هذا قول الاسم هو الذات من حيث
الى امر زايد فيدخل في اسماء الله كلها هي هو لا الله والقدوس
والعليم والخالق او هذا قول الاسم هو الذات لا بل باعتبار امر اضعي
به اللفظ وكان هذا قول اللفظ هو الله الا في الذات على الذات
وعلى هذا فقولهم الاسم هل هو المسمى او غيره على حذف مضاف اي
هذا قول الاسم هل هو مجرد المسمى الذي هو الذات او غيره او هو
مذهب الشيخ هو القول الثاني فعلى هذا المعنى مبني وعلى مذهبه الدفعل
فقد يكون الاسم هو المسمى وقد يكون غيره وقد يكون لا هو ولا غيره
على اصله واه الشهوات لا يقال من حيث الذات وما يحيى هذا حيث
اسماء المشتقة مجرا هذا فسؤاله في القسم الاول هو المسمى هذا
هذا لما ذهب اليه الشيخ سعد التفصيل واراد بالقسم الاول الاوصاف

الا ربعة من اسماء الله الحسنى وهو قوله قبل او قبلها اسم فاعل للذات
اي فمن مبتدا وقوله في القسم الاول هو المسمى وهو معناه الذاتي وهذا
كقولنا الله والاول والاخر وسائر اسماء الله التي هي قبل الاسم عينا عند السنة
هو المسمى فقوله وغيره اي فمن تسمى اي فمن تسمى اي اخص من الاقسام
الاقسام الاربعة يعني اي يعني المسمى وهذا كالخالق والرزاق ونحوهما
من اسماء الافعال فقوله والذاتي فيه نفر ذين يضعف الذاتي هو الصفة
من الصفات الموجودة كالعليم والقدير والحي فيضعف فيه نفي
ذين اي العين والغير اي لا يقال فيه عين المسمى ولا غيره كالصفة التي
اشتق منها فقوله على الغير صوب من يجعله تفصيل الشيخ صوبه
المحقق وقوله ينبني الى اخره صوب من ذهب الشيخ والارشاد
وهو ذين قيل قول من قال الاسماء كلها يقال عينها هي هو غير اسماء
الافعال الدالة جميعها على الذات وصوب المفتي ح هذا الثاني ص
حقيقة اسم المسمى فقد جوز تسميته لفظا يرى
كصفة الوعد فقد رضي به وفي معنى موقف بعد ابرا
والعكس يصح منفردا وفي اذ فيبدا بنبي الحاذ ان تسمه
اذ منصور والخفر [illegible] صوب [illegible] المعقول
فقد تقدم انه مذهب ان الاسم حقيقة في المسمى مجاز في اللفظ الدال او
الصفة حقيقة في المعنى القديم بالموصوف مجاز في الوصف الغير هو قول
الواصفي وذهب المفتي انه الى العكس بينهما وذهب الاستاذ ابو منصور
الماتريدي الى ان لفظ الاسم والصفة مشتركان واستعمل الكل بغير
واحتج للاول بقوله تعالى تسبح اسم ربك الاعلى وقوله تبارك اسم
ربك وتعقب الحامل الايات الدالة على تنزيه الاسم واضافة العبودية
اليه ومعلوم انه المسبح المقدس انما هو من قول اللفظ لا نفس

اللفظ

اللفظ

اللفظ وبقوله ما تعبر وبه من دون له الا اسماء سميتموها انتم وآباؤكم
ومن المعلوم ان القوم انما عبدوا الاصنام والملائكة وبقول السنا عي
الى الحق ادعوكم السلام عليكم اه
وما يقرأ السنا عي ان اللفظ عليكم وانما قال بعلكم واصل اللفظ من
الشمو والشمة التي هي العلامة والامارة الشيء ومعانيه له واذا
كان من السمو فمعناه انه سما مسماه اذا وضعه وكشف معناه ومعنى الاسم
يستغرق الالفاظ فلزم ان يكون حقيقة فيه وبناء من سفل الى اسم تخفيف
فقال اما اسم فمن جعل اسم ذكر اللفظ الموضوع لتعريف المسمى والدلالة عليه اه
ولقولنا موضوعا للمسمى فعل الجيب بذكر متجوزا عما يقارن الحقيقة
وما بعد اهل السنا متجوز اوجد ان الامة مجمعة على ان لله تسعة
وتسعين اسما والقول بان الاسم هو المسمى يلزم منه تعدد الاله واجاب
الاقلون بان الاسم فقد يطلق ويراد به التسمية وعليه قوله ان لله
تسعة وتسعين اسما وقد يطلق ويراد به المسمى بدليل ان المقولات متغايرة فان التسمية
قد تطلق على الذات وقد تطلق على الصفات وقد تطلق على الفعل
وقد تطلق على سلب وهي اسماء التي هي وقد تطلق على اضافة وذلك
متكثر وهو معقول اللفظ فلم يلزم من وحدة الذات تكثر الاعتبار انه
انتقاد قولهم لمعنى ان دعاك اذا لا طلقنا اقرار يقر على الذات
قال الاستاذ ابو منصور كما قلتم ان الاسم يطلق ويراد به التسمية
مجازا وعندهم ان هذا الاقلا اسم يطلق ويراد به المسمى مجازا ايضا
لنعطا الا عما تمسكتم به من لفظ المذكورة قال المفتي ح والحق الذي
يراه فيه ان اللفظ مشتق حقا فلا معنى للنزاع وكذا الخلاف الذي ادعاه
من ادعى انه ليس لفظ صفة لله تعالى مجازا فقد خرق اجماع الامة
قال ابو منصور ما شهد ان الصفة ما هنا الحلقت على ما قام بالموصوف

وما يمنع ذلك انه قد يطلق على قول الواضع فالحق ان لفظ الصيغة مشترك
بين اللفظ المركب بالوضع اي استعمالا اولهذا يقال لمن كذب في وضعه
وجعل قد ذكر صيغته فتح انه ضرب منه **قوله** مجازا تسمية اي
مجازا مبتدأ وخبر مني اي وتسمية مفعول لها اي والوضع اول من تسمية
واراد بالبدل انه اراد بالتسمية اللفظ بالوضع **قوله** كصيغة
افعل الوضع قول الواضع اي كمجاز صيغة افعل الوضع وقول الواضع مطلب
بناء للوضع او مبني مبتدأ للمجهول اي صدر من الواضع **قوله** ومتى تعقل
معنى متعلق بالعارض المعنى العلم بالحال اي اثبتها العارض بعينه
ازال الخ **قوله** والعكس يصح عندنا اي معنى الاشياء ويعني
بعكس القول الاول جعل الاسم والصيغة وصف قول المعنى له **قوله**
وقد فصل بالاستثناء الخ اي له تسند الا بمنصور اي وقد فصل اي اسم بالاستثناء الى
نفس اللفظ والمعنى قول وهو الصيغة بالاستثناء الخ من قول الواضع والمعنى
وهذا القول قد اسند كلا منصور وهو قول المعتزلة اي منصور
بدون ياء الوزن ويكون معربا بالحركة وهي احدى اللغات في الاسماء
الخمسة **قوله** اقول اطول الثبت اي اقول القول الاول وصوابه قول
جمهور الاشاعرة ارجح واطول ثم يحتمل اصول الفقه او اصول
العقد والمسئلة فذكروني احد العلمين او مراد بالاصول الادلة اي
الاول الارجح من جهة الادلة

تنويه الاسماء لها ارجحها ٥ فرجحه لها مذاكرا لاسم
تثبت بالنقل او الجمع ٥ بل قيل سمي وبالاختيار
قد يصح موهم التسلسل ٥ وضع بمعنى بالمراد
وخبر العقل بالاسم يقبل ٥ لان مقتضاه ذا العهد
التوقيف الاعلام والاصطلاح ويعني ان اسماء الله تعالى توقيفية

على

على ان غلام من الشرع فثبت بالكتاب والسنة المتواترة او احاد
مثل ثبت يعني الوقف معروف بالقياس والصحيح الشرع بالجبن دون
القياس وما يجوز اي يعني ع له الاسم من صفاته او افعاله كحاء يشتق
من العلم اسم على وزن فاعل او فعال او يجعل علما عليه فعلى وهذا
مذهب الاشعري وذاك للاختيار واعني ان اسما يوسم بالدلالة العظيم
الخطي وذاك وذهب الغاضي ابو يعلى الى جواز تسميته بكل ما لائق
بجلاله من يعني توقيف الا ان يوسم نفسه فقوله توقيف الشرع
لما الكلام اي للاسماء احكام التوقيف فقوله فعرفنا ما شاء
كلامه اي اسماؤه فعلى فعرفنا ما فاتحة واو زائدة والامر الدين
بل يعني نفس كلامه فعلى وظاهر كلامه حتى ما استوفى من الوجوه
كالخلق والرزق وهو الصحيح لما ذكرنا فاوقف اختلاف وذاك فقوله
ثبتت بالنص اي المتواتر واما خبر الواحد فسيأتي فقوله بالقياس
اي انما لم تثبت به مع انه من الادلة الشرعية لما فيه من الخطر الذي
شبهي وظهر هو متوافر معه مع انه ضروري ما سنا قد عرف اليه فقوله
او بالاختبار اي بوضع الاسم له فعلى من يعني توقيف الشرع اما الموسم
فلا خلاف في المنع والذي اصار اليه وفقوله فلا يصح موسم الجسام
وهذا ذهب العاقل والواقف فيه فيلزم العقل على ما فيه من الاقدام
على ما لا ينبغي فاخوذ من العاقل وانما يتصور ذلك فيمن
يدعو الدراسي الى ما لا ينبغي والوقف منهم غرض المتكلم من كلامه
وذاك الحاسع بسابغة الحمد لله وما يعني موسم كالصانع والعالم
والمتغير ويعني ذاك الحاقد الجمهور على المنع وذهب المعتزلة الى الجواز
وهو مذهب الغاضي كما مر والذي اصار اليه وفقوله وخلاف
يعني بذا المراد اي وخلاف يعني الموسم استغفر ومذا المراد اي الذي

فصرنا الكلام عليه وشروطه للاف على الدرج فعلى على تسهل الطريقة
قوله وجبي العقل بلا اسم يفهم الفعل اي يشتق الاسم فجبي العوامل
العقل وراء لم يقطع به القطع للاف الطلاق فاسم من جملة عمل الاستثناء
الامر اذا عتقا واذا يشتق في فعل يجبي لقوله العوامل المصير للطرف بالعمل

القسم الثاني في حقيقة
رؤية الله تعالى
وما يتعلق بها

لان جمع الجواز الى صفة من صفاته فعلى لوجوب ذاته وصفاته
بنفسه وتعلق فيه المؤلف الجواز بالفعل ومعنى رؤية الى رؤيته جايز
ففهم انه يجوز ان تتعلق رؤيته فعلى بايجاد ما تخالفه ويجوز ان
لا يخلقهما ثم وفاتت المعتزلة بالاستحالة وسبناه تصحيح وافقا
واقبطل الفاء في قوله الذي اذا شاء الله وعطف الجعبري على الى رؤية
عطف عام على خاص

وراتب الاوراح بعقل وقد ... تلحق ملائة حصلتها بدليلا
معرفة المعلوم من اخبارهم ... او بخفيفة لم تم البصري
فمذهب اثنتهما وزد وسر ... اخرجهما لم تشطي عينها لموى
مثال فرح رؤية البصر ... دث على البنا وبلا امتراء
ثم ان عرف فيه خفيفة ... ابصارك اتمن من عرف فيه
فمعرفة الله بلا وفي ممكنة ... من غير خلف ومتى فيها بينة

فصل

قصد المؤلف بهذا الباب أن يبين معنى قول النحويين معرفة ونكرة
وما يتعرف به وبغير بواسطة أو بغير واسطة وقولهم يتصور وأن
يحقق فقولهم يتصور بواسطة وقولهم فلان بغير الطالب وأعلم
أن الاسم إذا كان بالنسبة إلى ما فوقه مخصوصة بل بواسطة
فاعلم أن الاسم إذا كان بالنسبة إلى ما فوقه من أنواع الجنس
معرفة الشيء والجسم وذاته المخصوصة بل بواسطة وإذا
يعرف من وجود البناء أن له بانيا وكذا فيما معرفة الشيء
وجسمه وذاته المخصوصة كما إذا رأى بعد السواد من حيث أنه
سواد وهو
البياض من حيث أنه بياض وعلم أنهما معرفة بالنسبة
بالعين السواد والبياض وإلى قبة الأولى من الإدراكات أضعف
والثانية أوسط والثالثة أعلى ومن جملة العقل تصور
والطبع العقلاء على معرفة الله تعالى بالمعنى الأول وهو الواقع
بخلقنا أما معرفة الأنبياء والرسل فيما يكون الوحي والنطق والاستدلال
بل فيه معرفة الله تعالى بخلق علم ضروري أو البداءة على الوجه
الأولى كما في واعلم أن الأنبياء وفق قال الله تعالى بخطابه
لموسى عليه السلام أنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ومعنى تعريفه
بغير واسطة الاستدلال بالآثار وهو الدلالة خلاف تقدم معنى كلام
المؤلف والأصل للنحوي المعالم قال الذي ذكر إلى قبيلين الأولين وقالهما
وهو العلم كما إذا رأينا بالعين السواد والبياض فإن بديهة
العقل جازمة بأن لهذا إلى قبة الكسب والجلاء العلم من إلى قبيلين
المتقدمين قبيل قال ابن التلمساني بقبة الأولى والثانية لذا بالنسبة
إلى الله تعالى ثم اعترض عليه فقوله أن الدلالة العلم من الثانية
واعتراض بشر وفرق ذلك بالشرح. قول المؤلف الوسطى عليهما
كحرلى الطولى العجلى من الطول بفتح الطاء وهو يتعلق عليهما وهذا

وضميره يعود على الأولى فقوله لتعرفه من معرفته إلخ حتى متعلق بالمجزوء
التقدير إذا عرف البناء من معرفته معرفة منهما إلخ من معرفته بالمعنى فقوله
ومن فيهما يعني مما يضمر المؤنث هو الواضح بعينه نسخ ولعله مصحف
من فيهما يضمر المتكلم إذ معرفة الله وبالمعنى فيهما أعرف وأما معرفة
الأنبياء وإلى فمن الممكن أن تكون بالنظر والاستدلال كما تقدم أو بكلوه
المعنى ومن فيهما معشر الخلق فيهم كقوله ومعرفة الطالب أعلم أو الأمر كان
بالنسبة إلى الفتى على دلالة قرائن أو يكون استدراكا إلى قوله أنبل الصنعا
التلميذ بفتح الأولى والثانية لنا لأبي نسبة إلى الله تعالى ويحتمل
أن يكون ما في النسخ صحيحا على معنى أن معرفة الله تعالى فيهما هي التي تنال
بالاستدلال بخلاف معرفة الأنبياء فإنها إلى المخبر كلام حتى قبل الفرض وردي كما تقدم
جمهورهم وفوعند [illegible]
كذا في الخجندي بمعنى بوقوع وتوقف في نما بمعنى يعرف
والمنع قول الرافعي [illegible]
والجزم للمفعول به [illegible]
أو راجع للتوقيف بمعنى [illegible]
أو راجع لمعنى [illegible]
بل راجع إلى الأول منه [illegible] الغضد
بل إلى المحض [illegible]
الثلاثية هي المعرفة بالكنه والحقيقة إذ ذهب جمهور المتكلمين جمهور
إلى أن ذات الله مغلوبة للبشر وذهب القاضي وإمام الحرمين
وجمهة الإسلام الغزالي والمعتزلة إلى أنها كنهه إلى أنها بمعنى مغلوبة
ومنزل الغزالي صحح ابن الحاجب ومعنى له ونسبه النجي والغضد إلى مذهب
المحققين واختار المجد في كتاب الإشارة ومن من أول مصدر أي أنها
مغلوبة وعلى المنع جمل والثاني أعم لغوية الأخيرة أو أنها موجبة إجمال

وتجوز

ويجوز أن تكون مفعولة بعد نفل بسبب الزين عن الإمام والغزالي فيما تقدم
فقلدا ونقل عنه الوقف هو القاضي وضرار وكملام الصوفية مشعر
بالامتناع ومنهم من قال الجهة والله ما هو الله الا الله وحكى
عن المحاسبي أنه خطأ لأنه يقتضي أن تكون معلومة للخلق ومعلومة عيسى
السابع أنه قال أنت مني انتصف للطلب فقرر فاطمئن إلى موجود ينتهي
إليه بكر فمنع مسبب وأن الحمار إلى العدم الصرف ممنوع معطل
وأن الحمار إلى موجود واعتقد بالعجز عن إدراكه ممنوع موحد واجتمع
من قال الرياح خفيفة الغزالي الكريمة معلومة بأن موسى عليه
السلام أجاب بجوابه لما سأله عن خفيفة رب العالمين قال الله
رب السماوات والأرض وما بينهما فلو أن ذا الخاصية لا يعلم
لما كان الجواب به فقال الذي التمسناه واحتجنا عنه بأن ما سأل
بما وبما أو بل السؤال عن الخفيفة فقد تطلق الطلب تعيين الخفيفة وما ذكره
موسى عليه السلام لتعيينها تعقب عن سابع الثمانية واحتج الآخرون
بقوله تعالى ولا يحيطون به علما وقوله ما قدروا الله حق قدره بنظار على وجه
وهو أن يراد بالإدراك الرؤية على سبيل الإحاطة وقد قيل الفاضي
الله من ولم العقول وتعيين هذا يجب لله جل الله تعالى فقوله نفى الثاني
الجواز يمنع الوقوع لأن مشار إلى الوقوع إذ الجواز لا الوقوع
وقوله الثلاثة الأول ينفون الجواز وصوابه الفعل لا الوقوع
الثلاثة نفى الجواز وهو فعل العلا بعيدة وأن نفى العلم لا أخص من
كلام الإمام والغزالي وقد نسب إليهما ما يخالف الوقوف وهو أن
وقف القاضي وضرار وقد نسب إليهما ما يخالفه وقول المؤلف بمنع
الوقوع مشعر بمنع مقصود لا يخفى لم معنى صحيح وقد يحتمل على بعد
أن يريد بالمنع النفي وبالوقوع الثبوت والصحة أي الجواز والوقوع

للازم

كذا الوقوع في الصحة وقد مر في الوقوع فلا تغفل قوله الاستناد في الجواب
واعتبار المؤلف من ان قوله الدلالة الوقوف وعليه لابن التلمساني وهذا
ضعيف فالمستند له المثبت والنافي مقر او ضمنا ذاهب والشيخ وهي
ضعيف القول الصحيح المقول بالي جموع عنه قال الواقف بالوقوف اجل
ان دليل كل من المثبت والنافي ضعيف لا يثبت بل موقوف اه يتنزل
وبي جمع عنه لعزو صحته فقوله للعجز بلا انعام به اي بلا علم بحقيقته
فعلى ولا انعام على حذف المضاف اي بجواز الانعام والمعنى ان ابن التلمساني
جزم بانه يجوز ان يعلم العجز حقيقته فعلى لحقق الانعام منه على
العجز من غير نظر واستدلال قلت وهذا الذي نسبه المؤلف
للعجز من مثل ما قرر به الضوجية من ان الي ذاته سبب بمشيئة
الله فعلى للزيادة في مقاربة لا تسهل الاطلاع عليها بطرق يختبر به
وزيد على العجز بعض معلوماته المعجز لامور واقعة الا انه قد
يقال التسمية بالام الضوجية ما يقتضي الاطلاع على حقيقة الذات
بل انما افتقوا الي زيادة في المقاربة بالطريق التي ذكروها وذلك لان
الذي قال اليه ابن التلمساني وصرح بالانعام على من ادعى انه عالم
بالله علم احاطة ونفي بالام منه مقدور للشيخ وقد مر ان لام
الضوجية مشيعر بالانعام فقوله وان ضمنا مع الثبت الذي يعلم
الاضمنا في ويقال بالبناء والبقاء مقر شارح لموالع الشفا وقوله
نقصه ويقال ذكي من ادلة النعي الذي مقر من الحكماء انه فعلي
غني متصور وما قابل للتجرد والتبعاء التي كيف والي ضمنا يعيد الحقيقة
قال غالب المتكلمون الحكماء ومنعوا الحض بان لا نسلم الحرف
المعرفة مشيعر بالبداهة والنظر فانه يجوز ان يقوم بالانعام وتقه
تضعيفه النفس وفي كتبنا عن الصفات العربية هذا نصه قلت

للتجريد

والله تعالى اعلم ليس هذا بشيء فما يقتضي انه قال لما نسب اليه القول انه انما هو
عن اجتهاد فيصيب فيما تنبأ به ويخطئ فيما يقتضي قياله اليهما والله تعالى
اعلم قوله او رسم العضد ما يمنع التنبيه هكذا رأيت في عدة نسخ او
رسم بالواو ولا يخفى ما يقتضيه ان يكون من كلام ابن الحاجب في ضمني وهم وقد يقال
ولعله بالواو على انه مبتدأ خبره الجملة بعده وجعفية يمنع اعرابا او
تعنتا قال في الموافق وفي جواز العلم بجعفية الله فعلى خلاف في ضعه
الفعل صيغة لانه المفعول اما بالبديهة واما بالنظر والقطع اما بالاول
والجعفية واما بالثاني واذا تعلم الجعفية الا بالبديهة او بالحد وجعفية
فعل ليست بديهية ولا يمكن تحديدها لعدم التركيب فيها فاما ان يحال
يمكن العلم بها والجواب منع حصر المدرك بما ذكر لانه بالبديهة والحد
جواز خلق الله تعالى علما متعلقا بما ليس ضروريا بحيث يضطر كما سبق
كما سبق ان النظري قد ينقلب ضروريا البعض والاظهر قال ثم ان لم يجب
اي يغير الجعفية فلا يمتنع ان يغير ما ادعي

اخص وصف الحق يتبرز له شعره . فذر ذكر خلق المشتهى
واختار ذكر العجز لانه اشد ركاكة . ثم تنوسي فيه من عبد ربه
في قوله رب السموات وان تمثل . فالواو في الجعفية زائدة
لغو يكن ما كان ذاك الجعفري مطلقا في خصة الصور با
وزيد المعرف بل الجعفري لانه اي يكن وغني فذا التمييز
اول فعول النسبة بل الذي عمل من زعم اختراع خلق عمله
فلت خلافا لمقتضى رشيد في وضد هذا ربما يطلق عكس
الوصف الخاص من الوصف التنوخي الذي به امتاز الماهية
عن غيرها فقولنا التنوخي اغنى ان عن العدمي لانه الاخص مفهوم الشيء
والشيء لا ينفرد بنفسه بنقيضه النفي هو العدم والذي اعتمد

من العرض والغيبة اي حتى اذا زعم غواة الجبر والتشبيه للانبياء قال ابن الملك
التلمساني من زعم ان حرف فيه تكون معقولة اختلفوا فقال فوم من
المعتزلة انه الفعل وابجعه لما بيناه من انه لم يرجع الى صفة فيكون قديمة
وانما يرجع الى سلب واخر وضع الموجود فيكون حادثا ومنهم من زعم
انه حال تقوم به لا يكون حيا عالما قادرا مريدا الا بها فاذا زالت
عن محل الصفة وقفل عن الشيخ انه خاصية الله تعالى على ان قراءة
موسى اختيارية العجز والاضطرار واجتج له بان موسى عليه السلام
اجاب بجواب لما سئل عن ماهية رب العالمين قال انه رب السموات
والارض وما بينهما فلو ان ذلك خاصية الله تعالى لما كان الجواب مطابقا
واجيب له بان ذلك جواب ما يسأل بما ويجاب به السؤال بمن الحقيقي
فكذا اطلق وهو انما تعيين الحقيقة وما ذكر موسى عليه السلام
يطلع التعيين فتعلق على سائر الممكنات وقول الشيخ ان تلك خاصية
الله تعالى لعله اراد ان مثل الوصف لا يليق لغنى الله تعالى ربه اعلى
المعتزلة انه اذ تبين عندهم ان العبد بيشارك الله تعالى بالذات باعتبار انه يوجد
افعاله عندهم ولم يبق ذلك الا ان يختص الله تعالى بالاختراع
عندي من صفات المعاني التي يستحق بها ان تضاف بها تقرر الزمان
بدونها يلزم العقل ان لا تكون اخص صفات الزمان والا لزم ذلك والله
اعلم **قوله** للمستظهري بكسر الظاء والياء للاضافة وهو اسم
فاعل من استظهر الشيء بمعنى حفظه عن ظهر قلب اي دون كتاب
او من استظهر بمعنى احتج وهو بعيد من المعنى والام الجر بمعنى عند
فصدره تكميل البيت والله تعالى اعلم **قوله** لما سئل وما من واقعة
على مرغوب وما محكية بالقول فسئل فالخاصة الصواب ان اراد
بالخاصة الوضع ان خص بالخاصة عند المنطقيين وهو اجتنبه

القضاء

الضاد لضرورة الشعر ولا يجتمع فيهما سكان الا بالوقف فقوله ليبين
اي التبيين الى اخره بالتبيين متعلق بالمخففة وتبيين هذا بالكسر والمراد بغير
تبيين الخفيفة عما يشعارها من الموجود اي في الوجود والحياة
والعلم ومفهوم الشرط انه يصح هذا ما هو خارج عن المخففة مما اختص
به قبل المخففة فلا نصاري يصح اي يتبين مما يشعارها في المخففة
بالضابط الذي يصح به الناطق فقوله اعني اي خلق عملا مضمرا مفعولا
للفاعل وعملا بالمفعول فقوله قلت الشق فصدر به استشعارا
قلت وقد ابى التلمساني قول الشيخ بمعنى اي القاء وقال المذكور
خلاف مقتضى السياق وما يظهر من لفظ الشيخ فاعلم فاعفه
انه خلاف ظاهر اللفظ فبغير مسلما خاصة الشيء لغة وعرفا
فالمختص به والخاص الشيء دائما او اللازم ما يعم المتلو
غير الغالبة الذي تمتاز به المخففة بلا مفر واما قول انه حال
الشيء في جميع متوقف على ما اتصل فمنزل الكلام للشيخ مما قبله
وما بعده وما ذاك الكلام المذكور منفوا عن الشيخ الا على
تسليط نفي او

وذلك الترتب ومنه منتف ○ فصح بالتوافق من استشف
وبناء الباء والام الجد ○ وهو زمن يجتمع فيه مدة
من جمعة وقبيلة مخصوصة ○ والشرط خصص المنصوص
ومنع الجواز يستدل ○ الا الذي يعرف به يختص
وورقة الدار لدى موجود ○ فمدرم كورقة المفقود
وورقة الاستاذ والمرآة ○ فقسمه ذا بالوصف فاتبع
اجبت عفريد نقباء الصورة ○ وقد يفيد قربه ذا المذكورة
وعنزنا الدار والمقل العديم ○ يختص بالموجود مع ذا الحريم

قال ابن التلمساني ومحل النزاع معرفة هل يصح ان يتعلق به الاذراك
المخلوق في المعين الغير بل لازمه به الشاعرة هذا النوع من العلم او
لا والمشعرية قد يعنون ان ادراك المسمى بالرؤية صفة زائدة على
العلم خارجة عن الانكشاف والمنفصل الاشعاع وانه يخلق مع كل
سليم اعمى او قد يعنون صفة تعلق به تعلق وتيقوقه لله تعالى مع العلم
وينعقون غلام علمين متماثلين بزوال واحد منهما زوال احدهما انه
يجوز ان يكون للعلم الزائل مع الموافقة والله يكسب الشيء على ما هو
به يعني انه لا يتعلق الا بالموجود المعين والعلم يتعلق بالموجود
والمعدوم والمعين والمطلق فقوله وهي منه اي انعلام من الله
تعالى على المؤمنين وهي الصحيح على النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا دخل اهل الجنة الجنة قال يقول الله تبارك وتعالى تريدون
شيئا ازيدكم فيقولون الم تبيض وجوهنا الم تدخلنا الجنة وتجينا من
النار فيكشف الحجاب فما اعطوا شيئا احب اليهم من النظر الى ربهم
جل وعز فهو قوله مع نفي ما يحال في حق النظر مع الكيف الذي يفيد
يفيد ان اهل السنة حققت اثبتوا الى رؤية انما اثبتوها على وجه
يليق به جل وعز فهي لا بجهة ولا مقابلة ولا اتصال شعاع وعطف
السمع والبصر على ما قبلهما عطف عام على خاص واستثنى الهما عند الخصم
تعقلي والخصم يضيف على الواحد والاثنين والجمع وهو هنا مفرد
اراد به جنس المعتزلة وغيرهم من اهل الاهواء رؤية ويدل على ان مراد
اعادة ضمير المفرد عليه بقوله ومنعه الجواز وقيل وله اي رؤيته عند
المعتزلة ثمانية امور الاول سلامة الحاسة والثاني اختلاف جهات
الرائي فيصير بسبب اختلاف سلامة الابصار وتتبعها واتصالها والابصار
الاول كسلامة العين والثاني بعضها قال ابن التلمساني وعند على

الحكم ٢

اعلم ان العمى اختلال في البنية كما خلق ضد في المحل كما تقول ان الاشعرية
الثانى كقوة الشم وجاء الى قوية اعني از الة المعدوم فانها تصح
رؤيته بالاتفاق ومن ثم رؤية الطعوم والروائح والعلوم النظرية
عدم القرب المفرط كقرب الشيء من الحدقة فانه يمنع من انبعاث
الشعاع البصري الى ادراك عدم البعد المفرط بمعنى انه يقوى
الشعاع الخامس عدم واللطافة بمعنى الصفاء فانه يمنع الذباب
من عمى السادس عدم الكثافة بمعنى الخلو من البعد فانه يمنع
الذباب عن عمى السابع عدم الحجاب الكثيف لرؤية ما وراء الجبل
لان الشعاع اللطيف كالذي يخرج الذات من حصول المقابلة او ما هو
في حكم المقابلة لرؤية الانسان نفسه والمرآة من الشعاع الى
المنعكس وزعمهم فلتت ومنها كلما شئت وله عادية عند اهل السنة
بمعنى الشرط الى الوجود والى مذهب الاشاعرة والمؤلف يقول ومنع الجواز
لا يشتمل الخ منع الخصم جواز ان في قوله ما يشتمل نجحة مغلبة ينوي
فالرتبة به العوايد وقياس الغايب على الشاهد اما العقل
فلا يقضي بشيء كليته ما ذكر وابل هو قاض بعدم شيء كليته وقد علمت
ان قياس الغايب على الشاهد بلا جامع يجري الى التعطيل او الى
التشبيه وليس قياس الغايب على الشاهد واجراء احكام الله تعالى
على العوايد ببدع من المعتقد بل ذلك اساسهم ومنه اخذوا اصل
التفسير والتقبيح والكلي مسايل التعديل والتجويز والثواب والعقاب
وما سبباه فيما فيه اي مشاة الله تعالى وقول المؤلف به
يعتضد من تاكيد الرد بما يشبه المزح اذ اقوال العرب فما يشتمل
يشتمل اليه ويحتج به في اقوال الله هو مشتمل الخصم وحجته
لانه ما يحتج به واذن احتج له هو وقول الشامي

قوله وزوجة البلاء أول مفعول الثبت ضمني مبني يعود على الخفض
وعلامة الجر الزائدة على المفعول للتغليب ومتعلق بمبني وعائد
المفعول محذوف والتقدير ثبت كل ما بني عليه من اشتعة ومقابلة
وبنية يتصل مفعوله مع منع زوجة البلاء ويحتمل أن يضمن مبني
معنى استبشر أي يعرم ما استبشر به إلى زوجة من الشيء ولم يجعل
مفعولا ومعنى الآلة البيضاء واجب أن تعلق ويتعلق بكل موجود
كما سيأتي ومعلوم الاستقالة بنية المعرفة التي جعلوها سببا لما مبني
الزوجة عليه تعلق وكذا استقبال الفعالات والاشعة من ذاقة العقلية
لانها استسلام تقبل الامن لاستسلام وكذا استقبال الفعالات
بنية الاستقالة الجمعة عليه تعلق فسيطل جمعة كل ما اصلوه الزوجة
بنية المعرفة المخصوصة وافعالات ذات اشعة والمقابلة أو الشيء
العقولي المختلف بالشاهد وهو الغائب فوق وزوجة الانسان
البيتين يعني أن ما يبطل الشيء إلى المقابلة به إلى زوجة زوجة الانسان
نفسه هي المرآة وهي معنى المرآة الماء وهذا الذي يكون مقابلا
لنفسه إذا فعل إذا فتشتي كان يكون المروي مقابلا أو حكم المقابل
فالقوالان الشعاع مما لا في جسمنا ضعيفا لم يتشبث بهما نعكس
إلى الفاعل فروي نفسه رد عليهم بأنه يلزم على ما ذهبوا إليه أن يرى
الماء والمرآة إذ فاعدى الشعاع التي صح بها أدوات المروي
لم تتحقق إذ لا تشبث لها فيهما لعدم التطبيس كما زعموا فيلزم على
قولهم أن يرى نفسه ويرى المرآة والماء وهو خلاف الحس
وأجاب الحكماء عن الزام وتعليله اقتضى المؤلف بأن قال الا
نسلم المروي هو المرآة والماء لم يقابل المروي وتوضيح ذلك الماء

ذكروه

أن

ما اعتقادهم

من اعتقاد انه المروي فيما نفسه الى اوى ونحن نقول ان المروي انما هو
صورة مطبعة فيما هو موافقة لصورة الراوي انفسه الى اوى وما
شاء حيث ان قلنا الصورة مقابلة للراوي اجاب اهل الحق
بان قولنا المروي صورة مطبعة جسمي المرآة والماء لزم ان لا
تبقى تلك الصورة بعد ان اوى منهما وان تقرب بقرب صورة اخرى
قلنا الصورة تستحق المرآة والماء يوجب ان تثبت بثباتهما وهو
خلاف الحس فدل ذلك على ان المروي نفس الى اوى لا شيء ينطبع
في المرآة والماء وكذا يلزم ان يتغير بتغيرهما وهو ظاهر امثلي "قوله
ويجوز ان الاقدار على العلم يحتمل الاشارة الى ما استدل به بعضهم
على صحة الى قدرة من ان زيدا وجد العلم هو مقدور فاذا جاز تعلق
العلم بالقدرة جاز تعلق وجد فقد جاز تعلق الوجود بالوجود كذا
والجواب بينهما ان العلم يتعلق بالموجود والمعدوم والوجود
لا يتعلق الا بالموجود ويحتمل وجوها قوى ان قدرة مثل العلم في ان لا
منهما معنى ينكشف به المتعلق فالمقدور يجب ان يكون موجودا
كما سبق وان وجود الشيء علة للعلم بوجوده قال ابو العباس
القلانسي واختصار تبيين فاجوز ان اصل الخلق من خالقه وقيل
بعلمنا بالله عز وجل من حيث جاز ان نعلمه في مكان ولا
يتحيز او مقابلا او لم يتعلق علمنا بالكثير من الموجود جاز ان
ان نفي ان يخلق فعلا من عباده وما مكتسب وما محظور قال الامام
ابو عبد الله الخضري مسلك العلم خلقت يحيى المعتزلة انما
والسمع فدل على الوقوع • يلزم الجبر في المشيئة
سؤال مدرسي لم الجواز والرجح • كذا الجبر بموجبه راجح
قالوا سئل الله الغفران وقع • قلنا المنفي لا الجبر بل الفتح

وهو ساكن ومكث في الجبل ، وتمكن الرؤية في المستقبل
وتمنع الرؤية في المستقبل بالمنع ، كما يكون ذلك بالفعل
يدل على وقوع الرؤية في الدار الآخرة للمؤمنين فقوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها فالنظر لا يفيد الا النظر بالعين والاستناد الى
الوجوه يدل على انه الى رؤية وحمل الجمهور النظر في الآية على معنى
الانتظار وحمل الى اسما بمعنى الاء مضافا الى ما بعدها جمعا بين
والمعنى عليها منتظرة نعمة ربها ورد بانه لقرينة الظاهر خص
بالاستناد الى الوجوه ولم يكن لتخصيص بالنظر معنى اذ المؤمنون
لم يزالوا الى الآن منتظرين نعم الله تعالى ورؤيته لا تستلزمه بل الجواز
فقط والحق ويدل ايضا على الوقوع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم
يومئذ لمحجوبون ومعلوم ان المؤمنين غير محجوبين عن رؤيته وتفسير قوله
تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة ان الحسنى الجنة والزيادة النظر
الى وجه الله الكريم وفي الحديث الصحيح ان سؤال الله صلى الله
عليه وسلم قال لصهيب وقد تم يوم القيامة تمانى وعن الغمر للذين
البقرة بالنظر الى وجه الله فقد رواه نيف وعشرون من الصحابة
واجمع المحدثون على صحته والتشبيه في قوله الرؤية بالى رؤية الوضوح
ورجع الشيخ الاشعري التشبيه الى المعنى الاول الى قال الماتن وعن الغمر
ولم يقل كالغمر والاعادة في مثل المقام كثيرة وقد اجمع السلف قبل
ظهور البدع على اثبات الرؤية لله والمعتمد ان رؤية الحق سبحانه
ليست بالعلم ولا بالقوة ولا بغيرهما إذ لا تعلق لها على شيء واما الاقتطاع به فقوله فيلزم
الجواز والممنوع بعينه اذ الثبت وقوع الى رؤية ذلك الحق على الجواز
الذي منعته المبتدعة اذ الوقوع اذ لشيء على الجواز فقوله سؤال
موسى في الجواز واضح ومعناه موسى عليه السلام للرؤية بقوله رب

سؤال

سؤال

ارة انظر البيضاوي اه الة واضحة على جواز مسألة من المفعول انه لا يحمل ما
يستقيل الى معنى فعل والا فاه جاهلا لما ذكرناه استقالة حتى الة المعتزلة
قوله هذا الجواب ضعيف راجح الجواز اذ ولم الكلام فيه والجواب
موقوف لم تر اذ وموهما استدل به المعتزلة على نفي الموقوف ه
رد على اهل السنة والا فمبنى الوقوف اعم من ان يستقيل الى المعنى
فرسيم وان يقتضوا مناقضة اهل السنة ووجه تسليم انه فعل
رؤية موسى لم تعلى بلن قالوا ولن تعبير التابيد لقوله تعالى قال لن
تتبعوني والمراد هنا التابيد والمجاز والنقل على خلاف الاصل فيجب
اه يقال ان موسى لم يرى الله البتة وكل من قال ان موسى لم يرى
الله البتة قال انه يجوز ان يرى اه والجواب اه هذا يدل على انه تعالى جائز
الى رؤية كما قال المجيب انه لو كان ممتنع الى رؤية لقال لن تصح او يتهيأ
او يمكن او نحو هذا الا ترى ان من كان به لثغة حين يحكيه يعرض
كلاما فيقال الغطين هذا واجب قال الجواب الصحيح له اه هذا يدل
اما اذا كان كلاما فيصح اذ له تجيبه فيصح له اه هذا يدل اما اذا
اه يقول المجيب انما لم ترى الله ومنع واحد وقولهم ان لن للتابيد هذا ممنوع
لقوله ولن يتمنوه ولم يتمنوه ولن يتمنوه ابدا التأبيد فاجزة في الدنيا ه
موسى عليه السلام وموهما اذا سأل رؤية فاجزة في الدنيا فالجواب
يعود الى سلب رؤيته في الدنيا اذا خارج الجواب المطابقة قوله
قالوا سؤاله لقومه رفع الثبت يعني ان المعتزلة اجابوا عن
تمسك اهل السنة بالاية بانا قالوا انما ان موسى انما سأل الى رؤية
لاجل قومه جبنوا قالوا ازنا الله جهرة وقالوا لن نؤمن حتى نرى الله جهرة
واضافة السؤال اليهم ليمنع فيقال خوفهم امتنعا عما بالنسبة اليهم
بطريق الاولى ومن تنزل قال اجتمالنا بما فعل السفهاء منا ومنزل

تاويل الجاحظ واقتباسه ومتابعة الظاهر حيث لم يقل اقوم ليطابق
البناء فاسد اما اولا فلان قلبه يفوت الى وجه باطل بل كفر هذا هو المعنى
فلا يفوز الموصى تاجي الى وجه في البطلان الذي انتم فيه فاما قوله
اجعل لنا الها كما لهم آلهة فرد عليهم من حيث عقله بقوله انكم قوم فيه
تجهلون واما ثالثا فلانه لم يثبت لهم ادعاء بل غايته ان اخبار بعدم
الوقوع واما اخذهم الاضافة لغرضهم اعجاز موصى فهذا قياس
ما الملتبس فتعتسفوا مع كونه ممكنا فلذلك قال الله عليهم وعاقبهم بما افترفوه
لم يقوموا الحق قدره لما من الاخبار بنبوءة بسبب التعنت واما كان الحد
المسئول اقترحوه بقوله فاخمى الله عليهم فاذل على صدقه
فعجزا الله ورد عاقبهم عن تعنتهم واجاب المؤلف قبعا الغي بان تعلق
الى وجه على اقتدار الجمل وصعوده يدل على بطلان قال الواقف
ان موصى كان عالما باستحالة ذلك واما صدا لهذا ما جاء فقوله ان المعلق
على الممكن ممكن والله اعلم بالصواب قلنا استثناه الجواب
منع مع السند الذي ذكره قال استثناه منقطع بدليل ان المجرور
بفي وجهي لجملة منع والاستثناء الى قوله وبلعم وقوله موصى
عليه السلام من حيث اخذ ينتقل الى مسئلة الى وجه من مسئلة
الى وجه وتحتمل بقي ذلك من التاويل فقوله صح ان ينتقل
بالمنقول الى ان ينتقل الى المنقول ايذان ينتقل على الجواز والوقوع
وكل ما دل على الوقوع دل على الجواز وما عكس وقوله المؤلف ان الكلام في
المنقول الى كلام المنقول يعني تلاقه كما سبق وان العقل لا يدل
على الوقوع لا يقال اما ذكر المؤلف من الادلة النقلية وهو ذلك الخ
فما يدل ولم يذكر الخواص والعوام ولا تثبت بالظن انا نقول
من قوله كان كل منهما كذا من التبشير بنص معنى الكتب فما وقع الجميع

على معنى واحد فيصير الاقطع جاريا في رؤية الله المطلوبة اذ لكل شيء
شيء واما وجه الاقطع به فقوله كما يكون فيه بالمفعول ضمير يكون
عائد على الله تعالى والضمير فيه عائد على الامكان اي في رؤية المعلوم
من قوله فقبل متعلق برؤية والمستقبل فيه معنى على كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل واشار الى ان المفعول اذا يستدل
به على الجواز وبالاولى لانه على الوقوع والمفعول المستدل به
اشارة الى ان وجه مقام النفي ✤

وفي رؤية المختلفين فاضية ✤ بعلة تكون فيه واجبة
وحكم الوجود ما سواه ثبتا ✤ وفي رؤية شيء فيه نفي

لما فرغ من اثبات الرؤية بدليل السمع وهو المعتمد في المسئلة
المسموعة بين الاصحاب وهو اصح شرع في الرؤية الوجودية وفي
ان يستدل على الوجود على ما جرى عليه التلمساني اذ يقال الباري
تعالى موجود وكل موجود يصح ان يرى فالباري يصح ان يرى
ودليل الصغرى ظاهر واما الكبرى وهي ان كل موجود يصح
ان يرى فلان علته التي هي رؤية موقوفة على صحة والاصح تعلقها
بالمعدوم كالعلم والتي هي رؤية تتعلق بالمختلفات بدليل تعلقها
بالجوهر والعرض وهما مختلفان والاصح ان رؤيتهما اذا خلوا
اما ان يكون واجبة او واقعة او ممتنعة والحاصل جائز ان يكون واجبة
او واقعة او ممتنعة فتحليل الكلام المتسلط رؤية بالنوع بالمحل
المختلفة وانه هل تعتبر ان يكون الصحيح او واقعة فيه او ممتنعة
وذلك المشتمل اما ان يخلوا اما ان يكون احوالا تبعية او عرضيا
لازما اي ان يكون امرا عرضيا والاصح رؤية المعدوم وامتنع
رؤية الموجود وفي العدم يصح ان يكون علة للافراد الشيوعي

تعيين ان يكون اول المبحوث عنها او الاول المبحوث عنها اذا اريد تعيين الوجود
او قبله لم يفتقر الى الوجود وامتنع رؤية المفقود واذا تعين الوجود
فلا يخلو اما ان يتعين بكونه صفة او موصوفا او كليهما او ان يتعين
باحدهما دون الاخر والاخير متعين اذ لو صح رؤية الكون مفقودا
والبياض على مفقود صح اي شيء

واعتبر الوجود غير معدوم فلا يكون عينه للمفقود
ان سلم التعيين ولم يرد ما ذكره التحريم لكون شعر البدن
اجزاء كثيرة وجودية غير منقسمة وقد ثبت

فان اورد على المسلك الاول فقد رأينا اشياء وجودا غير شيء من اشياء
اختص المؤلف على وفق فلاسفته منها اول ما اشار اليه بقوله اما ان
اعتبر في الدليل السابق وجوده قبل الوجود وعين الموجود فالجملة ان التعيين
حكمية يقول وجوده كما مر رأينا او مضمر اعتبر في معنى قبل فيكون معقولة
وحاصل السؤال انه يقال لم يصح التعليل بالوجود وما وجود كل شيء
عينه على مذهبه انه شيء وهو الصحيح دليلا لما مر في التناقض ان زعم له ومن
اتبعه في قوله وجود كل شيء وعينه مع قوله فصح ان رؤية الوجود
وبيان انه لا يصح التعليل بالوجود على مذهب المعتزلة ان العلم بنفسه
كالوجود لا يصح ان يكون علة لرؤيته من وجهين لما مر ان العلة انما تكون
بمعنى الذات او صفة رؤية الشيء حكم له والشيء ما يوجب حكما لنفسه
واما وجود العرض فيمتنع التعليل به للوجه الثالث فخرج من هذا ان
وجود الشيء مطلقا لا يصح ان يكون علة لصحة رؤيته لسلمنا ان الخ
وجود فانا لا نسلم انه يلزم من كون وجود الحادث علة لصحة رؤيته ان يكون
وجود القديم كذلك لان الكون وجود القديم يغني وجود الحادث على قول
انه شيء او وجود كل شيء وعينه فلا يقتضي وجوده على الجملة الذي

ان الوجود

انه الموجود زايد على ماهيته الموجود وان كان يغايرهما وانه مفعول
على الموجود وان بالاشتقاق الى المشتق بدليل صحة انفساخه الى الواجب
والممكن ومورد التقسيم لابد وان يكون مشتقا وما يلزم ان يكون الالوهية
مشتقا ذاتيا وهو ممنوع بدليل عدم توقف منع الزائد على منعهم واجاب
المولف بقوله هذا اذ فيه بحث لان النزاع فيه وهو ان المراد بالعلم متعلقه
الى قوته والقابل لها حقيقة العلم حتى يمنع التدليل بالموجود على
قول الاشعرية بل علمه الى قوته متعلقهما الحقيقة عليه مجازا قال السعد
السعد يمنع المغايرة بين الموجود بل الدليل السابق وان اغنى عليه
بوجود ينبغي الكلي ما هما دل عليه كلام الامام الحق بينهما ان المراد بالعلم
ما يصلح متعلقا للقوة الى المقوة والصحة كما مر في القوة ومثل هذا
لم يتم بعد بالتتبع فقال الاحسن بان المراد بالعلم متعلقه الى قوته
والقابل لهما واما حقيقة في نوع كقوته وجود جاز ان يكون خصوصية
الجسم والعرض لانا نقول اولا ان شخصا من بعيد انما نعرف انه موجود فاذ
خصوصية جوهرية او عرضية او جوهرية نفسانية او عرضية او نحو
ذلك وبعد قوته هي قوة واحدة متعلقة بموجود فلا يقدر على تعقل
تفصيله الى ما فيه من الجواهر والاعراض فقدر متعلق الى قوته
هو كون الشيء له هوية ما وهو المعنى بالوجود والاشتراك ضروري
انتهى فلفظ الهوية هي الماهية فلاعتبار التشخص فقد زاد شيئا فشيئا
التشخص والعضد والمواقف مثل ما للسعد وحاصله ان المراد بالعلم
المتعلق والى متعلق الى قوته هو كون الشيء له هوية ما وهو المعنى
بالوجود والاشتراك بعد هذا المعنى ضروري كما تقدم والشيخ حيث
قال الموجود يعني الموجود ازاد ان الوجود ومفروضه ليس لهما
هوية باين فتباين فلا حتى تقوم احدهما بالاخرى كالسواد للجسم

للعضد ؟

والمناسبة بين كون الوجود عين الموجود بالمعنى الذي ذكرنا وبين الشيء الذي
هو الخصوصية المتمايز بها الذات والصفات ظاهرة على المتأمل على هذا
المعنى يعني متضحة وضمير كونه يعود على المبتدأ وهو مبتدأ خبره به
متعلق الجواب أي فيما أجاب كون المبتدأ وجود ثابت به متعلق الجواب
على أن الباء للعلة المتعلق وأن متعلق الجواب وجود كون الشيء ثابتا
متميزا عما وهو المعنى بالوجود كما مر

فيرد ما عسى أن يقول المحترز ... وشيخ ينبغي ذا بحد مفرز
أجيب إن ذكره بد تتميم فرد ... فرقه ليس بوجه وارد مستدرك
رد بلا ذا به من الخلل ... كونه لا يبني عما غير العلل
فتش وجد هذا من استمع ... بني شيء موجود فيه كذبته

تفهم من السؤال الذي يقال سلمنا صحة توقف الجواب الذي وقع على تصحيح
الأشعري صحة التعليل الخلو وإنما قلنا هذا عند المتكلمين مبني على أن
الخلو الواسطة كيف والشيخ أبو الحسن الأشعري أقام البرهان
بقوله بلا خلو وتبعه التعليل العقلي قال ابن التلمساني ومن هذا
السؤال الذي لزم للشيخ ولمن تبعه من تبعه الجواب ومن قال
بالحال كالقاضي أبي بكر الباقلاني استدل بمعنى الطريقة والجواب السمرقندي
عنه بلا الشيخ وإنما لم يقل بالخلو لما فيه قبل بالوجود وإلا عتبار أن
العقلية فقد تصور العموم والخصوص قال ابن التلمساني ورد عليه
وإنه قال ولا اعتبار أن العقلية لم يقل بالتعليل العقلي قلت وفائدة
من أن المراد بالعلة المتعلق يندفع منع السؤال من أصله فقوله رد
بلا ذا به من الخلل ذا إشارة إلى ما بعد وهو قوله كونه لا يبني على
أحد العلل وضمير كونه يعود على الشيخ وهو منصوب بقول منه ذا ومن
الخلل خبر ذا وضمير به يعود على الجواب السابق وهو متعلق بقوله

من الخلل

من الجعل الذي هو الجواب السابق بأن كون الشيخ مبنيا على أصل العمل
إنما يقول بذلك لتعليل ما يحتمل هذا الجواب ويبطله فتأمل وجه هذا
من السمع فظن الثبت يفيد والله أعلم اه ما قاله الشيخ من تعلق
السمع وسائر الأوزان بكل موجود بناء منه على أن مصحح الأولية
الوجود لا يتناقض به السمع وهو قوي فإنه سيذكره المفتاح إلى هذا
الشيخ ونصه وقال صاحب الكتاب يفيد إلمام الحرمين كل فاعل على أن
الأولية تتعلق بكل موجود فاعلية بصيغة فاعل الأوزان ليتحقق به إنما
تتعلق بكل موجود وإنما يتحقق بتمنع أن يسمى البلد تعلى مسمى وهو
فلم يساعد وقد أشار إلى ما ذكر من أن إلمام الأحرمين كل فاعل على
ومنزل فيه فظن فاه دليل على أن الأولية تتعلق بكل موجود إنما
تعلقت بالمختلفات ومنى الجواهر وأما غير الأوزان فمصحح صور الوجود
المشتمل على المختلفات ومنى المفترقات لم تثبت بالسمع فكيف
يثبت كل دليل بصيغة الأوزان وأخرى مفترقات الدليل
على أنها متعلقة بهما جميعا فعن بطرد ذا الحاء الخمس من حيث زعم أنه أورد
به الجوهري والعرض إما أوزان السمع والشم فلا يجري ذا الحاء فيه انتهى
وذا إشارة إلى الدليل المعقول السابق ومنه ما يتراءى الغرابة ومنى
وجزر ورما فعت نكرة تفرقت عليهما فانتصب على الحال وهو الدليل
السابق فظن نشأ من أوزان السمع مما الشيخ مبني على أن المصحح الأولية
الوجود ولذا قال بصحة سماع الكلام القديم والدليل السابق
لا يطرد فيه والتعليل الحقيقة راجع إلى قول الشيخ المصحح لتعلق بها
بصيغة الأوزان الوجود لكونه دعوى لا دليل عليها والله أعلم
وأورد على المنفصل بمنفصل آخر وهو تمسك بلزوم الدور وهو غير وارد
ورد الاعتراض بأن المانع للمنفصل المحقق بجواز الجمع

يجب ان تعلم اولا ان البصر عند اهل الحق عبارة عن معنى يقوم بمحل يتعلق
بالمرئيات وتتعدد بحسب تعدد متعلقه كما ان علمنا وسائر صفاتنا
المتعلقة وقائمة من الموجودات والموانع فانت بالحمل على حسبما ذكر
بمعنى ان كل ما هو موجود اذا لم يقم بالمحل او اذا لم يتعلق به فانه يقوم
بالمحل حتى يظهر اذ رأيته وهو المعنى بقولهم اضطلاح الموجودين بالموانع
وهو ما خود من الفاعل التي تسمى بها وهي ان الفاعل للشيء
يخلو عنه او عن ضده او ضده وقد علمت الموانع بجنسها تعدد الموجود ان
التي لم تر ولا يلزم فيما لا يرى ما لا يرى بالعين من الموجودات فانها
اذا عرفت هذا فنقول اورد على اهل السنة بقولهم ان الرؤية تتعلق
بكل موجود ويوجب التسلسل وذلك انا نرى الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجود
الموجود انا يجب ان تصح رؤيتها فاذا لم نرها فانما لمانع
ما ويبقى ما من الموجود انا لم تنقل الكلام الى ذلك المانع فنقول هو
موجود فيحتاج الى تقدير موانع يمنع من رؤيته ويتسلسل واجاب
القاضي عن ذلك بان المانع الاول يمنع من رؤيته هو هو مانع منه
ومانع من رؤيته نفسه ولا يحتاج الى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل
واعني بقوله بان المانع اذا كان يمنع من رؤيته نفسه ويكون امتناع
رؤيته صفة نفسية لم تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته
وذلك انما يقدح في دلالة الموجود على صحة تعلق الرؤية بكل
موجود فاجاب القاضي بان المانع من صفة نفسه ان يمنع من قام به
رؤيته لا يمنع من قام به يجوز ان لا يمنع من قام به اذا علمنا ان ثبوت
المعنى للمحل قام به ذلك المعنى وبناقض ذلك كون الموجود
متعلقا الى رؤية كل موجود فسؤاله ورد القاضي اثبت اذ يرد لزوم الدور
التسلسل في الموانع وقد انع بمعنى يمنع والنفس وهو محل او محل المانع

متعلقان

يتعلق بما به فيه وما عليه للحصر اي رد القاضي رؤوم التسلسل في الموانع ه
بناء المانع انما ينبغ من رؤيته الى رؤيته ومن رؤيته نفسه وذاته الممان
وآخر حتى يتسلسل وانما ينبغ ايضا بعلمه وهو من قام به ذلك المانع
فمرجعه نفس ذلك المانع اي بكون من قام به ممنوعا من رؤيته رؤيته
ومن رؤيته نفسه وانما يوجب حكما لمن لم يقم به بل من قام به يجوز اي اي
وجبت اي اي اذا قام المانع وجه مذهب التفتازاني انقطاع التسلسل وجواز رؤية
المانع في الجملة قليلا قال قلت ويرد على الجواب ان القاضي انما
اجاب عن ورود التسلسل وجواز رؤية المانع بما سبق ومذهب الذي
ذكره المجيب عنه انما اجاب عما ورد على جوابه السابق وفي جواب
بناء جواب القاضي نظر اول بما توقفت صحته على جواب الثاني صار
الثاني من تمام نظر اول او بناء واللام المؤذنة متضمن الجواب ويعرف
ان يقال الا يلزم التسلسل بتغاير رؤية نظر اذا رأى فيما اذا رأى يجوز اي
اي وجبت لم يتم له فالمانع منع من قام به من رؤية نظر اذا رأى ومن رؤية
نفسه فالسلم الى الجواب نظر اول بقوله للنفس والى الثاني بقوله وفيه
محل والله تعالى اعلم

والله موجود ومن صفاته اي وكل موجود بيت اي
اشتمل مذهب البيت على مقدمتين الحجة السابقة والنتيجة التي يصح
اي اي والقدرى واضحة واما الكبرى فالى تضمنها انصب كلامه
من قوله ورؤية الخ الى قاضية الى مذهب البيت ولمذهب الاول الى البقاء
واول البيت اشعارا بنتيجة ما قبل المقدمتين عما تقدم
وفوعه بناء اي وارد قبل ر ه تكون بعد اليمين للتأكيد
فتقدم بناء مذهب البيت ومقصوده هنا ان العقل انما يتوصل به
الى الجواز اما الوقوع فانما يعلم من النقل ويحتمل ان يكون مقصود

صحة

التوطئة لما بعدها ومرادها بالامن رجيع المؤمنين لانه ابن المطيع وقد
اطاعوا الله جميعا المؤمن به من نظرائهم ومثل هذا يطلق الغفران على
الغفران وقيل اراد به كيف اطلق المؤمنين لهم انهم اتبعوا النبي
وخالفوه في الرفيق جرى القوم ثم تفرقوا ثم هم الى النار
وقيل جوز ان يكون [illegible] ولم تكن [illegible] فيهم
اختلف هل يجوز ان يقول الله تعالى في الدنيا لليهود والنصارى
وقيل نعم وقيل لا الا الجواز في اليهود ولا ان موسى عليه الصلاة
والسلام لما نهما عنه قال ربنا ارنا افعل الينا وهو يجهل ما يجوز
ويمتنع على ربه فعلى وقد المنع لانه قومه لما نهوهما عنه فعلوا قال
فعلى فعل الواردا الله جمعهم واخزهم الصاغرة بظلمهم واغتيابهم
هذا ابناء من اعفا بهم لعنا وهم وقعتهم في ايمانهم لا امتناعهم وقد مر
قال جمال القراء المحلي والجبني قال الشلالة لزال الغاية المنام وسكت
المولف عن الوقوع ويدل على عدمه في البيضاوي وهو فعل الجمهور
فقوله فعلى ان قدرته لا فطار وقوله لموسى عليه السلام لتزداد
وقوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخطر منكم وقد حتى يقول زوال مسلم
في كتاب العتق صفة اي جاء قال فعم اختلف الصحابة في وقوعهما له صلى
الله عليه وسلم ليلة المعراج قيل والصحيح انه رآه والله اشتد
الفاضل بالوقوع في الجنة قال شيخنا في الكمال والذي الذي صير اليه
وهو الذي اذا عليه ذا الخاطر فعوام فهما عنه اختصاصا لما لم يختلفا
موسى عليه السلام في الدنيا فقوله والامر جوزهما على بغتة
فيمن جوزهما يعود على رؤية المنام يعني ان الامر حتى اتفاق
اهل السنة على جواز الرؤية في المنام وهو معنى قوله على بغتة اذ
الطرق عبارة عن اختلاف العلماء في النقل وفي رؤية الله تعالى

في المنام

في المنام كرؤيته في اليقظة في الخلاف في الجواز ومن كرؤيته الصالحون من الحنفية والقاضي أبو يعلى من الحنابلة وتاج الدين السبكي من الشافعية وعني بهم والمنافية للأبد على ما تقدم أن قوله في أصل التشبيه على الجواز على ما مر في كلام المؤلف ومن لم ير القاضي أبا يعلى عينه بكلامه الآتي بعد على الجواز بل حكى في أبكار الخلاف وفرد ذكرت فصله في الشرح فقال أبو زيد المروزي وتبعه الأكثرون ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وإن رؤي على صفته لا تلزم بخلاف ما من صفات الله جل جلاله فإن رؤيته في المنام رؤية حقيقة وقال القاضي أبو يعلى رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في النوم كرؤيته في اليقظة في الحكم والصحة وقال القاضي أبو بكر رؤية الله تعالى في النوم أو سلام وخواطر القلب بمثل ما تليق به جل جلاله فيعتقد وينبغي تنزيهه عنهما وهي دالة للرائي على أمور فيما قالوا ويكون كسائر الرؤيا فإن فاز فيهم من أهل مقام الشاهد وإذا أقام للعابد رؤية البلاء أنه هو الرؤية كما قاله ولا يخفى أن ما ذكر صنف الأكثرين فيما لا يجوز عليه ومما لا يجوز عقلا فقول ولا يعقل النهي قال ابن عبد الله الثابتي والحاصل أنه يجوز رؤيته سبحانه على ما يستحيل عليه كرؤيته في صفة رجل كما ذكر وعلى ما يليق به سبحانه على ما يجب له من نعوت الجلال والسلامة من صفات الحدوث فاوان هذا الثاني يجوز أن يكون في الدنيا كما يقع للمؤمنين في الآخرة ويكون خلاف صنف الأكثرين فيه كما ذكر النهي فسقوله ولم تكن رؤيته حقيقة بعيد إذا أراد الأعلى ما يليق به جل وعز فمن رؤيته حقيقة ويمكن أن يبنى على الخلاف ويكون إشارة إلى كلام القاضي أبي بكر وليس هذا محل البسط وإنما حكيناه عن الأبدي بل هو منفصل عما قبله

وقد ذهب زهير شذاذ في وبا فبثه اذا رماه فيفغه فقد اجبثه
فلم يجئ والقلب ذو وجيب ليس بمذموم بري في الغيب
غالبه زهاء وذا الفزر في ذم شذا ذا الوبر
وخوفا تهما على نفسه وقد نبي الوحي في مذمم
وصرح بي بتميل الامم على ذوي نفسه فيما فرشه
وقد تقول شذب النفس من جنسه شيئا من السقيل
وقد يرى النادم بالتميل من شيده صحيح التميل
فصح ذا ما ذاك الكلام على حقيقة اذ وبا وقط كلام ابن الخشاب
قال رحمه الله اختلفوا في وبا وواو خلاء قال فمنهم من زعم ان ذا الياء جمع
الى الطنور والجبال وقال ابن شذاذ ابو الصقاع اذا ذر وبا النادم شيئا فاذا وبا
فالواو على الحقيقة وبغوم ذا الذر اذا ذر الحبي من الوقب وما يقوم
النوم بذر الذرة قال ولقد ذكرنا في وبا جوزنا ذا الذر الى الشفشطة
والبيقطة لان النادم يرى الشيء ومنامه حسبما يرى اليقظان وقال
والشذا ذا الذر يوجب الشذا في وبا حال اليقظة والشفشطة كلمة
يونانية معناها المغالطة والتمويه قال ابن فلاح ومثل ابن فارس
النادم فيرى في منامه كان اخذ امه فعلقه في الهواء وكان يطير
في جو السماء ويمكن ان يكون اذ ذر الذا على الحقيقة قال فلما مرض ان الوبا
على تقوم بجزء من الوقب ما يقوم به نوم وقد يغلب الفكر والخيال على
مشغول عن ذا المحسوس سلما فيتمثل فاعيه الفكر منالا في وبا فيريد
وقوله ان القوة الخيال قد تغلب على النفس عند ركود الحواس
والخوف ان الى وبا قد تكون من جنف النفس والتخيلات وقد تكون تميلا
من الشيطان وقد تكون تميلا من الملك ومنه قوله عليه السلام
من رأى فليقرأ اذا فان الشيطان لا يتمثل بي اي التميل عني من الله

في قول

عز وجل وتسلب الله من الشيطان على انه من الرؤيا ما يكون من الشيطان
ومن الرؤيا بالحق وحتى لا نبياء عليهم الصلاة والسلام في المنام كقول
الخليل عليه السلام يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يوحى اليه في نبوته في المنام ستة اشهر
وحمل قوله عليه السلام الرؤيا الصالحة جزء من اربعة واربعين جزءا
من النبوة على ذلك لان مدة نبوته عليه السلام كانت ثلاثا وعشرين
سنة فنسبة الستة اشهر منها نسبة جزء من اربعة واربعين جزءا من
النبوة وقيل انه صلى الله عليه وسلم يكون مقدرا ذا الخ جزء من
قلبه يكون مقدرا في منامه اه ذا الخ وحتى من الله عز وجل قال عليه السلام
تنام عيني ولا ينام قلبي ومثل منزل الرؤيا الصالحة في قلوبنا كمثل
زؤيا الانبياء عليهم السلام ما يحتاج الى تفسير كرؤيته عليهم السلام
الذبيح وانشقاء ابي بكر وعمر ممدود الراء المعبر عنهما عن يمين خلافتهما
على ما اداه كذا الخ وزؤية تسمى انشقاء وعمر المعبر عنه عن فوقه بمعنى
خلافته وعنى ذلك فقال عليه السلام فعم الرؤيا الصالحة من الجبل
الصالح يراها المؤمن او تري له اي كلام ابن التلمساني وهو بيّن
قوله وقيفة فقد اوجبت الظاهر رفع وقيفة على الحكاية والمعنى
انه اذا رأى الرؤية وقيفة كما قيل وان قلنا الوقيفة فقد اوجبت لحلمها
كونه مقدرا منبصا قال الناظم مقدرا لا مقيلا لما زعمت المعتزلة وقوله فلم
يفز القلب حتى واخر الوقت مستانف اي فلم يفز ذا الخ فاز الخ جزء من القلب
لم يفز بذا الخ الجزء فوم للقضاء بينهما اي ذا الخ الجزء ويبصر به الغيب
الغيب هو النوم انه غيب عن اليقظة او اي ما هو غيب عنه ليس بحاضر
بحاضر عندي كما اي الحاضر في خلاف اليقظة بتقديم اي الشيء به حال

غيبتهم الشيء بعينه او غيبتهم عن الشيء ويحتمل ان يكون حقيقة
منصوبة وهذه الجن ابدا اذا رأيتها او رؤيتها اذا رأيتها فحقيقة للانجاز اعني العلم وما
قبيلة على ان هذا التقدير عائد الى الوجه ايضا

وجنودهم والجن مفعولة به ٥ ممن يبغي كوة او ثقبا
انه ممكن العورات منه ٥ وهي ان تشعر بها تغتر
كالحكم وما يليه الرجم ٥ وجنودهم من عندنا الى
كل له من ربه مقدم ٥ منهم لسليمان ان يسخرا
ومنهم عوشة العباد ٥ وما تشاء الغي مع الى نفسه
ضمير وجنودهم يعود على الشياطين ويعني انه وجنود الجن والشياطين
مفعول به وكلام المؤلف يقتضي ان الجن والشياطين متغايران ٥
وقد اختلف في ذلك فقال بعض العلماء الجن منهم اخيار والشياطين
والشياطين انهم اشرار منهم فيكون الجن اعم والحجة على اقتباعهم قوله تعالى
واذ صرفنا اليك نفرا من الجن يستمعون القرآن وقوله واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والآيات
بهذا الشأن وقد اخرجها عن ابن عباس انه قال يا رسول الله اني
ارى شيئا من قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اعوذ بكلمات
الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين
ان يحضرون وقال ايضا على ذلك الحديث اي عرفنا من الجن ذللت
على البادرة ليقطع على طائفة ما مكنني الله منه الى يومي ذلك
حاوية التي لا تنقضي قال الجوهري زنماد وقد انكرهم المعتزلة
وقال انكارهم ابليس على قلة مبالاتهم وركاكة دياناتهم وليس ابائهم
مستقبل عقلي وقد نقضت نصوص الكتاب والسنة على ابائهم ومن

اللبيب المعتصم بحبل الدين ان يثبت ما قضى العقل بجوازه ونص الشرع
على ثبوته وما تبقى له بنكر البشر وجنوده والشيطان المسخرين بمشيئة
سليمان عليه السلام لما ابتدأ ذاكرا من كتاب الله عز وجل ما خصه
مشكاة الخير وعلقه بتشبيهه بما انتمى قال ابو اسحاق نبدهاف
وكذا الله انكروا وجود الملائكة وجحدوا الله الى موالكم حسنة
تحلى للانفس وادرارهم كبي وتكذيبهم للكتاب العزيز والحديث
الصحيح وما تبقى مشكاة الدين لمن انكر ملائكة الله المبلغين عن
الله تعالى والحاطة الكرام البررة وقد تعهد الله تعالى بان يجعل
عذابه لمن عاداهم ملائكته فقال من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين وكيف نسب العداء
الغير اولا للنحو الى وهي صفات لا تقضي بالعقول ولا بصفات اذ قيام
الصفة بالصفة مما يؤدي الى التسلسل قوله بلا غلاء يحتمل
ان يكون جمع مكثر بمعنى انه اعلم فيكون الغلاء والسنة للقوة والتمما
على وجود الملائكة والشيطان لهما دلالة قطعية واضحة موجودهم اذ
اذ مما علم من الدين بالضرورة وجوب تكفير المنكر ويحتمل ان يكون جمع
مغلي اسم مفعول بمعنى انه اغلى قوة من جملة ما ايما انه موجود هم
من جملة متعلق لما يماثل لجزء المضاف للمبالغة وصدر القول على
الله عليه وسلم في تفسير ما يماثل تومن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الاخر والقدر خيره وشره حلوه ومره
قوله كل من قبله مقام اشارة الى قوله تعالى حكايته عن ملائكته
وما منا الا له مقام معلوم قوله ومنهم السبعة الكرام الى آخره
هو تفصيل لما قبله وهناك ليغض اقسام الملائكة عليهم السلام

وما يعلم جنود ربك الا هو قال الله تعالى فمن شاء ذكره به تذكرة وموعظة عظيمة بايدي
سفرة كرام بررة السفرة جمع سفير وهم الملائكة الذين يسفرون بين الله
ورسله بالوحي وقيل غير ذلك وقال تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
وقال تعالى انا نتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من
قول الا لديه رقيب عتيد وقال عز وجل وان عليكم لحافظين كراما كاتبين
يعلمون ما تفعلون

فضل اعمال العباد وفوزه ۝ بفوز نزله وفي ما نعمة
في غيبة هذا البعض ۝ او حال او وجه يجوز حمل
فروع في قسم للام ۝ وانفي وان يشتد به فتنام
لانه قل في مفعول ۝ لله قد يغني نافي
وفي تبين شمول فوزته ۝ ما يتون منوه مشبهه
كطاعة ترفع او غيبته ۝ او وضع ايذاء او الدور

قال المفتي رحمه الله اعتنى الناس اولا في فتيين جزفة ابتت الفوز
للعبد وجزفة نفتها وهم الجبرية والمشتون اعني فوا في فتيين جزفة وهمت
اه الفوز او الحاوفة تقول مفوز ما وجزفة نفت ذلك الا اشعرية
ومن نحا منحاهم والذين زعموا النافين اعني فوا في فتيين جزفة اثبتت
الوجود وجزفة نفتهما اعني في النافين للنافين الوجود في فتيين
جزفة فالت تقول الحال الغاضي ومن نحا منحاهم جزفة فالت تقول
الوجود واختيار كالاشتاوه ومن نحا منحاهم واعني في المشتين للنافين
الوجود في فتيين جزفة فالت تقول الوجود على اختلاف بينهما فوزها
فوزها البار تعالى وازادها فلم يكن الصدر مشتغلا بجعل ما قام ۝

الخمس

لله والغرض إذا خص الفعل به كان الفعل طاعة أو معصية وكونهما مختلفا
العبد كما نسب للقاضي والاستناد إلا أنه إذا خص عند القاضي حال الباقية
بالخارج وعند إذا استناد وجهه واعتبار بالغير صار مقدورا له بالخارج
وبالجملة هما متقابلان بالنسبة ومختلفان ويجتمع فيهما وتبقى فيما من الأوصاف
العامة والخاصة هي أعم المقابلة بالخارج عند القاضي واعلم أن الحيثيتين
وتسلك حيثيتي الحال والاستناد فمن يثبت الحال هو الواسطة ومن لا العموم
والخصوص إلى أن اعتبارات المذهبية وكانت القدرة القديمة
مانعة من تعلق القدرة الحادثة بالفعل لدليل التمانع السابق
ووجه اللازم فيه بأن قدرة الله تعالى تتعلق بالعجز للآلهة عند عدم
فعوله إرادته وذا الحادث وعينه لازم بأن مذهب القدرية فإنهم جعلوا
تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل مانعة من قدرة الله تعالى وإرادته
من ذا الباب العقل مع أنه من جملة الممكنات فصار إذا من هذا العقل فقد توجهت
لقوله قدرة العبد وإرادته وقدرة مولانا عز وجل إرادته ثم زعمت القدرية
أن الفعل يقع بين العبد والله تعالى هذا الذي هو أضعف القدرتين وأضعف
الإرادتين ومثل هذا القول الشنيع الأقوال الباطلة التي يتعالى الله تعالى
ويتقدس بنفيضة العجز وقابلية النقيض له قوله بحيث إذا ضل هو متعلق
بفعله والفعة وإذا ضل الدليل إلى بقائه الدليل بقوله تعالى والله
خلقكم وما تعملون فالقول بشيء وقولها يذكر بعد من الأولة العقلية
قوله فقدرتها نسب للأقوام الستة الذين هم أعلام هذه الحيثيتين وإذا استماع
إذا عنايته وهو متعلق بدء وقدرة المنسوب إليه كون قدرة
العبد تقوى بها وجود الفعل تأثيرا على اقتدار قدرة الله بمعنى أن
العبد يجتمع الفعل على وفق مشيئة الله فيكون إيجاد الفعل
بقدرة العبد وتخصيصه بالزمان والمحل وغيرهما بإرادة الله

وقدرة

وهذا قول الأول لما تقدم وأما إيجاد يقتضي التخصيص لا يفعل إذ تخصيص الشيء عبارة عن إيجاده في وقت مخصوص على شكل مخصوص وقدر مخصوص ويجيء ذا الجواب أو نحوه التخصيص وكما هذا القول الفعل والأول هو الذي ذهب إليه الفخر وقوله والظاهر أن هذا الكلام عنه ويبطل أيضا ما ذهب اللغاضي وقوله فيشتاء مما تفرع وذا الجواب هذا هو الوجه المطابق للاعتبار أما أن يكون ممكنا أو واجبا فإن كان ممكنا وجب افتقاره إلى فاعل وهو الله تعالى وإن لم يكن ممكنا امتنع تأثيره في غيره قال وما ذهب إليه من الجبر لازم لأنه قال الجمادات لا يتصور الفعل في إيجادها على حياتها فلا يتناقض من العبد إيجادها وفعلها فلم يفعل الله تعالى الزنا ومتى فعل الزنا فلا يتصور من العبد تركها على زعمهم وذا الجبر لازم لهم وهذا على أن الاستثناء استثناء الوجه وأما على اعتبار يكون بمعنى العقل ويذهب بصحة توهمه الفخر إلى فعل الله تعالى يتوهم في الخارج فقوله أما كل ممكن مقدور وهذه المقدمة هي التي دل عليها الدليل السابق وهذه صغراه وتقديمها سبق فعل العبد مقدور لكل ممكن مقدور لله فقوله ما الفعل تأتي إذا وإذا فعل العبد مقدور لله لزم ألا يكون لفعل فيه تأثير وهذا الدليل التمانع السابع ممنوع لزم الشيعة واستغنى به عن هذا الدليل المقصود فقوله وقد يجيء تشمل قدرته هذا الشيء الذي الدليل فقوله فما يكون من مشيئته إلخ يفيد إذا علمت أن كل ما يقع بالوجود فهو داخل في الله تعالى وخلقه طاعة كان أو معصية أو يجيء هنا لزم أن يكون ذا الشيء كله مرادا لله إذا المخالف لا يراد ويكون قد دل على ما هو هذا القول وقد تعلق القدرة بمشيئته وكله يتعلق بإرادته وإيجاد الشيء ويكون الفخر الذي وتخصيصه محال وهذا مذهب أهل السنة أعني

في اللوح فيختلف الشيء بعلم وذلك القضاء
وقوع ما وقع في الغيب من خير وشر والقدر والقضاء
اختلف العبارات في تفسيرهما والقدر وقال الراغب هما في
اللغة الخلق وعليه درج المؤلف القضاء عبارة عن وجود الخلق فإن
في الكتاب المبين واللوح المحفوظ مجتمعة ومجملة على تسلسل الأنواع
والقدر عبارة عن وجودها متميزة في الأعيان وبتعبير حصول الشيء أيضا
مفصلة واعلم أن القدر واجب الإيمان وعلى منزل القضاء والقدر وجاء
جاء وفاء والقضاء سابق على القدر وهو من قدرت الشيء وتشديد
الدال للتكثير قال تعالى فقدرنا فنعم القادرون والإيمان بالقدر حق وشرع حلو وهو
واجب والكتاب والسنة طافحان بالدلالة على ذلك
والمحو والإثبات في أم الكتاب
أم الكتاب أصل ما قد كتبا • علم بما قبل قد غيبا
تمام قراءة الكلمة بناء على وقوع ما سبق من إرادة الله وعلمه
لا يقع فيما قبل ولا تغيير فيه دال على أن ما وقع في الشيء بل من المحو
والإثبات للأمور هو على حسب علمه وإرادته أي أنه يمحو ما سبق في علمه
تعلقه أو يثبت ما سبق في علمه محوه والله تعالى علم جملا وتفصيلا
الله عنده قبل الخلق بما تقتضي فيه المحو والإثبات اللوح المحفوظ وما عنده
الجملة وهو العلم القديم وهو أم الكتاب وأم كل شيء أصله وهو
الذي كنى عنه المؤلف بالمسطور على تسليم جواز التشبيه فلا يقبل
التغيير والمحو وكون أم الكتاب هو العلم هو ما حكاه القاضي أبو عطية
عن كعب في قوله تعالى يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب
قال القاضي والصواب ما يعني به أم الكتاب أنه كتاب الأمور المخزونة
التي قد سبق القضاء بها مما هو كائن وسبق الأقلام وينفي المخزون

والتثبيت الامر بالتثبت بفتح الفاء واه قبل وفتحا وتثبت قال الجوهري
فتأنى وقال جرفة اي الكتاب الحلال والحرام وعن ابي عمرو بن العلاء
المحسن بن ابي الحسن البصري والطامي اي الخبيث وقيل معنى اي الكتاب من
اذا كتابا اي مجموعا والمجموعة الجمع اخرجه كتابا على كلامي وقيل معنى للعلم قوله بوقف
فاثبت في المسطور الباء للتعليل اي لمجموعا فيها واليوافق فاثبت في علم
من ذلك ويحتمل ان تكون بمعنى على اي المجموع واجبا على وقف العلم
اي جار على ذلك افعل من اي الكتاب افضل فاثبت التثبت اي الكتاب
فيتبين الفاضل فاثبت فيه اي فيقل منه والاشارة الى معنى اي في
الاغنية وخبي علم وغيب بغث العلم

حزوزة غمل من الغيب ... من جملة المفرد والمسترد
وتفريق العنبر خالفا منهم ... تفصيل عنهم بفصل فلزم
القول فيه قد قرأ ... الصدر وراعى ثم عاد
والقتل لم ينسى بتبيين ... كفر مقرر وم حرض

هذا منه وجوع الى الاصطرف الجملة الاولى دليل قول على خلق فعال
استطرد منه الى الكلام على ذا عادة وما يتبعها بقوله وقد تبين منه
تفعل فقد وقع بما يكون منه من مشيئته ثم رجع الى قوله اخر على خلقه
ذا فعل الوعا ينبغ ذا العلم من الكتب وغيرها والثبت ذا قول تعرجية
وتفريع لاظ المسئلة لما بعدها ومعنى التبيت الذي ان يفعل الوعاء
العنبر خالفا الوعاء عالما بتواصيل علمه انه يغني علم فلا يصح ان
يكون خلاف الوعاء تفريعا المفرعة الاولى اي الفاعل ان يراه يختص وعاء
بفقرة وصفته ومشيته وقول وضع جاز ان يكون بخلافه ولا يصح ان
اختيار ان يفاعيه على وجه من وجوه الجواز الا ان يكون عالما به يجب
ان يكون عالما وعاء وجود الفعل المحكم دليل على العلم فلا يقع فعل الفاظ

من الخزانة

من الجهل فإنه لا يعقل على علمه والأزم منه وجوده الدليل يعني دال على
قد لقوله وذلك لا يتطلب معرفة دليلا وبالجملة كل ما يستدل به على كون
الباري عالما يوجب مثله على تقدير أن يكون خالقا وهذا
الذي ذكره صاحب الكتاب العزيز إلا يعقل من خلق وهو اللطيف الخبير
إشارة إلى أنه لما تعذر عليه جاهلية وتعذر تعريف الناس أن العبد لتيسر بعالم
من حيث أنه يقع الفعل الذي يتسبب إليه ومتعاقل ذا ما إذا لم
يكن غافلا ولا يعلم تفاصيل فعله حتى يأتي حركات عديدة ومتوانيا يعلم
أنه قطع من عين وتسيير من موضع إلى موضع وقد يشتغل متسببه على وكلات
متسلسلة وعلى حركات بعضها الذي هو من تحريك وبعضها انتقال والشعور
للمباشر بذلك ولتيسر متذاد ومتوان عن العلم قال الله تعالى يعلم ومتذاد
الخبر إفعالهم وإنما إذا قلنا إنه حركات أعضائه بالمشي والأخذ والجر
البطش ونحو متذاد مما يحتاج إليه من تحريك العضلات وتمديد الأعصاب
والأمر الخبر فقوله لقوله كن فيكون فاعد الإرادة البتة لوضوح الفرق
الجماد فيه للإيجاد لصلحت للإعادة ومتذاد التيسر بين ماء كلا ولتبين
وإنما الذي للمعتزلة وذلك الخبر فإلقوا الفرق الجماد فيه إثباتي
بما الإعادة فالاختيار أولا ومعلوم أن نظم إعادة بمثابة النشأة الأولى
ولذلك استعير للبناء على اختيار الذي يفعل على نظم إعادة بالاختيار على
ابتداء الوطرة وقد يطلق بذلك الخبر فصل الكتاب واحتج فعلى على منكري
نظم إعادة بالنشأة نظم وهي جاذ الاعتراف المعتزلة بأن الفرق الجماد فيه
لا تصلح الإعادة فالمقدور العقل الإعادة فيه على الجملة وكذلك الجماد يصلح
تصلح بتعاوره الخلق والإيجاد بعد العدم

والعلم مع إرادة زائد ... بعضي مجبور والجبر زائد
قال المختار والمجبور ... للفرق بين اللوازم المذكور

يعني أن العبد مجبور في نفس الأمر من حيث أن أفعاله جارية على ما أراده
الله سبحانه وسبق به علمه وأن تعلقها بوجود الفعل يجب أو يعدم معه
فيمتنع مع اختيار وقوع الوجوب والامتناع كما في الطالبي في صورة الاختيار
المتمكن من الفعل والترك لما أجرى الله عادته بإقداره العبد بالإرادة
والقدرة المقرونة على وجه التوافق بحيث لا يتصور انفكاكه على الفعل
ومما صمم عزمه على فعل الفعل الذي سبق في علمه وخلق القدرة عليه
لحاجة وأن ذات الفعل أو معصيته مقدار العبد في الطالبي كما أنه موجد
لفعله فقوله ذا المجبور للعجز في اللوامع المذكور ذا مختار والمجبور
عطف بيان أو وصف أو بدل والمذكور وصف أيضا وفي المختار العجز
أو في اللوامع ومعناه أن هذا من أفعال العباد ومعنى قولنا العبد مجبور هي
قالب مختار وفي شرح المختار ذلك العجز في كتاب اللوامع وما ذكره العجز هو
المجاري على مذهب أهل السنة وقيل في مذهب المجبرة ومذهب من قال إن مراد
للعبد قدرة لها تتعلق ... من غير تأثير فقد المحقق
من غير قدرة له وإن قدرة ... تسمى كسبا عند ذي الكشف حقيقا
كما به بالكاسبية قائلة ... جماعة أو قعدوا وأمعنوا
يعني أن للعبد قدرة تتعلق بمفعوله من غير تأثير وأن تعلقها بالمقدور هي
غير تأثير فيه هو المسمى بالكسب وهذا الحق خلافا للكعبي وأبي الحسين
وأتباعهما في العرض بينهما عبارة أن محل الكسب هو ما وقع به لا ما خلق به بالباء
والكسب مقدور وقع به فعل مقدوره والخلق به فعل الكسب به يصح انفراد
الفاعل بالقدرة والخلق يصح اشتراكهما والدليل على قبول قدرة العبد ما تجده
من الفرق بين الضروري وهي حركة المرتعش وحركة الاختيار وتفرقة
حركتين متفقتين في الجنس والجنس إلا أحدهما ضرورية والأخرى مكتسبة والله
أعلم بحق تفرقة ضرورة بين هذين الجنسين وبطل رجوع التفرقة إلى تفاوت

الجزئيين لما قلناه والى ذات المتحرك اما وقوعهما في الحال الثاني واجتماعهما فيه فغير ممكن اذ مع
التعرفة الى صفة زايدة في المتحرك ثم يبطل وجودهما في الحال الثاني الحال الثالث فيجردهما على
تجردهما على الجوهر في الحال الثاني يصح ان تفعل على حيالها والا لزم ان تتميز
الحال الاخرى تقومهما ثم حال حالها كذا الى ما لا يتناهى ويلزم التسلسل ويبطل وجودهما الى
صفة البتة لا تمتنع متعلقة به حال حركته الاخرى وهو حال التعرفة يمتنع
في الحال الثاني مع وجود التعرفة فتعين ان قبل الصفة هي التي يجلوها اما ان
يكون ما يستثنى له في تعرفة الجزئيات او الكلية بالحال الثانية تعلق بالحركة
كالالوان والطعوم والروائح والا فهو مستثنى من الجزئيين والمستثنى من
الشيء ما يعرف به بعينها فتعين الاول ثم يبطل التعرفة علما او عيانا او كلا اما
لوجود الكل مع تبوت الجزئيين وبعضها ويبطل التعرفة ازاءه لوجود التعرفة
بين الجزئيات حال الترتيل فتعين ان يكون عرضا له فتسبته وتعلقه بالحركة
وهو الذي سميناه فترى واما اختلافنا نحن والمعتزلة فهو انها من الصفات
المؤثرة ام لا مع ان الكل على انها من الصفات المتعلقة فبطلان الاول مذهب
الجبائية وهو ان كل الفعل احداثه لما فيه من جر الضرورة وانبطال
محل التكليف واماته الثواب والعقاب ومن ثمة كان يقول عند ابن جبة
ان كل الضرورة اذ غايته ما يلزم فيه الشاهد هو الخباثة وضعف الفعل
فقوله من اجل الخاتم والطابع فتراني سميتي ذا بال كسب كما هي الاوطء مسكل
او مقتضاه ان تعلق التعرفة بالحادثة من حيث تاتي سميتي كسبا من اجل نفسه
مع ان فتراه وهذا لا معنى له وقد يتعلق من اجل يقول عند الجفر ويكون
اشارة الى ما ذكر من ان دلالة على خلق الله فعال الى حيث تاتي هو ان
الجفر لما سبق من ان دلالة والله فتراه ان على معز امقطوع على غنى واما
المعنى او المعنى مع نفي التناقي ومع ان فتراه وقد يكون مقطوعا
على التعلق ويقرأ بالرفع ويكون البيت مستقلا على سبيل الابتداء

او في بعض الجاورة وذا اشارة الى التعلق من غير قائلي وافي فاذكى من اراد التعلق وافتراق هذا الحكم بما اعرابا هذا المبتدأ وذاك المعنى به ○
وراضحا ما ذكى من مقارنة الفرق الحادثة لمفروضها وانما اذا تعلق مع الفعل هو الذي عليه ذا شعره واعلام الجمهور وقد عليه كثير من اهل السنة وهذا الحكم ليس ذا مقاما من عيب كونها فرق بل من حيث انها عن ضرورة من اعلام العرض انعدامه عقيب زمان وجوده والاشتغال بعدمه زمانين كما مسبوق اذا انتفت الاشتغال بعدمها الخ ومن ذا الاشتغال الخ فقد ما اذ لو وجد تعذر مت لعدمت حال وجود المقدور ويكون مقدورا بقدرة ومقدورة وذا محال وقفي ذا الخاطر اذا هذا مت الفرق جاز وجود ضد ما وهو العجز فيكون مقدورا جميلا لم تعذر مقدورا حال وجود العجز والعجز انما يستند الى مقدور اشتد جميع الشيء وحال وقوعه مقدورا حال مقدورا اشتد وذا محال والمفتاح ○ هذا الجنس فوى ذكى قال به الشيخ قوله صح به التكليف لا محالة البتة صح التكليف بسبب الكسب ولا يعني المؤلف انه لولا الكسب لما صح التكليف وانما يعني انه على تقدير تسليم اصل التقسيم والتفسير والاوفق ان يحاط مخلوقا لله تعالى ويصح التكليف به بمجرد كونه كسبا للعبد وجعل اجابا عن قولهم يجب بسببين او وقعا قبله على بعض فعله ونحو هذا من شبهاتهم المبنية على اصل التقسيم والتفسير لا انه المقتضي والا فالصحيح ان التكليف بالحال جائز كما ذكى المؤلف ويتكلم عليه بالفرق ان شاء الله تعالى وقد اشعل المؤلف مشكلات مهمة ومن تعلق المقدور الحادثة لما خرج عن محلها وانطال الاقول بالتوليد وقد اوضحنا ذا الخاطر الشيخ ○
من غير اجابا رعى مصلح ○ ما شيء من فضيلة مستفيض
بالحكم للتكليف بالمحال ○ جوازه بالعقل وانه وقال

نور عثمان

لو وجبت رعاية المصالح ٥ كما كان وقوعها على وجه واجب
قبل لعله لا يسئل عما يفعل ٥ بعبده والعبد عنه يسئل
ومن محال ان يغير لا تتوقف ٥ وضده اختياره بل تتوقف
بمعنى انه يصح ان يخلق الله العبد متى شاء ان يخلق عليه فراغاه ٥
صلاح وما اصلح هما يرجع الى التكليف او الى غيره منه اعرف بما اصلح
وخلق العلم المغني لهم فاعلون واعلم ان اصلح للعباد واوجبوا الملائكة
ومعرفة الله التي يوجب للمكلف تحيح جانب الطاعات من غير
ان تنتهي الى حد الالجاء واجبوا الاصلح من ازاحة علل ومن اراد تكليفه واقداره
وازاحة العلل عنه التي تمنعه من اداء ما كلف به حتى انه لو اخل بشيء من
الكاف لم يحصل منه ومطلق الذم ما ورد عليه تعالى الله عما يقول
الظالمون علوا كبيرا او لغير صفة فيهم فقوله صلى الله عليه وسلم
اغفر لفلان خطيئاته الذم به لغير ذم دليل جهاده ومن فيهم وصفته فما يقوله
اصل الخلق المخلوق والمذموم اما المخلوق فلانه صفة فاعل بالاختيار
فلو وجب عليه وفعل لما كان مختارا واجبه اذ المختار من فعل الفعل ويتاتى منه
الفعل والترك وما اوجب يمتنع ان كان فيلزم ان يقع الفعل
وان فات كان ذاتم انتفاءه فعلى بالجواز وتخلفهما بالاصل لما مر
وايضا لو وجب عليه صلاح العبد لما خلق الكافر لعلمه انه لا صلاح له
انه لا يخلفه حتى لا يكون معذبا في الدنيا والاخرة ومن اعظم فقر المعتزلة
لو وجبت رعاية المصالح لما كان فقر فلا من راجع الى راجع الفقر
على مقابله ومن الغنى اول الحقايق واما المنفعل فقوله تعالى لا
يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقوله ولو شاء ربك لجعل الناس امة
واحدة ونحو ذلك مما صرح به قال الشعري وغايته متشبثهم ذلك
ان تكاليف الله يكون عبثا وسفها وعندنا ان صنع ما معرفي المانع ٥

وقد ثبت بالادلة القاطعة كونه وحكمته وعلمه بالعواقب وكون بعض
افعاله معللة بالحكم والمصالح وان افعاله تعالى غير واقعة
عبثا ولا لغير غرض بل لغايات حميدة ونهايات سديدة
وان كان لا يجب عليه شيء منها خلافا للمعتزلة
وقولهم ان الله تعالى يجب عليه رعاية الاصلح في حق
عباده وان افعاله معللة بالاغراض والغايات وان
الله تعالى خلق الخلق لمنافعهم وان ارسال الرسل
وانزال الكتب لمصالح العباد وان خلق الكافر
لعلمه بكفره وان الكفر والمعاصي بقضاء الله
وارادته وان الله تعالى يحب الطاعات ويرضى
بها ويأمر بها وينهى عن المعاصي ويسخط
ويبغضها وان العبد يستحق الثواب والعقاب
على افعاله الاختيارية وان الله تعالى يحب
التوابين والمتطهرين ويحب المحسنين
والمقسطين ويحب الصابرين والمتوكلين
ويحب المتقين ويرضى عن الشاكرين
ويحب التوابين ويحب المحسنين
ويحب الصابرين ويحب المتوكلين
ويحب المتقين ويرضى عن الشاكرين

بيان التبديل للعقل والاشارة بالنقل الى نحو قوله فعلى ربنا ما تحملنا ما لا طاقة لنا به وقد استدلوا بهذه الآية على جواز التكليف بما لا يطاق لانه لو لم يكن جائزا لما سألوا اذ لا يليق بهم قولا وفعلا وهو محل العقل الا ان الضمير يعود على العبد اى العبد محل العقل وكنى به عما هو موجد وقد فسر به وهو محل الشيء متصل المعنى بفعل فالله تعالى يشاء ما يشاء ويفعل بعبده ما يشاء فما يجب عليه رعايته صلاح وما اصلح وثواب وما عقاب بل له ان يعاقب المطيع اذا اخل لاطاعته وبمثل ما هو الله تعالى وتعالى والعبد انما هو مخلوق وفعل المفعول المخترع فاذن لا فرق بين مطيع وعاص والله تعالى اعلم

وخلق قدرة على الطاعات ... او تيسير التوفيق لها تبيان

للكاتب يريد ان هذا يسامح ... فان خلق القدرة مع جميع

التوفيق في اللغة تهيئة العبد للوفاء واختلف ايشاؤه معناه شيء فقال الاشعرية والماتريدية منه خلق قدرة الطاعة وقال امام الحرمين على ما نقل عنه بحيث واحد منه خلق الطاعة نفسها قال الامدي والاول اوفق للوضع اللغوي اذ الموافقة انما تبنى بالطاعة وخلق القدرة الحادثة يكون التمهيد للموافقة ضرورة حصول الموافقة عندها وعدم حصولها عند عدمها وان لم تكن القدرة مؤثرة بالايجاد وانما خالق الاطاعة يقدم فاعلي القدرة الحادثة بالايجاد ابعد عن الوضع اللغوي من حيث ان الطاعة بعد الموافقة بالتمهيد للموافقة والخذلان ضد التوفيق فيعود فيه الخلاف بانه خلق قدرة المعصية او خلق العدم المعصية اثنى فلتة والبزدوي للامام بالايجاد الفعل والاول عليه الجمهور ولم يذكر الفعل البغدادي وذكره المفتاح ولم يتم فاويله وتفرد بنفي فاعلية الشيء لما المعتزلة من المعتزلة ومعنى التوفيق والخذلان

المراد

ويعنى ان الختم في قوله تعالى ختم الله على قلوبهم والطبع في قوله وطبع
على قلوبهم واحد الختم في قوله وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفعل في
قلوب الله الضلالة في القلب هذا قول اهل الحق وقد اضطربت اقوال
المعتزلة في تفسير معنى هذه الآيات فذهب بعضهم الى انها معناها
والاكنان
والعنان بالكفر كما قال الله في الآية الاخرى وذهب الجبائي وابنه الى
ان الختم والطبع سمة على القلوب يعلم الله بها الملائكة حال العبد
فيعلمون من كفره وجحوده وقال الكعبي معناها قطع اللطف عن الكفار
لما علم الله من سوء ايمانهم وذهب عبد الواحد وابن المعتمر الى ان
الطبع معنى يخلقه في القلب يضاد الهداية وسوء عندهم معنى يخلق
عندما
الجهل وان الجهل عندهم قبيح لا يصح من الحكيم فعله وقد اوضحنا بطلان اقوالهم
في الشرح وكلها مبنية على ان الكفر قبيح لا يصح من الحكيم فعله وان
العبد هو المحدث لفعله
واللطف خلافه بالتعريف المذكور عند المعتزلة وانه واجب
هذا لفعل قال الزبير الشبكي واللطف ما يقع عنده صلاح العبد
او اغراء قال والي الزبير العراقي اللطف عند المتكلمين ما يقع عنده صلاح
العبد او اغراء بالطاعة والايمان دون مساواة بالكفر والعصيان
والكفر ايضا
ثم قال الاشعري هو عندنا امتنا مخصوص بنفسه او هو فعل القدرة على فعل
الصلاح والايمان والطاعة وقال المعتزلة لا يختص بشيء بل دون شيء
بل كل ما علم الله ان صلاح العبد يقع عنده فهو لطف قال الراغب والجهل
الغطاء الذي وقال المفتاح اللطف عند المعتزلة عبارة عن فعل يعلم
الله ان العبد يقرب من عقد ويطيع ويبعد عن الاجتناء عن ذلك الفعل
التكليف عندهم والذي اذهب اليه ان انواع الاقرب الى العبد يجزي

العلاوة

الدعاء وتمني غيبه وتحريم دواعيه وتجب البدء الطاعة فقوله والتعظيم
معطوف على النعيم ويقتضي التعظيم الثنيوي والاخروي والاشياء اه
بياء والطاعة فوجبتهما معا

والعقل وضع الشيء في محله ضد فاعل يكون ذا من وفعل
والجوز ميل الشيء ثم تجنب بيه على في غيره يقطع
وذا على لم له مشتهيه امور وامر وجب يشتهيه
قال المفتاح واتفقوا ان الدليل على وجوب العقل لله واستحالة ان يجوز عليه
والما الدلالة فيه يسمى عدما وجوزا والمعتزلة فقوا على ذلك وذاك
على اصل التحسين والتقبيح وقد بنينا على ابطاله في العقل بدء فاذكره
وقوله العقل يقتضي اه ما يشير وهو ان العقل بل العقل هو
وضع الشيء في محله ومن فعل ما له ان يفعله وليس بجاهل وعقل الجاهل
اه يميل عن الحق اللازم له واذا لم يلزم البداية شيء ثم يلزم فيما عرفنا
جوزا اه يكون في معنى جوزا الشيء وعلى هذا فالعقل من صفات
الفعل وهو معنى قول المؤلف يكون ذا من فعله واسمه فعل العقل
معناه الذي يفعل فاله فعله ويضع كل شيء في محله وقيل العقل ان
الذي لا يقبح منه ما يفعل فهو على هذا سلب والعقل في الاصل مصدر
والتسمية بالمصدر دالة على المبالغة فلانه يقال رجل عدل اذا
جعل نفس العقل بيشعر بلزومه ووجوبه اذا قصح معارفة الشيء
نفسه قوله والجوز البين الجوز في اللغة العدول عن الطريق الواجب
الى غيره جاز فلانا على فلان اذا عدل به عن الطريق الواجب فيه
ومن ثم لزم الجاني على غيره اه يكون مطلوبا الغير قاموزا له ويتعدى
الفعل عن اه يكون قاموزا والى على هذا اشارة بقوله يجتلب وبقوله
بعدو والموجب يستقيل ولا تقدم فعلى الوجوب على الكف تعلق ضرر

تركيب الدليل الذي اشار اليه المؤلف اي يقال البناء ليس بمطلوب او ليس
له موجب وكل جاء فمطلوب او له موجب ينتج البناء ليس بجاء والله تعالى اعلم
بالحكم بالتحسين والتقبيح من جهة العقل شيء الحسن
اذ يقبح العقل من المخلوق ان يقبح من خالقه وفضله
الحسن والقبح بمعنى ملايمة الطبع ومنافرته كحسن الحلو وقبح المر او صفة
الكمال او النقص كحسن العلم وقبح الجهل عقلا اي يدركان بالعقل وقد
يراد بالحسن كون الفعل موجبا للمدح في العاجل والثواب في الآجل وبالقبح
كونه موجبا للذم في العاجل والعقاب في الآجل فعلى هذا المعنى شيء ما
ليس كذلك اذ الفاعل صفة عابث اي فاعل لا فائدة في فعله وهو وصف ذم
وقالت المعتزلة الافعال على اربعة اقسام حسنة وقبيحة من جهة العقل من
جهة الشرع وزعموا ان منها ما يدرك العقل بالضرورة كحسن الصدق النافع
والايمان وقبح الكذب الضار والكفران ومنها ما يدرك بالنظر كحسن
الكذب الضار وقبح الكذب النافع وقد يقع عن ادراك الابتلاء
الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم اول يوم من شوال
وقضوا باباحة الشرع وهذا المعنى مجتنى عن هذا المحل لانه مبتنى فيه حكما
قال الواحدي الكذب يجتنى باباحة هذا العقار اذا ورد ثم اختلفوا اهل الرأي
فعال حسنة وقبيحة لذاتها او لصفة او الحسن حسن لذاته والقبح قبح
لصفة فعند بعضهم حسنة وقبيحة بوجوه واعتبار وقد الحال الاول
الشتمة الكلام معهم هذا الظاهر واعتنوا بابطاله لما انه اظل الكفر
فلا تهم ومعتمدهم فيه على العادة ونظم الدليل الذي اشار اليه المؤلف
ان يقال لو ثبت الحسن والقبح بالنسبة الى الله لكان كل ما يقبح من
العباد وتجري العادة بقبح من الله هل القاه بالحال والملازمة كما هو
واما قبح القاء الله تعالى فعند بعضهم عبث وبعضهم ظلم وبعضهم يتركه

كلهم على وهم والسهوة منه بادية ولو عبر بواحد منها عنهم مع تمكنه من
يستثنى ومواز اتباع سهوه فقد اكذا ملوها واي بيفعل من ذلك اعلم يسئل
عما يفعل وهم يسئلون وهو الذي يسئل الفعول ويضط الجاهير الى فاتقي
مضرته مع القدرة على ان يفعل عفوهم وكما يقبح الفعل من الخلق ولا يقبح
من الله كذا لك يقبح الحكم من الخلق ولا يقبح من الله كالتكليف بالمحال
فانه قبيح عند الغاديلين بالتحسين والتقبيح وفي حق الله تعالى وبالاجماع
مع علمه بانه لا يؤمن

وما يكون البعض شرطا ... يبطل من رفع وضع واسقط
اذ مقتضى النفي هنا وعدم ... اعم من اشتد وان بعد من
ذا علاقة على من وهنه ... من يستفي ما عنه

يعني بالفعل ما يفعله المكلف من طاعة او معصية ويعني بالنفع
الثواب وبالضر العقاب ومعنى انه لا فعال التكليفية ليست علة عقلية
للاستحقاق ثواب العالمين وتعظيمهم على معنى انه يجب الثواب والتعظيم
عقيب وجودها ويستحيل عقيب عدمها كما هو العلل العقلية وكذا الافعال
التي رتب الشارع عليها الثواب والعقاب فليست جارية مجرى العلل
العقلية حتى يجب العقاب عقيب وجودها ولا يجوز العفو على مذهب اهل الحق
انه لا يجب على الله تعالى شيء وانه ان انعم بفضله وان انتقم فبعدله
وقال الفاضل البالحاري يجوز ثواب المطيع على طاعته اذا لم يفارقها محبط
ويجوز عقاب العاصي على معصيته من غير توبة ويدل على صحة ما قلنا
وجوه منها انه لو وجب الثواب على الله تعالى لما وقع خلفه لانه اذا
يجب كونه مضطرا اليه فعله غير مختار وقد قرر باطلانه ووجب كونه تعالى
فاعلا بالاختيار يجتنب ما يشاء ويفعل ما يريد لا يسئل عما يفعل وهم
يسئلون قوله اذ مقتضى النفي هنا عدم البت اي مقتضى النفي هنا اه

الغير لما يشتق منه افعال الى محله وصدر الشارح الى الوجه المذكور وابقاء
وبيانه انه لو كان لفعله تعالى علة لاوجبته عليه اذ ذاك مقتضى العلة
العقلية لا يتخلف البتة بدليل انه لا يقع منه تعالى ما يقع منا من الخطأ
او الختار هو الغير بمعنى انه لا يقع منه تعالى ما يقع منا من الخطأ جائز
فقد وصدر بما على نفي التعليل بمعنى افعاله تعالى للثواب
والعقاب وبحثي منا وقد تقدم ذلك في الباء واللام على نفي الغرض ويحتمل
ان يحمل اللام المؤولة بعلى نفي تعليل الحكم الازلي ويكون المعنى ان الحكم
الازلي لا يشتق الى علة وباعث يحمل عليه والا كان مسببا فاعلا بالباعث
فيكون حادثا وصدر بعض من لا يعلم الا الاشياء لا بسابق وعلى
الحمل فلو اضمي استناد يعود على الفعل على حكم اي حكم في الازل
وهو الغير ايضا لا يشتق وفعله الى العلل فقوله ذلك علامة البيتين
توكيد لما قدم انه لا افعال البتة علة للثواب والعقاب وانما الثواب
منه تعالى فضل والعقاب عدل والافعال امارات على ما اراد بالعبد
من ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم ما منكم من احد وما من نفس
منفوسة الا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار والا وقد كتبت
شقية او سعيدة فقال رجل يا رسول الله افلا نمكث على كتابنا
ونذع العمل فقال من كان من اهل السعادة فسيصير الى عمل اهل السعادة
ومن كان من اهل الشقاوة فسيصير الى عمل اهل الشقاوة فقال اعملوا وكل
ميسر اما اهل السعادة فييسرون الى عمل اهل السعادة واما اهل الشقاوة
فييسرون الى عمل اهل الشقاوة ثم قرأ فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى

فقد جوز الفاضي وزوده ... من غبن وغبد ومن عبد الوزر

العمل

وخالف فيه كلام والغزالي ○ وفي قول الصواب بالمفعول
وإنه الجار على الأصول ○ بمغفرته لمشيئته لمن يشاء
وفي الثواب عمن مات فرضه ○ شفا بأن شاء فيه بعفوه
وعكس في الجوزي والشيخ ○ فقضى فيه بالعكس على الشيوع

اعلم أن الكلام في أن التلمساني في رحمة الله وفي الحاكم العجوزي في النعمى
وفي النعمى أي في أخبار بقول العفو، وقد سبق التنبيه عليه قال ابن
المعلم واعلم أن الله في عمن فاعبارة عن الله بقول العفو، وفي
وكذا الله النعمى قال ابن التلمساني في قوله أن الله في عباده عن الله بقول العفو،
بقول العفو، أي يصح وإن العفو من الله تعالى مؤول ومن يعني
الكلام مع تخفيف الفاء وقد أبطل على المعتمد أن حكم الواجب بقول الجائز
القاضي يقول الفرق أن في الجائز مجرد الوعد والوعيد يتخلف
أن في وخالف الله كلام والغزالي وكما جاز البدء القاضي بقول الجائز
على قول أهل السنة جاز الثواب من الله تعالى بقول العفو،
منه عدل وتعلقهما بلا في قول النعمى أخبار الله تعالى بالواقع لا
أنهما الإلزام له عقلا النعمى قلت وإنما كان كلام الله والغزالي
يقول الذي عليه أن عمل الواو كما قالم يفصل الله من عباده وعمل الله
وقوعه لأنه حتى له وحتى كما يقول فيه خلق وإذا استلزم الأمر الله
عقلا فقد استلزمت أن عمل الثواب أول العفو، عقلا ومن أعني
مذهب المعتزلة

سعيد من فاز حسنى خاتمة ○ شقي من فيه شقا عافنا
وما قبل سعدوا السعيد ○ وأشقوا الشقي بالسعيد
يعني أن المعتبر بالوقت بالسعادة والشقاوة إنما هو الخاتمة
فمن ختم له بالإيمان فهو السعيد وإن كان قبل عمله على الكفر

والشقي من حكم عليه بالكفر وأن كان طول عمره على التضرع فهذا
لقوله عليه السلام الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد
في بطن أمه قوله وما قبل السعادة والشقاوة السعيد الميت يحتمل أن يريد
لا تبديل في علم الله وقضائه ويحتمل أن يعني بالتبديل المحو من
اللوح المحفوظ أو يعني له من صحف الملائكة بناء على ما روي عن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحولوا الله ما يشاء ويثبت
إلا السعادة والشقاوة ويعارضه أن القول قوله بعد
كما في زوال الأجل

فإن زوال وزيد وعمرو وجاز ... وقد يقدم ما قد زاد أو يجد
وإن زوال فيد قد جاء ... وقد مضى ما قد أتى في الحمد

وخلق وعيشة وما أشبهها ... يزاد فيه وينقص أو يجد

يعني أن أجل زوال الأجل يتبدل ... في علم الله وقضائه كالسعادة
والشقاوة وما قدر للعبد من رزق أو أجل أو غيرهما أو تركه لا محالة
وخص الزيادة بالذكر لتعيين جرى ربما من أربع قوله ومعنى واحد
البيت الأجل عبارة عن منتهى زمان الحياة ومن قتل فأجله وقت
قتله الذي وضعه الله علم الله موته فيه قال تعالى لو كنتم في بيوتكم لبرز
الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم وقال عليه السلام للمقتول
أجلين القتل والموت وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت
قال ابن التلمساني وزعمت المعتزلة أن من قتل مظلوما لم يمت بأجله
لأن الله تعالى نهى عن قتله ميتا ويكون في بيوت ومنزل آخر فيزيد أجله
وقد دفعنا أن الله تعالى يريد الحال ويكره قوله والرزق ما به انتفاع
الحلق البيت فمذهب أهل السنة أن الرزق ما ينتفع به سواء كان حلالا
أو حراما وقالت المعتزلة لا يكون الرزق إلا حلالا وقال الفراء الحرام

ليس بي

البشر من رزق الله للعبد ومعنى على اصطلاح الفلاسفة والمعتزلة
العقلي ويلزمهم ان من لم يأكل حتى مات لم يرزقه الله شيئا
ويرد عليه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فقوله
وخلق وعينه الميت قال الشيخ ابن عرفة التبع ما الغرض متعلق الباء
في قوله وكفى قد وجد كقوله يجيء خلق الله الرغبة في الشيء وعينه اوجده
بفعل العبد فعل الله ايجاده عند افعال العباد عند الاشعرية والمعتزلة فالباء في خلق
الافعال الافضل لهم اتمى وقد ايجاد الله الشعر يتعلق بها الاختيار
للعبد فيه من عزة الوجود والخفاء وهي في الميم والواو عن وتكسر
الى خفاء وتفضيلهما وما يتعلق منهما باختيار العباد وجود ايجاد
وفعل الله تعالى اذا اختص بسوء الادب والخلق المعنى لان القول بالتشبيه
يأتي التشبيه من افعال العباد صح منه والمتعلق باختيار العبد
كاضافة السبل ومنع النبايع واد خار الجنائز والمواضعة على
تقدير اللام اما وقدرت بلام المؤلف وخلق الله رغبته جعلها الشيء
وهذا اما سبق الى الخلق والاختراع مختص بالله عز وجل وقد اراد
بكون الشعر هو الله والرغبة شاملة للرغبة في اغراضها الرخص
والرغبة في المعوضات وهما الغلاء ويحتمل ان يكون المراد الرغبة
في المعوضات ويكون من عزة المعطوف اي وخلق رغبة وزهد او بالرخص
يتعلق بالتشبيه ويحتمل ان يتعلق بالتقدير اي جرى الغرر وسبق
العلم بالرخص والغلاء الذي هو الشعر او جرى بنشر النواضر تقديره
اذا عوارض الغلاء والكثرة بسبب الرخص والغلاء وهذا انسب
لانه الدلالة على فاعل الشعر اي جرى الغرر وقد والله تعالى اعلم
فصل من الجلاب وبعث الرسل خلق معجز لهم مثل
بهما انشد فلان لو ان الامر الذي وقع والماء من بين اصابع ينبع

بنشي
بلا

للمصطفى محمد خير الورى ... عيسى ومع موسى ينشي ما ترى
مثل الذي فيه من احياء ... مع برء الاكمه والابرص
ومثل اخراج الحي من الجماد ... وفيه ايجاد الطير من
اخباره بالغيب لم يتقدم ... وانفراده بالاخبار عن
الى مسالة اختصاص بسماع وهي من الله بواسطة هذا اذا وقفه مع
قولي في التبليغ وقال مسؤول السماء اوحي اليه وافي والتبليغ فلا
النبوة والنبي وبهما ما تقدم في الفيد الاخير مما اعم منه امور
التعقيب وقيل غير ذلك والجواب من اصل الخوف ان الى مسالة مكتفية
بفضل الله تعالى بما وافقتهما المعتزلة عقلا على اظلم مجوب
وامكان الصلاح والاصلح ومنعهما الباقي امتنع عقلا ولا يخفى مساواة
المعجز لما ذكر فما تقدم من ابطال اصل التعقيب والتعقيب وقوله امكان
الصلاح والاصلح قوله بخلق معجز ثم الباء تفتقل الى مصاحبة والا
يجاز او المعجز من اعجز بمعنى والتوكيد صفة للاعجاز او في او الثاني
وهو الثبتي للاربعة الاولى على صنف الشيخ اشعري يجاز ايضا
يجاز الوقوع عندنا قوله اختلفت المثبت يضيق له تنوع
المعجز له كالفي واله محمد صلى الله عليه وسلم وقلب العصا ثعبانا
موسى وابراء المؤتى واحياء الموتى عيسى واما عن عيسى عليهما الصلاة
والسلام فيحتمل ان يكون من المبالغة في الاعجاز او ازالة
النقص عنهم عليهم السلام وذلك لان العالب في زمان موسى
عليه السلام السحر والغالب في زمان عيسى السلام الطب وان
الغالب في زمان محمد صلى الله عليه وسلم البلاغة وما في
معجزة كل واحد قرينة بالنظر الى ما من النوع الغالب على اهل زمانه
اعني الذين نشأ فيهم ذلك النبي حتى لو اتى بما هو بعيد من النوع

الغالب

الغالب على اصل زعافة ادعوا الله ذالك لما يتوصل اليه بالتعليم لو
استثنى به فخلاف النوع الغالب فانه ابلغ في المجاز وافي بالتسليم
وانقطع للعذر فعقوله لمقتضى الحال ايذانا في اقتضى حالة اعتناء بما
وذالك اذا في كونها ابلغ في المجاز وانقطع للعذر كما فرمنا ومنافع
مثل البالغ والنسي الاحمار وخص الاشفاق بوصف الوقوع
لتحقيقه بالفي ذال

وذالك اي خارق للعادة • وان تمنع حالة معتادة
فامر الله تشور الصدور • ذا الفور فوصفه مشهور
عليه قبل الفور ان تشور • وخوفه منه فور
بل صعب وغير ذلك شيء مكتسب • له شيء وصعب عند شيء
وسمي اتفاقا ما تشاء شيء • موانع حدوثه وقف
مبتعلم الخلق بذا الاتفاق • عدم الفرد وعدم الاصالة

يعني ان المعجزة اي خارق للعادة يعني مكتسب منكم وكل واقتضاء الفعل
وعدم المعارضة ومقارنته لدعوى المتحدي فقوله اي بعدم الوجود
والعدم فان المعجزة كما تكون وجوديا تكون عدميا وقوله اي المتحدي
بالعصمة من اوامر الخلق كما قال عليه السلام فرعون صفة ربي
وكما قال نوح عليه السلام ثم اقضوا الي ولا تنظرون ومثله اذا
اذا قال المتحدي المدعي للنبوة وايانا ان لا يقوم احد بهذا الفعل
مقامه في زمانه وقد اتى النبي ان يعارض المعجزة بمثل الفعل يقوم مقامه
ان يقول وزعم اقام الحجة على ان المعجزة لا تكون الا فعلا واجاب على
الامة الساذجة بان الفعل المستثنى على خلاف العادة بمثل
وايانا ان لا يقوم احد مقام المعجز وكذا يقول ان التي على خلاف المعتاد
في المثالين اخرين مقام فعل وهو معجز وقد اقام السنة مقام بدل

المتقدم لم يقع فاذكره وانما وقع على البعض دون البعض العقل وايضا فقوله
فيتبين بذلك يعدم الذي تعلق بهذا الجبل العظيم الذي هو المتقدم به هاهنا
عدوا والعدم نفي ظاهر عنوانا فكيف يتبين بفعل فقوله فيه الفعل وانه
فلا يمكنه الجواب بغير الحق والحق فيه خارج من المعتاد وانه
يشتوي فيه الضاد والواو والذال فهذه فعل ليس في الحيوان ان تكون
المعجزة مكتسبة وان المشهور الاول وقد ذكر مما الرد عليه وضح
فيه فساد ومثله قبلا قوله النبي صلى الله عليه وسلم وقطني في النار
ايضا المشي على الماء والصعود في جو السماء اذا وقع المتقدم بهما فان
قيل الحركات هي فعل الله تعالى وهي ايضا مقدورة للعباد فمعنى
ان المقدورة للعباد فيه فتعلق بها بلا تاثير وعلى الاول تكون معجزة
للغير وانه في نظمه الخصوص والله اعلم النبي صلى الله عليه وسلم على
ذلك الوجه فساد الناس وذلك الامر ليتبين من فعله وما تكسبه وجاء
تسميتي المؤلف للفعل الاول فظني فان الفعل يطلق من كل لام بمعنى واحد
العكس وفيه جواب بان المؤلف لم يجزم بتسميته له وانما حكى انه وصف
بالمشهور ولعل مراده انه بعض الناس شهر وانه كان حلم على خلافه
فقوله وله وجه ضعيف بعض النظر اذ يتكسى الوزن بانها تعني
الفعل لا انه يصح بان يكون العجز مقدورا وجه وفيه كونه خارقا
على وفق الدعوى فلا يقدح فيه دلالة كونه مقدورا لا سيما على ما قدمه
فعلى اهل السنة من انه العبد ما يثاب وان فعله مخلوق لله تعالى
وان العبد فيه مجبور فقد مر فانه الفعل الذي هو الفعل المعجز الفعل
ومعنى ان المقدور يكون معجزا وان كان له وجه قال السيد في
شرح المواقف وشرط فيه ان المعجزة انما يكون مقدورا للنبي اذ لو كان
مقدورا للصعود الى السماء ومشيه على الماء لم يكن ذلك الا معنى لنبوته

التقرير

التصديق من الله تعالى وليس بشيء والا فقد ثبت مع عدم فقد ثبت بغير معجز
قوله شهوده الخ اعلم ان للمعجزة اربعة شروط وبعضهم جعلها
اربعة اولها هو ما ذكره المصنف **الاول** ان يكون مقارنا للدعوى الرسالة
احترز به عما وقع بدونه ودعوى افوق غوى بمعنى ودعوى اي مسألة كدعوى
الولاية وبهذا القيد تتميز المعجزة عن الكرامة وما يخرج ما وقع بغير ادعاء
بلاء تقدم او تأخر **الثاني** ان يكون متحدى به قبل وقوعه بلاء يقول
واية صدقني كذا احترازا مما وقع بدونه فتحدى به كالازمان ونحوه او قد
تحدى به لكن بغير وجوده والتحدي كما في المعارضة واصله من الجراء اي
يتبارز فيه الحاويان وتقول تحديته قبلنا اذا باريته وغالبته
الغلبة ومنه عبارة عن قول النبي واية صدقني كذا او ليس من شيء
التحدي واه يقول لم يأت احد بمثله قبل يعني اه يقول اية اذا جاء يجعل الله
كذا فيجعله له معجزة ودعواه دليل على صدقه ومعنى الله نعم تعذر
صدور مثله اذا اراده يعني فعارضته قبله لا لاجل التحدي بل لامر آخر
او اخطر فان المعجزة لا بد ان تكون مختصة بالنبي **الثالث**
السلامة من المعارضة احتراز عن السحر والطلسمات والمخاريق والاعاجيب
والعزائم ونحوه الا لانها تكون فيها المعارضة ومثل على ان السحر
وما بعده اخوانه وسيأتي الكلام عليه ثم المعجزة اه ادعيت معجزة
فجئ المعارض فما ثلثه لها او ان كان فيه شيء معجزة فقال ضعيف او
الترتيب لا مرد الى اصحابنا الشيخ اله الحمائلة والذي اختاره القاضي
اه الحمائلة يعني مشي واحدة ومشوا لحق **الرابع** ان تكون موافقة
للدعوى اه يعني مكذبة فلو قال معجزة اه اجيبي مثلا فجعل خارقا
واخرج يده على صفة فلو قال معجزة اه ينطق مثل الضب مثلا فقال
انه كاذب لم يعلم به صدقه بل يعلم به كذبه نعم لو قال معجزة اه اجيبي

هذا المعنى فاحتاج الى تكلف به وفي من جعله مبتدأ فنقل عن الفراء انه
ليست معجزة والمعنى انها معجزة لان المعجزة احياء وفيه نظر وقوله
ذلك لكم مختار في التضعيف وقوله لتركبوها في الآية والركوب فيها قوله
اشتقت يقال اشتقت الناقة اذا تميزت وتبسمت والبراء بالتخفيف والمطاعن
وحتى متعلق بقوله فتى ان الرواية السيوف اي فتى ان يرعوي الى قتال
[illegible]

اعلم ان المعجزة لا تكون من جملة دلالة السمعية اذ يستحيل ان تثبت بعض
دلالة السمعية قبل قيام دلالة المعجزة ثم اختلف قوله تعالى بعد الحاء
في وجه دلالتها على فلانة فقال قوم ان دلالتها عقلية والبيان
قال ان الله شاء فال انه خلق الله تعالى لهذا الحمار على وفق هذا او
تجويز مع العجز عن معارضته وتخصيصه بذلك يدل على ان ارادة الله
تعالى لتصويته كما يدل اختصاص العقل المعين على ارادته تعالى لذلك
بالنص وقال قوم جعلوا للتصويت في هذا القول صفة للحمار الواقع
على الوجه المخصوص مع جواز ان يخرج الحمار عن صفة التصويت
بالاعدام فمتى لم من شيء وكل المعجزة فصار صفة التصويت في الحمار
الحادث كسائر صفات الفعل الحادثة وقد علمنا ان اتصاف الحادثة
بصفة يدل على تخصيصها الجاني يدل عقلا على ارادة الفاعل وقوله
البيان تعالى لذلك الذاتي ان دلالتها وضعية كدلالة الفاظ العالم بالوضع
على معانيها قال الآخرون المواضعة تعرف بصحيح يدل على التواضع كما
لو قال شخص اذا جعلت كذا علم ذلك الخاص يريد به طلبك فجعل ما واضعه
عليه فان من وقعت معه المواضعة يعلم طلبه على حسب ما واضعه
عليه وقد تعرف المواضعة بضرب من اخبار التواضع يعني ويقول من الثاني

بالوقف

من يعني ان يستمع كلامه فاذا قال تفضل وتحمل بجلس فله وقف قاز رجلس
بجمع افاوسمعوا الملا اليكم واقبلت اليه يعني فعاوقته وهو يمر وامر الملا
ويسمع ثم قال الملا ان كنت صادقا فاخبرني فعاوقتها وقم وافعد
فاجابه الى الغيلم كذا ذال الكاتب فتصحيح بالمعراضعة على انه خبر في
عاوقته بفيلم يدل على ان يسأل له ومعنى ان ابا ذر اجعا ان يجيء
فقوله امر ومعنى ان الرسالة عظيمة وانما اختلفا بتغيير ذال الذاء
الثالث انه وما لتما عاوقته كما انه قوله ابين ان يقول على نجل الخجل وهو مثل
الوجل وهو بخ الخايب فالوا قال خلق الله فعلى للخبر في على الوجه
المعروف يدل على صرفه بالفوقية عادة وعلى انه ذو بين ان يقول لينوب
يستقيل عقلا ضرورة المعجزة على يد الكاذب لما يلزم على اول من نقض
الدليل العقلي وعلى الثاني من الجهل بما خبر فعلى لانه حكم المواضعة
او الوقف على الكلام الصحيح ويدل على الثالث لهم ورة المعجزة
على يد الكاذب وما يكون العلم حينيذ حاصلا بنبوته والا انقلب
العلم جهلا الا انه يستحيل ان يفعل بعد مع خبر في العادة به هذا ان في قلم يظن
المعجزة فقط على يد كاذب بل على يد تصديقه ان يدعي

الذهبي يشن غايب ومن مضى ✤ اذا قوانني ما لم يعرف بالجبي ✤
✤ ويحصل العلم بمعنوي ✤ كمثل ما يحصل من لفظي ✤
✤ وقد علمت بعض معجزاتنا ✤ جاءت عن نبينا وزادتنا ✤

يعني ان المعجزة يحصل العلم بها تضمنها على يد من مضى الخازن
وشاهدي ومن غاب عنه اذا قوانني عندي فالعالم القوانني لفظي
ومعنوي يتبع الناقلون باللفظ والمعنوي كالغزاة ومعنوي
ومعناه يختلف الناقلون مع بلوغهم مبلغ التواتر في الجزويات فان
المجيء حصل وتشتت في الخبار مع كثرتهم ومعنى واجل الفوارس شجاعا

كتبها عنه علي وشهاوة خاتم فإنه يحصل العلم بالمشتق إلا إذا روى الخبر
بالمطابقة أو روى الكل بل لتضمن أو الذي أم فإذا أعطى شخصا ما أعطى
أعطى درهما وعلى وآخر أنه أعطى جملا وعلى وآخر أنه أعطى ثوبا
وآخر دينارا فإنا وإياكم نعلم شيئا من قال الغضايري بعينه فيهم لم يختلفوا
فيما تضمنته ذلك الغضايري من وجود خاتم وكذا نعلم شجاعة علي وكذا
فمعجزة النبي صلى الله عليه وسلم صيرورة العروة التي في عنق المحرفين
أما الأولى فما بلغت آحادا إلا من مجموع فما بلغ منها بالآحاد والبعيد
العلم قطعا لاتفاقها ومنها وقعتي الجمل وأما انشقاق القمر ففي جاءت
به الآيات من الكتاب العزيز بطامي لا يجتاح عبد إلى تأويل فصح
تواترا والفرق بين المعجزة والآية أن الآية تدل على صحة ما جاء
به وإن لم يتحقق بها والمعجزة مشتق ولكنه مع بالتحقق

نبينا أعظم كتبي ... لم نقص من شيء نما خطي
أعظم ما جاء به الرسل ... جمع الخلايق لم يبن مثله
فراح تتوى شيء فنون العلم ... وزاخر وزاخر بحر العلم
بل الخوارق شيء من بعض آياته ... لم تبتغ حصرا وعد عنه
فمعجزة بنا عن الورى ... وحده فرد بديع ونمير
وأفوق شعر فصيح زوجه ... محمد زوجه ما

لنبينا صلى الله عليه وسلم معجزات كثيرة انقسامها بعضهم إلى الأبي
ومنهم من بلغ بها إلى ثلاثة وألف وثلثمائة ومعجز أفضلها القرآن
تي بين على ذا الحد وقال إذا قام أبو عبد الله السنوسي تي بين على
الأبي بل على ثمانية وألف بما لا يعلم عليه إلا الله تعالى وأعظم معجزاته
صلى الله عليه وسلم وأفضلها القرآن العظيم ومن بقية على سائر
المعجزات من وجوه عديدة منها أنه عليه السلام تلا به

فكتسبا وكان له بكل حرف عشر حسنات الى ما شاء الله من التضعيف وهو
كما جاء به الخبر ولكن الناس منهم اذا قابلتموهم فقابلوهم بمثل ما هو اتى المعجزات كقلب
العصا واحياء الموتى فانما الاقدر على ذلك لسبب ومنها انه يقدر به
جميع الافعال من اهل الارض والسماء بدليل قوله وادعوا من استطعتم
من دون الله ان كنتم صادقين ومنها انه يقدر به مع طول الايام الى
الغاية التي لم يعمر به وقتا عن وقت كما لم يعمر به جيلا عن جيل وليس
سائر المعجزات كذلك بل اعرب عنه وقت صاحبها ثم انقضى فانيا
ومنها انه عبر المعجزة عبر الحكم عبر الحكمة فاخر عن وقت صاحبها
ووقفت في قبضتها الحجارة ومنها حفظه من التبديل والتغيير
الذي وقع في سائر الكتب فلو نزل اليوم حي لبطل العلم والحكم كما بطل
بموتي من الكتب قبل القرآن وأول ما احصى البدل من ربنا عبد الكلمانية
ومنها انه اثبت سائر معجزات الانبياء على القطع للعذر ثم يفرغ له
اي يتب والتبديل وما فاتني عيسى بني لا نبي بعدي وانا بعث مع عيسى المتوفى
وما فاتني موتى يبعثون الى يوم ينفخ في الصور وبعث الحسنة حسنة
تسعى وكذلك يخرج الناقة من الصخرة وابراهيم وناره الجحيم ونوح
وعيسى العقيم الى يحيى وذكريا فسؤاله يحيى الخلافة في قومه ما دام حيا
له يعود على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اشارة الى نظم الدليل
على نبوته وصوابه يثبت محمد صلى الله عليه وسلم او عنى الرسالة
وكذلك الحاء على وقف ودعواه مع العجز عن معارضته وكل من جاء
كذلك فهو رسول الله ينتج محمد رسول الله اما الصغرى فمبنية
مقطوعة بالتواتي الذي يحيله العوام والخواص والتواتي يفيد
العلم ضرورة على الصحيح حسبما تقرر في اصول الفقه واما دليل الكبرى
فقد تقرر وطويل وجهه وكما ان المعجزة قال ابو حامد وكتاب الاذكار

صلى الله عليه وسلم

ذا اقتطاع وقوله لبيان قبول محمد صلى الله عليه وسلم والمعجزة التي بقاؤها
الأولى أن تشبه بالقرآن وإن كانا مقولا معنى للمعجزة إلا ما يقتضي
النبي عند استشهاده على صدقه على وجه يعجز الخلق عن معارضته
وقصد به على الكفرة مع شغبهم بالعصاحة وإلفهم فيها متواتر
وعدم المعارضة مقطوع أو لقوله تعالى وإن ارتبتم إذ لو كان لظهر وإن
بشغبهم وعدم رضوا الحمى من المعارضة والمنافحة فكان العجز ثابتا
لا يمكن أن يقدر به بالقرآن وما يمكن أن يقدر أن يقدر العرب على الكرة
العصاحة وما يمكن أن يحرصهم على وضع فيقوته ويكل همة كل واحد
ودعوتهم وقالهم وتخلطا من سطوة المسلمين وفهمهم وما يمكن أن يجزم
لأنهم لو قدروا أن يعلموا أن العادة قاضية بالصرف وتربان القادر
على دفع العلماء عن نفسه يشتغل بدفعه ولو فعلوا الكل والباقون
يمنعون لم يعجز فإن علم بعضهما بالتواتر وبعضهما بخبر العادة فكلا
حاجة إلى التطويل كل صح من الكفرة أن من المعجزة لنبوة محمد
صلى الله عليه وسلم البيعة وقد استغرقنا في عليهم بالشرح
قوله قد اختوى البيت قال في بغية الطالب واعلم أن تناقل القرآن
وعدم مشتملا على العلوم المهمة من الدين التي فتح إليها طاح السبيل
والسبيل له والمباحث الكلامية وعلم الخلاف وشرح ما يحتاج إليه
من الخلاف في النظام كما في قواعد المقتضية التي ضبط الإيمان والإيقان
والعقول والنفوس وأصول الفقه وما يحتاج الغرض على الوجه كالشرح
البلاغات والمجازات والكنايات وتفاصيل أقسامها وشرح أنواع
العبارات المؤصلة التي صحبة المعبود كما قال صلى الله عليه وسلم
للأمل الرجل يتعرف التي بالنوافل حتى أحبه الحديث وعلى تصويره
البالس والتطبيق من الذي والنعيب والتصوير والإيراد وتحقيق البقين

والأخلاق

والله خلاص والتخلي عن الاخلاق الذميمة والتحلي بالاخلاق الكريمة وعلم
احوال القرون الماضية من قصص الانبياء وحصول الاعتبار والاتعاظ
والوقوف على ذلك يمكن ان يكون اعجازا من هذا الوجه مع
انه لغير به وظلمه والله اعلم فوجه الطرف الثاني من البلاغة
الخ البعض ما يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم فمنها ما يوصف الكلمة
خلوصها من تنافر الحروف والغرابة وهذا يوصف الفصاحة ويوصف
الكلام خلوصه من تنافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد
مع فصاحتها ويوصف المتكلم ملكته يقتدر بها على التعبير البليغ عما
يقصد اما من كلمة او كلام والبلاغة يوصف بها الخبر اه وقطع والبلاغة
وطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ويوصف المتكلم ملكته يقتدر بها على
تاليف كلام بليغ ونظم القرآن عجازه عن تاليف كلماته متى قيست
المعاني منها بصفة العرب على حسب ما يقتضيه العقول تاليفهم
في النظم وضم بعضها الى بعض كيف اتفق ويطلق ايضا نظم القرآن
على ايراده وقوعه ومنهما جميعا الخارج عن كلام العرب في خطبهم وكلام
الله عارضهم وسماه صنوف كلامهم والبلاغة كرقاه اعلى وهو ما يقرب
منه كلاهما حد زاد اعجازا الاول معنوي اي تفي الكلام في بلاغته اي
ان يخرج عن كلام البشر ويعجزهم عن معارضته واما الثاني فيسمى زاد
الاول اعجاز وعلم المعارضة قال السعد وما يجب اه يفرض
زاد بان اعلى طبقة من البعض واه كذا الجميع مشتركها في امتناع
معارضته واما الطرف الثاني فاشمل من البلاغة جميعا اذ يعني الكلام
عنه الى مرتبة من ادنى منه الضعف عند البلغاء وبه خرج ان الحيوانات
تصدر عنها اصوات بليغة فانها تتفاوت من يعني اعتبار الملايم والحواشي
الزايدة على اصل المراد وبين الطرفين مراتب كثيرة بعضها اعلى من

بغض وقد اجمع المسلمون على ان القرآن معجز ومن معجزات النبي صلى الله
عليه وسلم القرآن التي تحدى بها على الكافة واختلفوا في تعيين الوجه
المعجز الذي تحدى به منه وانه اشتمل على وجوه من الاعجاز على اقوال له
احسنها ما اختاره القاضي وامام الحرمين انه الطرف العرفي هو مجموع
البلاغة وان تسلوب الخواص وانظر بادئ الرأي في قول الشيخ حتى لم يستطع
خلق معاشه ضمن له ثابت على الله وضمن معاشه يحتمل ان يعود على الطير
وانه على ايهم يقدر احد من خلق الله على صوغ الطير الا على وخلقه ويحتمل
ان يعود على القرآن على حذف المضاف اي لم يقدر احد من خلق الله على صوغ
مثل القرآن وهذا الوجه في الطير انه على والمعاني اللغة جمع نحو
مصنع بكسر الميم والشفا شفاء الصحاء من شفي شفي العليل اذا صح
وبابه يقدر الملائكة كل بينة او المحاجة

وفي صوت الصدى التوصيل • يقتضيه ما هو عنه عليل
فلو فصحت تسمعه ترجمان • بل لسبق وجد نحو صوغ وجاز فرس

يعني انه من نظمه كما لاقه صلى الله عليه وسلم وقد علمنا طريق التفصيل
بقوله ذلك انه وانما قاله صلى الله عليه وسلم نبي الله ورسوله عن
النظم والمعجز ان فسادا مثل منه صلى الله عليه وسلم قال السعد وقد
يستدل الزاوي البيضاوي على نبوته بوجهين احدهما ما تواتر من احواله
قبل النبوة وحال الرسول وبعدها من اخلاقه العظيمة وافعاله
الحكيمة وانه امر من غير تعلم بحيث يجزم بانتفاء الله تعالى له بجميع
ذلك خوارق وقد اقام على ذلك الزمان العجيب ثم بخبر اخباره مع شدة
عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه طعنا وما الى القدح فيه سبيلا فانه
العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الامور وبعض ذلك فيما وراء جميع الله
هذا الكلام الا ان من موقعه عليه لم يجعل قلا قاوعشي يبن

وعلى آله وصحبه

من أسماء الله تعالى بعدد أسمائه عليه السلام مجتمعة فيه جميع ما في أسماء الله
الحسنى وفضائله بعدد الكرمة وبيان ذلك الله عدد حروف اسمه الظاهر
والباطن أربعة عشر حرفا الألف لام هاء واو ميم ياء واو ميم
والحاصل جاء واو الجمع الهاء المضعفان ستة لعدد الحروف الألفية
ذال واو الجمع واو جاء لعدد نقطها حاصل الخط ثلاثمائة واربعة عشر نقطة
وذلك ان نقط كل واحد من الميمات اربعة عشر فالستة نقطها اربعة وعشرون
وكل ياء من الياءات الثلاثة عشر فالثلاثة نقطها ثلاثون ثم نقط اللام
ثلاثون فالمجموع ثلاثمائة ونقط الجاء ثمانية فالكل اربعة وكل
واحد من الاربعين نقطة واحدة فذلك العدد المذكور والثلاثمائة واثنا
الثلاثة عشر عدد الى مثل الجامعين للنبوة والرسالة واربعة عشر
لمقام النبوة وهو مقرر على جميع الاولياء والتابعين الاولياء وان قلنا
عدد الى مثلين ثلاثمائة واربعة عشر طابق عدد هم ماخوذ من العدد
كله ويستنبط من التقرير الآخر طاخ فاسم عضفر اخر به عدد الاولياء
واوتاد الارض فذلك الله ثم وهم اربعون من الاولياء وسبعة منهم
ابدال الاقاليم السبعة من الاوتاد هم خمسون على عدد نقط النون وقيل منهم
سبعون وهلا من الصالحين وسبعة من هم اولياء وثلاثة من هم ابدال
وواحد يسمى الغوث والقطب اذا مات زيد مكانه واحد من الثلاثة واذا
مات واحد من الثلاثة زيد مكانه واحد من السبعة واذا مات واحد من
السبعة زيد مكانه واحد من السبعين واذا مات واحد من السبعين
زيد مكانه واحد من نساى المؤمنين والله اعلم صح منه **فلنا**
وطابق ثلاثمائة واثنا عشر العدد المذكور من نقط حروف اسماء الحروف التي
تلي منها اسم الكريم من نقط عدد حروف اسم المنطوق بها اذ هي بدون
التشديد اثنان وثلاثون بحرمانية ومع التشديد اثنان وسبعون بحرمانية

313

واجل الله

وأجل أنه أعني خروجه لا ينافي وبعض ذلك الخروج لم يتطرق فيه أخروج
المعنوي بالعدو الى ظاهره وباطنه وفي الثناء بقوله وان قلنا
عدو الم تسليم الخ وآخره متعلق الجار على ما في النظم والفواضل جمع فاضلة
ومعنى النعمة والفضائل الى ما لا تحصى جمع فضيلة أي على ذوي الفواضل
والفضائل والمعنى ان الى نشأ وآله فيضاء وآله وليضاء ذوي فواضل وفضائل
فضلهم بما لا تعم وأوصافهم الجميلة وفواضلهم قائمة على الخلق من
النعم التي يتنعم والتي يتنعم فاستغفر الحمد والشكر لما لا تحصى فواضلهم
نعم الله عليهم والظاهر يقول مع تضمين آله فيضاء والى آله فيضاء الرحم بما
يدل على عدد الى نشأ وعدد آله فيضاء وليضاء وتضمنهم كذا الخ بما
يدل على آله فيضاء وتضمنهم وعدد آله الى نشأ الخ من النبي ومنصب
آله فيضاء من ضمير آله عم والمراد بالعوالم الذي جعل العالم ما ضمنه صلوا نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم بما وضع النبي على ذا الخ باسمه الرحم والحاصل
العالم مجازا على الى نشأ وآله فيضاء وآله وليضاء لكونهم اشتهروا بالعالم وآله
البعض المعتبر منهم والله تعالى اعلم

الله فوا الذي ذو الذي ● تجسمه وذو مه الزجي
لبلة من فضل المشعر عزم ● للمشعر فضل الفرد والشفاء
ثم على من ذا الخ انشمل وآله ● ما دام على عليهم رحمات
مترجما بهما هي النبيين ● ومن هاديه محمد فجيبوا
وجيبوا أبيه على السلام ● وحق ذا التسليم فاسلم
وقد وذا الله هي ذا المتعوذ ● ثم منه كلاءه وتمتع

اخلاء من المسلمين وجنون آله فيضاء للفرد اي وآله هاديه الصحبة
واختلف هل ما ذا النوم او مجرد التيقظ على اربعة اقوال الاول الغافل
رضي الله عنهما افتيا ذا النوم النائم مذهب الجمهور افتى بجمل

في الصفة بدليل قوله الا جنة للناس ولو كان علميه لما استثنوا وبما قال الزاجي عن محمد انه اتى بيت المقدس وزجع الى مكة من ليلته والعين تطرد وتسمى الصفيلة وتسمى المغيرة ولوذان في النوم لما استبعدوه اه الخازن ما يذكر في حرفه والخا وقد رأى صلى الله عليه وسلم عما وضع له مصيبكم قال على انه ذا الخا وضع في اليقظة الفعل الذي لك ان رأى ذا كان في نبي في النوم وفي اليقظة واه اشياء النوم تعريف لليقظة اه لا شيء او عظيم اقل كما ابتدوقت فبعوثه وبالي ويا الصاحبة ليشمل عليه جمل اعباء النبوة في اليقظة قال اقي هما عظيم وهذا الفعل مجموع شيء فاه خاوف الغار وفي هذا الباب الفعل الذي اوجع انه اشيء بجسدي الى بيت المقدس في اليقظة ثم عرج بي وجه الى فوق سبع سمعا وان وفي اه شيء او احاوف في بيان كيفيته وبيان ما لقي من الى فضل عليهم الصلاة والسلام وبيان كيف فرض الصلاة جبيف الى يمنى والخا ما وزن به والى ذا الخا مشمول في الصحيحين ما نظيل في واختلف هل زار النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة اه شيء او فانكرته عايشة وجماعة من الصحابة والتابعين والمتكلمين وانبت ذا الخا ابن عباس وقال ان الله اختصه بالرؤية ومتوسى بالكلام وابراهيم بالخلة واخذ به جماعة من الصحابة والاشعري وجماعة من اصحابه وانبت عباد اه اخص البصري فقيم الفرد اه وتوقف فيه جماعة وقيل رآه بعين قلبه وكذا الخا اختلف هل سمع ان الكلام ليلة اه شيء او قالت ذا الخا ابن عباس وجماعة من السلف والاشعري في جماعة من المتكلمين محتجين بقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الا وحيا او من وراء حجاب فالوا مفناه دون واسطة وتعال جماعة فالوا المراد بالعبد جبريل عليه السلام او محمد صلى الله عليه وسلم وكل الموحي الى محمد صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام فقوله في بعض بيان

النبيين منهم آدم وعيسى ويحيى ويوسف وداود وبشر وهارون وموسى
وابراهيم عليهم الصلاة والسلام ثم يحتمل ان لفظ الارواح الا عيسى عليه
السلام ويحتمل ان لفظ الا جسادا وما بعده ان الاولى صحبه بالحشر الصحيح
ان الروح انما جسم لطيف متوصف بالحشر كما يوصف الجسم صح

ليوسف

فبعضهم وجد وفاتهم ❖ يجوز أن يتصفوا به فرقهم ❖
فمن نبي قبلها إرهاص ❖ وبالنبوءة له اختصاص ❖
كآية وخوارق معروفة ❖ تمتاز في الكرامة المصونة ❖
تقضي له بحجة بحجرات ❖ بلا تحد [illegible] ❖
ووقوعهما مستمر بجوازه ❖ ثم تلبيس في معجزة تجوز ❖

المحققون على أن خوارق العادات تنقسم الى ستة أقسام معجزة وهو
ما يظهر على يد الرسول تصديقا له وكرامة وهي ما يظهر على يد الولي
وإعانة وهي ما يظهر من قبل عوام المسلمين الذين لم يصلوا الى درجة
الولاية ليخلصهم الله تعالى من محنة أو ليخلصهم على أيديهم من محن الدنيا
ومكارهها وإهانة وهي ما يظهر على يد مخالفه مثلا من ضد ما يقصد
الله كما وقع لمسيلمة الكذاب اعورا اه تصير عينه العوراء صحيحة فصارت عينه الصحيحة
عوراء وإرهاص وهو ما يظهر من الخوارق قبل دعوى النبوءة مقدمة
لها وتأسيسا لها ومنها استدراج وهو ما يظهر من الخوارق على يد
من لم يستنفع به واستدراجا وهو ما يظهر من الخوارق على يد من يعتقد
من ضلال الخلق كالدجال الذي يخرج في آخر الزمان فهذا ثان على القولين فيه خارقة
ومذهب المحققين جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي باختياره
وبغير اختياره وأنه لا فرق بين الكرامة والمعجزة الا في مقارنة دعوى
النبوءة وعدمها والولي اذا ظهر على يديه ما يظهر من الكرامات ببركة
نبيه بعينه لم يسترقه الا فيما ادعاه من الحق بالدلالة على صدق المتبوع ه

وغاضت الخ والدليل على حقية الكرامات ما تواتر نقله من الصحابة ومن بعدهم بحيث لا يمكن انكاره خصوصا الغوث والمشتهر به ابو يزيد وابو الحسن الدواجلي واحمد الرفاعي فالخرق بظهورها من غير مدع للنبوة مسلما وبعد ثبوت الوقوع لحاجة الى اثبات الجواز فقوله لظهور خارق كرامة يجوز للموصوف بالاستقامة يعني نبي هذا الجمع للكرامة وقول من قال الكرامة لظهور خارق على يد عبد لحامي الصلاح ليس بشيء لان الحال او المبني الحال وقول المقول للموصوف بالاستقامة وقوله هذا الجمع على يد عبد لحامي الصلاح احتراز من الشيخ على انه خارق فانه انما يظهر على ايدي البررة والاتقياء وكذا المجنح اذا استغراج وغير خلق الخارق على يد غير متصف بالاوصاف المذكورة والجملة الصفة المقيد بها قوله يعني نبي اي مطلقا فقوله هذا الجمع ليس بشيء لان الحال او المآل احتراز من المعجزة واذا ظهر ما ذكرنا ظهر ان قول العلامة التفتازاني الذي يظهر على هذا العلامان اذا ظهر ما ذكرنا يتبين ان قوله النبوة الخ قوله مثلهما اذا ظهر ما ذكرنا ظهر ان قوله خارقا جار في الوقوع والتشبيه راجع الى اصل الخرق فقط دون الاستقامة اذا ظهر ما ذكرنا ظهر ان قول المتن للنبي هو حال الصغر قبل ادعاء النبوة والاستقامة الموضوع ما قبل ادعائه كما لهمي حال ولادته صلى الله عليه وسلم من تكلم الجنين وخمود نار فارس وارتجاج ايوان كسرى وكما تنور الغرفة كان يظهر هو جبير عبد المطلب قوله وبالنبوة اي لاختصاص الاظهار وبعضهم انه يكون قبيحا اذا المآل الحال الذي لا يتخلف اذا وقع المعجزة قوله كرامة اي ما اداه زعمه مختصة بالنبوة والاداء نبوة والاية عالمية ونبوة اذا ظهر ما ذكرنا ظهر ان الاية اعم من المعجزة اذ قد الاية تدل على صحة ما جاء به الرسول وان لم يتحد به فخلاف المعجزة قوله وخارق المعرفة البيت اي

المعونة من حيث لا تستغاث ويشفع بالقرن بينها وبين الرواية وإن
المعونة لم تتمكن في درجة الصلاح حتى يصل الحي في قوله الرواية فقوله
له البيت الخاص رجوع للكرامة المعونة وهو الذي أعلم إشارة
قوله صاحب المنار فيما مضى المعونة وقوله ما قال إذا غاير الكرامة على صفة
بما يزيد عليه من الحال فإن غلا عنه عليه بحيث خطع به عن فعل ما من شأنه
أن يفعله الخاص بالفعل المعتاد أو يعيد أن الكرامة تحدث الخبأ إذا من كمن
على يدي مستقيم الحال من حيث هو مستقيم الحال ما يوهن عليه في العادة من التبرز
ليست دليلا قطعيا على ولايته من كمن على يده أحدث الخوارق
وتفرد أقاله الأولياء لا يتبعون بها بل يردون فعلها الأخوف فاقة
بلا غرض هو متعلق بجزء أي وقع بل القدر من الوقائع بقوة الله
ويحتمل أن يكون محل الالزام منه ضمني تفيض وهذا أحد القولين وإن
أنه يجوز التعبد بها

وقد يجوز غائر من يتعبر ○ وقد عبد الغافر بما قد استتر
يقول الاستدراج أو أمنه ○ كما يقول ضعف الضعف

يعني أن القاضي يجوز خلق الخوارق للكاذبين كإزباء الصوامع والتعبد
أو على فعل الاستدراج أو لإمهالهما فإنه أولا ضلالا لما يقع على يد الدجال
لا يقوم به الدليل لأنه المعجزة إذ ليست المعجز بمجرد الخارق بل هي التي
يتعذر أمور وقائع الكرامة لتوهمه أن ذلك يقوم به المعجزة وينقض
بالمعتاد فإنه منا بالخارق وقوله فما قد اجتبى الباء سببية وما
صول الذي أو غرضي والمعنى أن القاضي يجوز الله بدعة بسبب ما
من الخلق وقد اجتبى فإليه يقولنا إذ ليست المعجزة الخوارق وإليه
المؤلف بقوله بقدر مجرد الخارق ليست ويقوله قبل تلتبس بصورة
معجز

وخارق في قطع بسيط ... مطرد يخصه ... مطلب
يأتي به المخترع ولا الشيء ... يكن عليه وفيه ادى في
مجرى اعتاد فليس فعل منه ... ما قد ما صلى مما مجيبطر
ذكر الشيخ ابن عرفة الشيء بانه امر خارق للعادة مطرد ولا يكاد يسلب ظاهر
به وهذا اخصر المقول المتقدم بقوله مطرد ولا يقال الخ المجزء والكرامة
قال وزعم الغزالي انه شيء خارق للعادة وغيره انما هي من جملة الشيء لانه
لا يكفي الناس كصنعة الكيمياء بعيد قال المؤلف وبغية الطالب وهو حق
ابن عرفة نظر اذ هي على كلي والكرامة وغيرها كالسيمياء والطلسمات
والخواص انتهى قلت وفيه نظر اذ المتبادر كونه صحيح الاي وعلى هذا
شيء وهذا ذكر انما الكرامة هي خارجة من قوله مطرد ولا يقال الخ او ان قيد
سبب للكرامة التي تقع بسبل قبل الكرامة من حيث فعلها ومن حيث
جنسها لا يقال الشيء كما ان الاستغاثة انما تقع للكرامة ومن البدلي
ومن بعدهم تطلق على ايديهم وتضمن على انه من ذوقهم ولا استغاثة
واما الخواص هي خارجة من قوله خارق للعادة اذ ما يوجد بعض
ذي جسم من الخواص يجزء احد بعد بحجر المغناطيس مع من المعتاد
واراد بالخواص ما تقدم من كلام القرافي فالمراد وقوعها لكن قال
ض افراد المحرود وكذا الها السيمياء والطلسمات المراد وقوعها ايضا
قال شيخنا الذي يفيد القرافي والشيخ ابن عرفة انهم لا انواع فالاول السيمياء والثاني
السيمياء والثالث الطلسم لبعض خواص الحوادث من الحيوانيات فالاول السيمياء
هي عبارة عما يركب من خواص ارضية كوضع خاص اقرب خاص
او كلمات خاصة توضع فتخيل انها خاصة اقوى او الخواص الخمس
او لبعضها بخواص خاصة من الماكولات والمشمومات والمنبض ان
والملموسات والمشمومات وقد يكون ذلك وقوعا بخلقه الله تعالى

عشر ذلك المجاوزات وقد يكون تقييدا لا صفة له وقد يشتبه ذا العاشر لا
وهلم جرا حتى يحيط الرقم مضى التسعة المتطاولة مع الرقم السابق وتضيف
الحواشي الزائدة مع قلة المجاوزات كما لقائم الثالث ويعتمد ذا العاشر عمل
واما السبعة فلا متياز ما عن السبعة اذ ما تقدم من الحواشي تضاف
للاثني السابقة من الاقتصالات البعدية وغيرها من الحواشي الاولية
فيعتمد جميع ما تقدم ذكره بخصوصه هذا النوع بمنزل الاسم يسمى بها
الخفايا واما النوع الثالث وقالوا مثاله كما اذا اخذ سبعة اعداد
بين جميع ما تقدم من الكلام فاذا ازدحم بعضه فاذا زمي بمنزل
السبعة الاعداد وعضما كلما لفظت بعدد الحروف من المجاوزات
من تلك المضمون فيه واذا رخاصة نص عليهما السيخ هذا الكلام
الفراء وذكره في موضع واخر ان الطلسمات من جملة ما يلتمس فيه
الشيء فاذا وقعت فتشت اسماء خاصة بما تعلق بالاقلاء والكواكب
على زعم اهل هذا العلم واجتلاء من المعاد واوغيرها ما تقدم ذكره خاصة
ربطت بها في مجاري العادات ولا بد في الطلسم من هذي الثلاثة اسماء
المخصوصة وتعلقها بعوض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
وانت مع ذا لا من فوه فيس حاجة تمنى الاعمال فليس على الفقير
مجبولة على ذا الاسم فلت وما ذهب اليه الشماع من ان
البخور ليس مجاري مخالف لما عليه الجمهور وهو اختيار الامام الشيخ
التستوسي وكذا الامام الفرطبي في شرحه لصحيح مسلم واعلم ان
الذي عليه اهل السنة وجمهور العلماء من الائمة اقيانا البخور وان
له خفية تحفايين بخور من الاشياء النابتة واطيبها ذكره المغتني ان
وقعوا خفيته واما قولهم ما يتعلق منه الى غيبا الملائكة بالحلة خفية
تعالى وما قاله بالحال غير مشتبه في العقل ان يكون البارئ سبحانه

يجي في الحاوي عشر الطوف والملاع فلعف اوتركب اخسلاع او المنح بهي
فوي مثلي تنبيه ما للا يخرجه الا الساحر ومن شاهد بعض الاخسلاع
منها قتاله كالشموع ومنها مشفعة كالاذوبة الحادة ومنها مصنة
كالاذوبة المضادة للمرض فيضعف عقله اه ينبغي والساحر يعلم فوي
قتاله او كلام هذا اقرب راجع الى التفرقة قوله وبيد الخ في
الصحاح يقود على الشيء اي هو استعماله الكبرى قال الساحر
كاجي فيقتل او يشتاء تعني مسلما او ذميا كما في فوي قال الطرطوشي
ومن قول علمائنا الفقراء يقتل حتى يتبين انه من السحر الذي وضعوه
الذي فعلي انه من السحر كفر قال الصبغ يكشف ذلك من يعرف حقيقته
وما قيل قتله الا ان تاب او تعلمه وتعليمه كفر قوله الساحر يعني لا
يقتل الساحر الا ان يقتل بسحره او عمل السحر وقتل به قتيل او قال
تعمد في القتل به قتل او قال او تعمد القتل بكلام فيه الردة وقال
الحنبلية اذا اعتقد الساحر ان الاشياء التي يفعل له ما يشاء مخلوقا في
وان اعتقد انه تمويه وتخييل كما يكفر قال الطرطوشي واختلف المالكية
بقوله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقولا انما نحن فتنة فلا تكفر
اذ يتعلمه وانه ما يتناتى الا من يعتقد انه يغير به على نفسه الاخسلاع
والجزم بعدم الكفر او نقول ضعف علامة الكفر باخبار الشيخ قلت قال
من دخل موضع كذا جمع كذا وعتقد فاعتقد الراجح او اخبر انا انه مومن
لم نصدق فيه قال الحنفي معنى قول الخانية السحر كفر اي دليل الكفر انه يقع
به نفسه وقيل استثنى الغزالي الملاعب السحر كفر او دليل الكفر وقولا
كلامه اي الشيخ قوله مجرد الخ ليس بمعتمد البتة فضد به الى ما
على من اقتنى الكراهة او الحرمة وصحته ما قاله الغاضي من جواز وقوع
الخوارق من الكافر

فضل وعلم زد نبيه وبدفتم ... إلى ثلاثة وجوبا فز علم
واستقبل مخ ما يحوز ... بعصمة مقامهم يعسوز
منا فرض المعجز مستحيل ... بالعقل مطلقا وما قيل
وما يرى ذا من رذيلة ... وغفوة ما عصمة الصغيرة
عصمتهم من وقت بلوغ ... وقبله هو الصحيح
قبل التبليغ وبعده ... بالاتفاق حققه تسد
وصفهم للوضع بالتمام ... وارد غير ممنوع بكل حال
ما للبغا فضل الكبير حكما ... عدم فما فتناع ذا وتسمه
كعرض البرص مروءة النقم ... ثم جواز ما فعل خسة في
منزل العقل وعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهي في اللغة
مطلق المنع وفي الاصطلاح صفة توجب الحكم باستناع عصيانه
موصوفها وتفسيرها بالتنزيه غلط وعني عنها الإمام المتولي
بالاقامة وقال هي حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة عن التلبس بضد
عنه فيجزم أو بحراهة قال وغيبة الطالب اعلم أن الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام قبل وحيها قبل النبوة وبعدها ما فعلوا ما
فعل النبوة ومعجزة الكفر اصطلاحا والمراد هنا المعنى الثاني
عقلا أن يخلق الله تعالى من النبي قبل النبوة وبعضه وسواء كان كبيرة
أو صغيرة إذا دل الدليل على عصمة النبي قبل الحضور فعلى جواز
وقيل بالوقف والحاصل أن المعجز عند الفاضي فعل أما فعل
النبوة لفعل الشيعة الزيدية فعل الملك وإن فعل على
وجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكفر عمدا وكل ما يخل
بصدقهم فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه من وجوب الرسالة والتبليغ
عن الله تعالى والاتصاف بما يجوز الاتصاف عليهم بطريق الغلط والنسيان

منع منه زلة استاذ وكيف من الائمة نظر الى المعجزة والتي على الصدق
وملازمة الحق فلو تصور الخلاف في دلالة الكلام دفعا بدلالة المعجزة
وهو ممتنع وذهب القاضي الى جواز الخطأ مصيبا منه الى ان ما كان من
النسيان والغلط ممنوعين داخل تحت التصديق بالمعجزة منزلة شرط حال
فانفصل صنيع الترمذي عن القاضي والاستاذ وقال القاضي عياض اختلاف
واقتداء في الكبائر عمدا او غلطا لا ان عصمة الاستاذ بدليل المعجزة
وعند القاضي بدليل السمع واما بقي الكذب من المعاصي الغريزية
والبغلية فالاجماع على عصمتهم من تعمد القبائح والصغائر المؤذنة
بخسة النفس ودناءة الهمة كالتطفيف حبة وسرقة قاطع
يقل كالهمة ثم اختلف القائلون بوقوع العصمة هل في المستفاد من
العقل او النقل فقال صنيع الترمذي هو القاضي والمحققون من اصحابنا
الى ان العصمة بهما وزاد التبليغ يعني واجبة عقلا لعموم دلالة المعجزة
عليه وانما هو مستفاد من السمع والاجماع فنقل الحضور اتخاذ العين محل
وذهب المعتزلة الى امتناع الخطأ عقلا مصيبا منهم الى ان ضرورة البشر
من الانبياء انما يوجب سهوهم وتنبههم عند اعتبار القرائن ويلزم عنده افساد
الخلايق بوقوع الشيء على اتم وجه مقتضى الحكمة وعند اضيق على
فساد العلم والتلبيس والتقبيح وانما اقتدار الخاطئ انا او غلطنا
فنقل صنيع الترمذي لا معنى له اذ كل من الخطأ والكبائر انما تقال على الجواز وهو
بالحال الذي نقل فيه لا تقال على المنع فالقاضي والمحققون متمسكون
في المنع بدليل السمع والاستاذ قولها بدليل العقل واما القفال الشافعي
فنقل عن اهل السنة والمعتزلة
بدليل العقل واما القفال الشافعي فنقل عنه خمسة منها جائز من غير اصرار
عمدا او سهوا خلافا للشيعة مطلقا والجبائي في الكبائر والنظام في العمد دون
السهو فيسلم الحكم في الانبياء الى ما نقل في الثواب والمستحيل واجاز

قال الثواب

بالعرائب كالعصمة وقد خرج بقيد التحدي والتبليغ والمستحيل منه ما
يناقض منذ لزم المعجزة وهو الكذب ومنه ما يناقض دلالة المعجزة دلت على صدقهم
فيما يبلغونه عن الله فلو جاز الكذب عليهم لبطلت دلالة المعجزة على
الصدق وقد حصل العلم وتعرف جميعه ومن احكام النبي بعثته وهو المراد
منا فرض المعجز مستحيلا بالعقل مطلقا اراد بالعقل قابل فاعل التسمح
اذ لا يصح ان تكون المعجزة من دلالة المسمعية والاولى الدور فيشمل
العقل ايضا ودلالة المعجزة عادية ودلالة الكلام راجع الى العمد والسمع
اذ المعجزة دلت عقلا على استحالة الكذب ومنه احكام مطلقا ملفقا للقاصر
القابل يجوز الكذب فيسمع اجماع العقل وانما افتقر الى السمع بناء على
ان المعجزة دلت على صدق النبي في اعتقاده ومن المستحيل ما يتعلق
والعامة الكبائر وصغائر الخسة وبعض المستحيل بدليل السمع على
الصحيح ومنه اجماع فقوله ومطلقا هذا بيان لاجماع الظاهر ان مطلقا
حال من الضمير بعده واشارة الى المذكور الذي هو العصمة من
الكبائر وصغائر الخسة ودلالة الكلام راجع الى العمد والسمع والاجماع
والقياس المنبني راجع من يعني فقوله في هذا المسئلة الى القياس مطلقا
تمام من نقل الاجماع في السمع والغلط في المعقول تتم بهم من كل عيب في
الجملة باعتبار الكبائر والصغائر صغائر الخسة وبعض ما وبعض اذ هب
المحققين المعاني بهم بعد ابتداء الله وخاصته وما عرف به الكناية
والشفقة الظاهر الكتاب والسنة المتواتر قال في بغية الطلاب بعد اه
على الخلاف والصحيح اه فتاء الله تتم بهم عن كل عيب وعصمتهم
من كل ما يوجب النقص صح منه واما الجماع فهم عليهم الصلاة والسلام
واما غير البشر من الملائكة الخ فقوله والجمهور العلية كالمرض
والفقر والجوع والعطش وبعض انواع البلاء وكذا النكاح والبيع

والمشي بزنة شعر افعولن والاكل والشرب وفعوذ الله قوله الخ وجه ذكره
يحتمل الخفض على البدلية والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف جمع على قولي
المضاف اليه ذو وجوب او ذو فرض او واجب او فرض وواجب ويدل على
ما قلنا قوله والمستقبل مع ما يجوز ولم يجب والاستقبال والجواز
وقوله منافض المعجز على حذف المضاف اي منافض فعل المعجز ويحتمل
عدم الحذف لكونه لما نافض فعل المعجز صار نفيضا له اذ لا يجتمع وليل الشيء
مع نفيض ذلك الشيء والا انتفضت الحالة او اجتمع النفيضان
وقوله والفضل اي فضل الكمال وهو النفس

واتم افضل ازيد حيث ... من الملايكة ذوو فروض
هم عباد الله قوم مقربون ... من شانهم التعبد والخضوع
والخلف فضل على العلوية ... للخلف في الارض على الشفيعة
فبينا اذ للخلف ايضا ... ومن بعضهم فحسن فوض
فمنهم من يلي بزرع ... ومنهم من يلي بزرع
ويعمرون الفضاء الا ... من والمخلوق على زي رضاه

ذهب جمهور الاشاعرة الى ان انبياء افضل من الملايكة الشفلية
والعلوية وذهب زاهل وهو مذهب الحكماء والمعتزلة الى ان الملا
يكة افضل والخلاف عند صاحب المواقف في الملايكة العلوية دون
الشفلية قال الله عند الله لا يستكبرون عن عبادته ويحبون له الخلاف في نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم للاجماع على انه افضل الخلق وظاهر كلام
زاهد في ان الخلاف بينهما وليس كذلك بل انه ذهب من حيث من قال بتفضيل الملايكة
قوله تعالى في حقهم بل انه الفول يصدرون بحرم فيه قوله عند ذي العرش
مكين مطاع ثم اعلم ان حب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقوله وفا
حاجة المجنون قال العلامة محمد مساوية لحب الله بل هي صفاة الكمال

او افضل

فذ ثبت الاجماع في المعاد ۝ بجمع اجزاء على المعتاد
من بعد تفريق تما او عدم ۝ بعينه بمثل شوه ما انعدم
لانه يفوز في المعاد قم ۝ جميعه فانتبه يا فتى لسر
قال الفود كالبذر وذا ادخل ۝ في حكم ان مر فوا في فيه سر مثل
اذ اوجب حشر الرسل عليهم الصلاة والسلام وجب ان يجيبا بكل ما اخبروا به
عن الله تعالى فمنه مسئلة المعاد الجسماني وهو عبارة عن اعادة اجزاء جسم ما بعد فنائه
والدليل عليه ان المعاد اما ان يكون بمعنى اعادة الاجزاء الى بعض اجزاء
او بمعنى خلق مثلها او جمعها بعد تفرقها وكلاهما ممكن وكل ممكن يقع الصادق
بوقوعه فهو واقع اما عادة فلقوله تعالى اذكان ان اعادة بمعنى الاول
اذ ما بين الجواهر والاعراض تقبل الوجود والعدم لان اتصافها بالقبول
نفسي ولا زم التسلسل او ذاتها لا تنقلب بعضها بعضا فبالنظر
الوجود والعدم لا بتداء تقبلها افتقاء واما فلا تقبلها الا فما الاول
تقبل الا الوجود لذاته فهي ممتنعة الوجود والعياذ بالله فواما ان يكون ذا
عادة بالمعنى الذي هو اخص من ذاته فظاهر اذ الى اعادة جسب فاعلما
واما نظرا الى انه جسب فاعلما وهو الله جل وعلا ولا خفاء ان قدرته
لا تتناهى تعلقه وكونه عالما محيطا بكل شيء ولا تعزب عنه مثقال ذرة من جميع
الغوابل والصفة الفاعل عالما في تعلق التعزز بين اشارة الى ان قوله
تعالى هل من شيء الا عطف وهي تعليم هل بعيدا لان انشاءها اول من له
وهو وكل خلق عليم فيتعلق التعزز من جميع المعاد والغوابل بقوله انشاءا
اول مرة اذ ليس له قابلية للوجود وذلك النشأة الاولى فيستحيل ان
تنقلب الحقيقة من اقدار الشيء الى اصل الله وتعلق التعزز من جميع
الغوابل بقوله وهو الخلاق العليم بصيغتي المبالغة وبقوله انشاءا

انشاءها

قال لو اذا اكل شخص تفاحة ... بطل عوده الكل بما اختص
وعوده لغير الماخوذ الشخصين ... له وكونها ثاني مذهبين
فلما اجتمعا بمعنى ضعيفة ... ثم زعما وعود الفضيلة
لغير وكل بعود ... بما سوى ذلك عند قضية

اشتمل المنظوم على مسائل وبيان انه اذا اكل انسان تفاحة فقال
انما هو جزء من بدن الاكل فجاز اعادته بعينها فاذا اكل ثانيا
جزء الماكولة عادت بعينها جزء من بدن الاكل الاول فيجب ان
يعاد ايضا فلا يكون اعادتهما بعينهما ممتنعا فيجب ان يكون
جزء الماكولة عادت بعينها جزء من بدن الاكل الاول وايضا
فلا يكون اعادتهما ممتنعا بعينه وبما هو مشهور خلافا للفرض وايضا
جعل الماكولة جزءا من بدن احدهما ليس اولى من جعل جزء البدن
الاخر فيه فان جزء البدن كل واحد منهما قبل العدم والجمع بين
جعله جزءا منهما ممتنع لاستحالة خلو البدن الواحد بالشخص عن
والجواب ان لكل بدن اجزاء اصلية واجزاء فضلية فالمعاد لكل واحد
اجزاؤه الاصلية والماكول افضل من المتغذى فلا يعاد فيه فقوله
بطل عوده الكل بما اختص الجزاء بالكل مجموع الشخصين فبطل ان يعاد
مجموع الشخصين فاما ان يكون اجزاء الماكولة معادة في بدن
الماكول وفي بدن الاكل او اما واحد فلا يكون احدهما معادا بعينه
فيبطل القول بحشر الاجساد ومن قوله بما اختص للتعليل اي بطل
لاجل ما اختص به من ابطاله من الدليل وقوله وعوده اجزاء الجسد
الشخصين الخ اشتباه لان اعادة الكل تستلزم اجزاء كل البدن
من تمام ما قبله والمعنى ان المغتذى اذا اعادة اعادة اجزاء الاصلية
فقط ومن المخالفين من اول العين اجزاء الاصلية ومن
الى واحد الطائفتين جواز اجزاء الاصلية لكل بدن فضلية بالنسبة الى غيره
وعلى هذا التغذى والاشكال زايل والقول بعين الاولية باطل

قال لو اذا اكل انسان

واجزاء

الذين

ولا تحسبن قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين
فرحين على أن فرحهم بفضل يختص بهم أو الحشر يدل على أن بعد الجسد
بعد صلة بينت فوجب أن يكون فرحهم بما يعلمون الجنة أو أن الله
الشهيد بأن روحه عليه الصلاة والسلام في الجنة فإن إذا اعتبر الميت
على فعله وهو حي وهو يوقن بنعيم ويتقول بأصلها فلعين بكم
الموتى أيضا بعيد ويدل على أن الروح بيقين بعد موت البدن وتعلق
وليل الغاية بينهما

والخطاب في أمثال هذا ... والحشر أو الجزاء يوجب أن
من جنوا به في ذكر يب ... والوقوف فيما لم يرد توقيف
جميع أهل الرحمة يلتو ... ومن ضد العفو فاعلم حق
... جنة ... نعيم
المطلق جمع قلة وهي ما فيها تا أو في بنية وهنا قول الجبر وغيره قال
الملثون أي المنسوبون إلى الشيخ إلخ قوله والوقوف فيما لم يرد توقيف
الوقف مبتدأ وخبره الجار والمجرور بعده أو الوقف حتى لنقل أو
مخزوف إذ والحكم أو المختار الوقف فيما لم يرد فيه ممن ليس في كلامه
توقيف أي الإعلام من النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه وتعليمه
مصيبا من وقفه على كذا إذا أطلعه عليه وأعلمه به كما في الجامع والمعنى
العقل وقد لم يطلعه الشرع وقد أعل المؤلف عن جاد وه من الكفرة
سواء كان الجاد بوجه الصانع أو أوصافه أو أفعاله عليه السلام
والإجماع على أنهم في الجنة ومعنى الخلود أي أولاد المسلمين عند الجمهور
وتوقف في ذلك بعض العلماء وأما أولاد المشركين فقيل في الجنة
وقيل في النار وقيل تأتجج بهم نار يثقل الجمع أو ملؤها بهم الكفار فيهم دخل
الجنة وقيل هم أهل الأعراف وقيل خدام أهل الجنة وقيل هم على حكم

مفعول الذي فيهم لقوله نظرهم الى الله بالفوز وقيل بالوقوف وهذا الخلاف
لتعارض الاحاديث في ذلك والله اعلم بالشفاعة قال القاضي عياض رحمه الله
الصحيح وهذا هو المذهب المختار في الجنة والنار بتفصيل ذكرته بعد
قول المؤلف بجنوف اعلى من الغمار وكلهم خالقه للنار وقد اشبعنا
الكلام على اهل الجنة في شرح قوله جميع اهل الجنة الخ واما
قوله في بيان الجزاء المذكور في الشفاعة الاول والمراد بالشفاعة الشفاعة
واصله شفوع الى فعول الشفاعة والكلام على الشفاعة قد ينقل
الى شفوعا تلا الطريق وضد الرشد الغي والمراد به الكفر

قد خلقت ○ بلا ي وله ضياء فرح وقف

مذهب اهل السنة ان الجنة والنار مخلوقتان الان وقالت المعتزلة
انما ستخلقان يوم القيامة ويدل لاهل السنة
والجماعة قوله تعالى اعدت للمتقين وفي النار اعدت للكافرين وقد
ثبت ان آدم من الجنة ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لهما ليلة الاسراء
وغيرهم وزعمت المعتزلة انه ما يدل على خلقهما قبل الثواب والعقاب
وحملوا الماضي على انه من باب التعبير عن المستقبل بالماضي لتحققه
وقوعه وحملوا الجنة على فضله وادم عليه السلام على بنيه وهو
بساتين بالطائف وهذا تلاعب بالدين وافعال الله تعالى لا تتوقف على
اغراض يفعل لاجلها او بحكم قلنا يدل على انه ما يصح فعله لم يكن
خلقهما الان اذ وجودهما انفع للمكلف على العمل والتنعم الخ ورد العين
وقلنا على الجنة من ازواج الانبياء وغيرهم
مخلوقون فيهما على الدوام ○ مع التنعيم وبحال التنعم
دوام الجنة وبعدهما والنار وعذابهما مما علم من الدين بل الضروري فلا
يتبعض التوقف به ينقضه خالف والمتوقفة جهم بن صفوان وابو الهذيل

قال

كما يفيده من قبل فيقع من انواع القطاعة الزواجر فيهم التوبيخ والزجر
والحلة الرقى وكلا القلمية فيقع فيهم التخفيف فيقع التوبيخ وهذا رد على
المعتزلة القائلين بقعود التوبيخ بجميع العصاة وعلى المرجئة
القائلين بقعدم قعود التوبيخ فيهم مخصصين بقوله تعالى ما نصا هذا
الا الظن وما نحن بالظنين وقوله وقفوهم انهم مسئولون فيقع
عن فئتهما الزجر وقوله ومن يجازن الا الكفور والكفور والعاصي
يختصان بالزواجر والجواب اما الاية المخصصة العذاب
بالكافرين عذاب وحزن خاص وشعور الخلود يقتضي الخلود وما بلاغة
بعض من يخفى عليه ان من اهل السنة فقوله نفس عاصية
خاطئة هذا جواب عن سؤال تقديره كما يقال اذا خرج العاصي انه
المعبر عنه من التوبيخ بعد امر والمؤمن لما من فاذن لا يخرج العاصي
من التوبيخ ومن اعتبر قوله المعتزلة والخوارج وقاطع الجواب
عدم جنة الملازمة اما قولها فلما ان بعض العصاة يخفى عنهم ولا يذوقون
التوبيخ ولا يلزم ان مراد المؤمن بقاء شعور الخاتمة وعلى انه يتعين
على زعمهم يجوز ان يكون مراد التوبيخ وكيف يلزم مع هذا وجاء
هذا الملاك مستتبع عن قوله فيقع التوبيخ وما بعده لما بعده ايستتبع
ذلك الملاك ما نحن العاصي انما لا يكون من تلك الاربعة فقوله واما
يقوم البينة معوزة على المعتزلة القائلين بدوام عقاب العصاة
بناء على ان الكبيرة تخرج المؤمن من الايمان وتحبط الحسنات وحاصله
الخوف ان الناس على قسمين مؤمن وكافر قال الكافر في النار ويخلد فيها
بالاجماع والمؤمن على قسمين مجزوم من الصغائر عمن وغير مجزوم
فالاول في الجنة بالاجماع والثاني صاحب صغائر فقط وصاحب كبائر وصاحب
الكبائر تائب وغير تائب فالغير تائب اما ان يكون ايضا في الجنة وقد سبقا

فصول

للشارع مفوضا بما عليه فلزم من حصول الصحة حصول الثواب ومن
نفي الثواب نفي الصحة وبيان نفي اللازم ان الطاعات مع الفسق
باقية على صفاتها مواقفة للشارع او الباقي مع الفسق لم يؤمر بالمطيع
فيه اذ من جهة قلت ولبعض المعتبرين ان الصحة لا تستلزم القبول
الذي هو ترتب الثواب فان الصحة براءة الذمة من الفعل
المطلوب به وسقوط العقاب من ترتب الثواب عليه وعلى فعل ما تنتهي
الملازمة فقوله لم تقبل الطاعات بالفرع المبنيين مع اشارة
الى قوله بما ذكر ذكاء وفهم فعلم ان من حرم شيئا اي في قوله لم الطاعات
وحاصله ان يقال الخبر وان سلمنا اصل التقسيم والتفصيل فلنسلم
انطال الفرع للطاعات بل قوي من العكس وهو ابطال الطاعات
للفرع فان زكاة اذى تحكم فتنزل البداية عنه على اصلكم بل مقتضى الام
وصيغة الفعل العكس وايضا الشارع يقول على وزن الشيء ان
بالحسنات فاجابوا بالعفو ان اخف قال الله فعلى ان الحسنات
يذهبن السيئات وبالنشر مرتب العقل فقوله من قال الله فيضيح وزن
قوله للبيت مع اشارة الى قوله فعلى ممن يعمل مثقال ذرة شيئا اي له
ومن يعمل مثقال قوله الشيء اي ومعنى قوله احدهما استدل به اهل
السنة على ان المؤمن العاصي يخلد في النار وان فسر الايمان بعمل
شيء لا يصح الا شيء من جزاؤه فقط وقوله الظاهر ثم يقول النار وانه
باطل بالاجماع بتقدير الخروج من النار وهي ايضا دليل على بطلان
القول بالاحباط لما يقول عليه قوله فعلى ومن يعمل من الصالحات
وهو مؤمن فلا كفران لسعيه واذا لا كاتبوه

وعمل المؤمن مع كبيرة ثم ٥ لم يتب فزاله مثبتة
يجوز مبه المعتبر والعفو ٥ وبعد بنال الشفاعة

لغرض مالك من الدنيا ... وأن يكون به يسعى الجنداي
من أجل ذا نقطع الترحيل ... عن ذي تميم فما ابن جدي
مذ أنلته فأبلى ما تقدم من ... وزياده فما فقوله فيجوز فيه الجر
والرفع والتنوين فيهما وكون العاصي به المشبه بمعنى الذي
بينهما فيجر الأول بمن والعفو الثاني ويرفعه على الوجهين
الآخرين ونصبهما بفتح به منهما ومذ به يعني من وجوب النصب
عليه بأحد الأمرين كما تقدم

والعفو جاز بحمة الرضى ... وبالشفاعة يوم الورد
نبيهما يشفع به العبد ... يشفع ورفض على الشد
وبه الشفاعة من الله ... ونوجون وزيد الوب
وشافع بالله ... وبه مقبولة أم تشفع
فلا يقوم به عذاب النار ... منا وغيره يسعى الأقرار

الشفاعة لغة الطلب يقال شفعت به فلانا وشفاعة طلبته بوسيلة
وذلك والشفيع والشافع الطالب لغيره قيل ومنه الشفع طلب
العفو والتجاوز من الله تعالى عن ذي الخطيئة فتشفع ومذ لا
يشمل الشفاعة ويدل على ذلك قولها فقوله تعالى من ذا
الذي يشفع عنده الا باذنه فاثبت الشفاعة لمن اذن له واحاديث
الشفاعة كثيرة مشهورة خرجها اهل الصحة وهي حق وعلى ذلك
الشفاعة راحة للناس من الموقف متواترة وقد وقع الاجماع
على ثبوت الشفاعة والجملة قوله والعفو جاز اي العفو
عما قام من المؤمنين منهم على المعاصي عقلا وشرعا واذا جاز
العفو فالمغفرة بدون الشفاعة فيه الشفاعة اولى وبه مذ
رد على معتقلة بغداد حيث قالوا العفو يعني جاز ومنع على

جميع

على الله جميعا في كل شيء على أنه يدخل في أنه شفاعة من عظم البلوى
قال الله تعالى ما كان لهم على الله فيقضي حشر الفعل لجميع الخلق وزعم المنسي
وقد نطق المنقول بذلك وعمت عليه وإذا صح حشر من كل واحد
منا الصبح مع تلقوله بلا انتقام والتشفي وتعرضه للمضار لو كلم
غيظه فلان حشر من أي في المتنزل عن الحاجة المدفوعة بالغنى
عفا الله عنا وعنه وما ذكر وله أبدا الرحمة الله تعالى فافهم اوجبوا
عليه فاوجبه في الدنيا وحتموا فاجر من أحكام العقبى وانتفى
مسألة من الذين مع من ينتقل من المذهب قوله فيما يشفع النبي
أصالة في اقتحام الشفاعة وذكر أربعة الشفاعة الكبرى
ومن مختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ومن الرابعة الناس
الناصبين من المذهب وقبيل الحساب وأما فيما القوم استوجبوا
النار من المذنبين ومن لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغني
من الملائكة والنبيين والمؤمنين فزادهم زيادة الدرجات
في الجنة لتعرف الملائكة المعتزلة أنها يشفعون فيمن مات مع أنه في قوله
ويشفع عبادة ذو المثل الجلال يعني مما يختص به الرسول صلى الله
عليه وسلم والمثل الجلال شامل الملائكة والمثل الكبرى من
خواص عباد الله تعالى قال عليه السلام يشفع الجار في جاره
والغريب في غريب وقال الخدري الرجل في عشيرته والجمع الجماعة
الواحد فما فوقه الدولة قال المثل العلم والمراد من شفاعتهم يوم القيامة للمتقدم فيهم
عليهم قوله وأخر الشفاعة أنه لم يقع تلك الشفاعة هنا أخرج من
النار وهو من مجاز المشارفة وأشار به إلى ما في حق أهل الجنة
من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر خروج
من يخرج من النار وشفاعة الملائكة والنبيين وعيسى فقال

قوله فيما لم يذكر الله

يبقى ان قد وقعت الملائكة موقع النبيين وموقع المؤمنين وقد ابى
الله ان يرحم الا اجمعين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا
خيرا قط قد عادوا حمما فيلقيهم في نهر في افواه الجنة يقال له الحياة فاضل
فيهم
فيقول الجبار ما قد ورد ... من بعد ورد الى موضع فيه المسيء
المؤمن عاص والتقي كفره ... فيثبت الاجماع من فوق خبره
ويقبل شفاعة الشافعين من وضع ... له فيبقى وعفو كل حال بجمع
من واجبات الخير والصالحات ... كما اقتضى الكل اهل محال
فالمؤمن الفرد يجيب بالصواب ... ويجمع الله عن هذا الجواب
وروح منه سعيد نعمى الناعمة ... بما خرج من النار بعد ما
من لم يثبت روحه فعذبا ... به اخبر الجبار فليس يسقط
وذا النعيم والعذاب ابدا ... وبعد عود الجسم والاتي
فقد بلغت اذا اختبار بعثة النبي وعذابه منذ اتاه والى ابد الابد فقد
اذا اختبار بعثة النبي سؤال الملكين وقد اشتعاذ عليه السلام
من عذاب القبر والاشتعاذة منه وقد بعثته مقتضية لعذاب
القبر فقبل الظهور المبشر عنه وقد العقد المبشر عنه بعثة النبي وعذابه
وقد الموالاتي اي الميت وفيهم بعد عذابه بدليل ان الله الحال الذي
حتى ان جنة السقيم اذا وضعت عليه لم تزل على ما كانت عليه
وهذا احد فيه منهم وجعل ادخال الله فيه خلافه وقوفه مع المعتاد
ومن يضل الله فما له من هاد والمانع من ذلك الحياة التي في الميت
التي يقع العذاب به ويفعل الله من الفعل والعلم ما يعلم به ويجب
ويدركه الملك وان لم نسمع نحن كلامهم وكذا يجوز ان يسمع
كلام من يسلم عليه ويملأ الله جاهنا وقد ورد السمع به وما جاء

فما معنى قوله فيه ولا فيه قبح في تعليق التنعيم والتعذيب بالشيء
وعدمه المتنازع فيه المشعر به ذلك الوصف قوله عليه السلام انكم
تسألون عن ذلك فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل وما تقول في هذا
الرجل المبعوث فيكم فأما المؤمن الموفق للحق فيقول هو محمد رسول
الله جاءنا بالبينات والهدى فآمنا واتبعناه فيقولان له نم
نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه وأما المنافق
والكافر فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته
فيقولان له لا دريت ولا تليت ويضربانه بالمطرقة من الحديد
فيصيح صيحة يسمعه كل شيء إلا الثقلين ولا شك أن الخبر والكشف
كما في التنعيم لعموم المؤمن وأنه لا يوقف منه مخصص فما ورد
بغير عصاة المؤمنين محمول على الجزئي وغيره فمعنى الجواب
الجمل فسيحا للتكذيب بأنها صيغة فتاء متغايران وبينهما عموم وجه
خصوص فأريد بالجمل عدم العلم بحيث يعم الكفر والشك والوهم
ولا اعتداد بأنه قد يوجد الجمل بهذا المعنى ولا تكذيب والشك وقد
يوجد التكذيب ولا جمل كالكافر المعاند وإنما أريد به أنه عدم
العلم وهو صفة نقص ممن من شأنه العلم يستلزم التكذيب بورود الخبر
فالتكذيب أعم ولا أول ليشمل جميع الكفار والله تعالى أعلم
والشهيد حالة مخصوصة من الحي والاختيار غير منصوص
بروحه يدخل دار الشهداء خلافا لبعض الحنفية وقد ورد
بعدة كرامة المجاهد وغيره مفسرة بشواهد
حيا فقد فاز الفلاح فخ ونزوه والوقوف على التكذيب هو معنى
المراد بالشهيد المقتول في سبيل الله قيل سمي بذلك لأن الملائكة
ترواحهم شهدت دار السلام بنفس الموت وقيل هم الذين يشهدهم

اللهم ظل على

يوم القيامة وقيل انه الله وملائكته يشهدون له بالجنة وقيل انه من
يشهد على الناس يوم القيامة فعيل بمعنى فاعل كما في شهود الدين وقيل
بمعنى مفعول لانه قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بل احياء عند ربهم يرزقون وحسبوا انهم احياء عند الله من فضله فالله
واختلفوا العلماء في معنى هذه الحياة المستدل بها للنعيم مع ذهاب
على ثم قيل نسمات ارواحهم وقيل صور بالنعيم وقيل على حياة بعض
كل بنية وهو مقبول للبيضي يجب الايمان بها بما بقاء من النقر ويجب
تركيبهما وقيل هي حياة مجازية باب فضلهم الله تعالى بدوام
ما هم الذي كانت في الدنيا من الرزق واجراء الثواب كالاحياء بجاء
ارواح نبيه المؤمنين ولما استشهدوا الاحياء وصفوا بالحياة
قيل واجمعوا على ان ارواحهم باقية وهي الى اجسادهم على هيئاتها
عليه في الدنيا الا اذا كان يوم القيامة تعود الى اجسادهم واجمعوا
على ان لهم مزية على بقية من المؤمنين لهم خصوا بالرزق والعرج
وفي وردت احاديث بصحة ذلك كله خرج مسلم انه قال عليه
السلام ارواح الشهداء بجوف طير خضر تعلق مما في قناديل معلقة
بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي الى تلك القناديل
فعرض لهم ربهم قال الوا ربنا اي شيء نبغي وقد اعطانا ما لم
نعط احدا من خلقك فعرض لهم الثانية فلما رأوا انهم لن يتركوا
حتى يقولوا فيسأل قال اريد ان ترد ارواحنا الى اجسادنا حتى
نقتل في سبيلك مرة اخرى فلما رأى ان ليس لهم حاجة تركوا
وفي رواية انما نسمة المؤمن طير يعلق
في شجر الجنة وعند ابن ماجه في الشهداء بغرفة ما يتعلق بها وغير الجنة
انس عطية بمعناه ان ارواح الشهداء ما تعلقوا وان اجسادهم في القبور
الحي ارواحهم ولم يختصوا بذلك الا ارواح كلها حية وانما
الغرض ان ارواح الشهداء بعد خلوص الجنة من حيث المعنى وارواح
غيرهم تعرض عليهم مقاعدهم من الجنة ما يعرض على هذا النوع

أزواجا والقرينة في قراءة ابن مسعود قوله هي زفرة والأزواج
كلمة عامة قال الزجاج يقال لكل اثنين هما زوجان فالمؤمن يقرن بالمؤمن
والمشرك بالمشرك هذا معنى وقد قيل الأزواج ما قال المؤلف هو مختار
من الخلاف قوله وخيم وخيم موقعه يشاهد ليس على ممنوعة فخروج زلا
نبيلا من نساء المؤمنين قال الفضل زلا خاطبا حقيقي

بل القول فيه زوج وتبعوس ✦ معنيها للعلم الفذ بين
فلي زوج من عدم زفر ورد ✦ كنهد والدفس قطع ثنو
فذكر القول المفرد قد تمي ✦ الى قلة أسمية الجمعا
وتشتلوذ جمع الزوج رقتي ✦ وقيل العبد ممنوع المرتقى
وانه شعر فلان ذو جشم ✦ حتى لطيف فزوج فارغشم
بم جده جشم المشيد وكده ✦ وعدده وهو فيه بفرده
جد زفر شيخ صفة شبابا ✦ وضده الخرف الى أن وافا

الزوج يطلق على فعل ومراد المؤلف هنا زوج زلا نساء جمع مشتق
من الزيج واختلف النحاس فيه اختلافا كثيرا أقال الذي رأيته في المرتبة
اخبرني قال الفراء عن الزبير وغيره العبد انه زوج الجارية والجارية
حقيقة النفس والى زوج وجيه قلا أماية قول قال الوكيعي المؤلف
تقوذ وكيعي الجبهة الى قوله علما وزلا سلام اختلفوا هل يجوز الخوض
في حقيقة معرفة الزوج ام لا على قولين حجة المنع قوله فعلى وتشتلوذ نبا
عن الزوج قال الزوج من الزرع انه فعلى قيل انه لم يؤخذ اشتقاقه من العلم
الا قليلا وقال الغاية يقتضي انه من الشيء الذي له نظير وضده فانه موقعلى
بعلمه وجب علمه عنا وكيب لنا انه نخوض فيه وحجة الجواز انه انما منع

منع الخوض فيه لبعض العلماء وأما حديث قبل الطعام إلخ حاصل الجواب أن الفاء
يلزم تعقيب المعطوف أو قبل حديث خرقها من تبعيضية التي كيف فإذا الحمل الأول
ذهب وقال الكيي إنه الحياة وقال آخرون إنه جسم نوراني ضعاف
مشابه الجسم إلى آخره العادة تعرف الجسم عند فراقه وهذا قول
شعرة وقيل جسم لطيف مشكل على صورة الإنسان داخل الجسم وقيل
إنه النفس الفراغ والخارج قال عياض وهو خطأ بين قال الطاوي والجويني
والبزدوي يجب القطع بأن الروح موجود مخلوق لله عز وجل ليس
جنس مخلوق فإنه ابتدأ الله تعالى وبرأه من العدم إلى الوجود وإنه كنفس
هذا الجسد يعني الجسد عند فالله الذي خلق الله الحياة في كل جزء من
أجزاء الجسد عند فجاور الروح ثم يحيى جنة من هذا الجسد فيموت
الجسد عند وفارقته عادة إلى إذا الله تعالى انتهى قال الإمام القرطبي
في شرحه الصحيح مسلم إنما الذي يقبض من الجسد ويفيض منه ويموت
ويكبر ويعلم ويحمل ويصح ويمرض ويتنعم ويتألم ويتعذب إنما يتصرف
بعرض من أعراضه فيه فإذا مفارقة الحياة والإفراض يجب أن يكون فما يقوم
بنفسه حرفا بلا للاغراض قوله كل الفقرة الزواج والنفوس قال
القاضي عياض الحمل الغلب في النفس فقيل هي الروح وهما أسماء
مترادفة وقيل هي الدم وقيل النفس الفراغ والخارج وقيل هي
الحياة قوله فالروح من عالم الأمر إضافة إلى فعله تعالى وبينا
بسط الكلام على الروح قال الروح من أمر ربه وإضافته أمر إلى الله إضافة
تخصيص إذ من الأمر الذي يختص الله تعالى كخلقه وصفته كخفيف
الملك ومخلوق من مخلوقاته تعالى قال بعض المحققين ينبغي أن المعنى
أن الله استأثر الله بها ولم يطلع عليها خلقه والأمر الذي يطلق على
الأمر على كالبشر يتعلق وما قائم بمتعلق من العالم ما فيه إنه من الفهم

شعلانه

وبه يعشى حذف زائدة وقوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى إني خالق
بشرا من طين فإن قلت هل يصح بناؤه على أن المخلوق هو الزائدة بمعنى الذي
فقوله قال روح عيني صفة الجبال بناء على قول الأشعري وعيني ممن قال إن
الروح ليس بعرض واقفا على القول الذي قضى بأن العرض هو الصفة الزائدة
فلا تذهب إلى أن الروح هي الجبال أو هي بعض ما قد يكون العرض
بعرض لجواز بقاء العرضية لأن كونها ليست بعرض فيما عدا من كلام
القاضي والله أعلم

حذوفة فبث فبل الجيم ... فبلا قاصح لم يرا لجوف
وقد فوه ليس لم بمروف ... وقد فبوقه بدل لفوق

ثم منذ الخلق ثابتة للروح وهي خمسة حذوفة وفوجوده قبل الجسم
وفي الناصح فيه وقفان وجواز منابه عقلا وهذا مع الأول
فتلا زمان أقال الأولى فقال الإمام القرطبي والتفتازاني الحق
على أن الروح جسم لأنه متغير وكل متغير حادث والتفت إلى قول
من قال إنه قديم إذ لا قديم إلا الله تعالى وأما الثاني فقد ذهب
صاحب المواقف خلافا لجماعة إلى أن النفس هي البدن أو قبله
واحتج من قال بالأول بقوله تعالى بعد تعذر المقار البدن ثم إنشاء الله
خلقا آخر والمراد إعادة النفس واحتج من قال بالثاني بما روي عن
عليه السلام خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام وأما الثالث
فمعتمد القوم قال المحقق ومعنى الناصح عند الغالبين هو قوم قبض
من القلة صفة هواة النفس إذ الفتح تعلقها ببدن صح تعلقها ببدن
آخر فإنه كان في البدن الأول من النعوت الرديئة الباعثة تعلقت
ببدن فاضل كريم وإن كان في البدن الأول من النعوت الجامعة الجميلة
تعلقت ببدن مناسب لها والمعتمد فيه إنه فعل لم يصح النقاد

الشيخ على العروس ان تذكر ما لا عوض لها في البدن ظاهر كما لو من قا
رضرورة قليل شعير كثير فانه يمتنع ان يقتضا ما هو اللازم بالطل فالجواب
مثله انتهى بلا اختصار وقال بعض اجلة شراح الشيخ العلامة يلوه
بانه نقل ارواح الى اجساد اخر وبل اهل السعادة تنتقل ارواحهم الى اطيب
اجساد جنسية تتنعم فيها كما جاء به الحديث واهل الشقاء تنتقل
ارواحهم الى اجساد خسيسة تعذب فيها فاذا اشتد قدر
عذابهما رجعت الى اجسادهم وهكذا ابدا وهذا معنى الاعادة
والثواب والعقاب عندهم قال رحمه الله وهذا خلاف وابطال
لما جاءت به الشرع بعد من الحشر والنشر والجنة والنار قال
ابو عبد الله الابي وما احتجوا به من كون الارواح جزء كلي
لا يتم لان جزء الكلي لها ارواح اخر وهم لا يقولون ذلك انتهى واما
اجسامهم الى اربع والخامس فقال في تعبئة الطالب اما بقاؤها وفناؤها
اما فناء جزء الدرهم بفناء بعض اجزائه فبناء عليهم السلام
واما فناء واحتمال عليه يعني خلافا للبعلا صيغة الفاء ليس باصالة
البقاء عقلا ونحن نقول لو اخبار الشرع بعدم الفناء لقلنا بجواز العدم
عليها قال عز من قائل والقسيس الذين قتلوا في سبيل الله اموات الاية
وقال تعالى ولا يحزنهم الفزع الاكبر يعني ضمن عليها فيه وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان ارواح الشهداء في حواصل طير خضر
تسرح في الجنة وتاوي الى قناديل معلقة في ساق العرش وعنه عليه
السلام انما نسمة المؤمن يعني تعلق في شجر الجنة وفي حديث ابن ماجه
انه صلى الله عليه وسلم لغير وادم في سماء الدنيا وعن يمينه اسودة
وعن يساره اسودة فاذا نظر الى يمينه ضحك واذا نظر الى شماله بكى
واسودة جمع سوداء وسوداء انسان عينه والاحاديث في

البقاء

هذا كبيرة وإما كونها من نعمة أو معرفة فلقوله صلى الله عليه وسلم
إذا فاتك أحد من هؤلاء فعرفه بالعرفات وقال العشي إن كان من
أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فقل هذا فعرفه
حتى يبعثه الله فقوله فلا قناشخ دفع لقول البعاد يقتضي أن عدم
التناشخ مسبب عن نفي المعروف وأن المعروف يستلزمه والملازمة
إما فلازمة بينهما وبيان الملزوم منها وبغية الطلاب يغني يشير
على أنه قارع ذا الباب للمعنى بالمعلم وسلمه فتى بن الزبير وكلاهما
فتى كور بالشيخ

وملك المؤمن على فراق ... وكيل فيضها من فراش
وما له وأمن أخفى الخ ... كذا الخفاش يلائم الخ
إذ عدم الجبلة يغني تشبث ... كذا وجود المؤمن بهذا الطلب
وإنما يفوز المشهور ... فيض شيخ ملهم بالصور
بيته في الخلق من الجبناء ... يغني الذي أخرج بالاستثناء
ثم نزل بمنزلة الجبناء ... وبعد ذا جيء بأهل الشجاء
وبغية بعد ذا المشهور ... للمعنى والحشمي مع الشهور
فتى جح الزواج بالجعد ... لم تعد ما لهما من المعتاد
وجمع الأولياء والأخيار ... ونزلت ملائكة للقاء
وجاء نعم من يمين نشيط ... مخالف لحال ما قاله قبلا
للوصل والحسنات ثم الغرض ... ثم تقيني الأمر غرض يمين الأمر
وأزيل الجفاء للمحراب ... وابن الزبير الجفاء للعقاب
وتنتفي الكتابة المبينة ... للمؤمنين الأخيار بيان
وكل واحد من أجل الحشمي ... فاخذ طلب بالشمال أخا الغنى
ويشمل الدنيا وكل عبيد ... عمله من حشمين وحشم

أي وقوعهما من البدن وما بعدوما الموت فيه لا تعلق لاحتى اه ولا تعلق
كشح الاول فلو ضم الفاء كان اولى لانها فعل الثاني فلانه يعني حمل الغدرة
قوله اذ عدم الحياة البيت مبتنى على ان الموت وجودي ومر
الصحيح والمعنى انه الطاري على الميت اذ ان عدم الحياة وجود
الموت وما تعلق لغدرة الملك بواحد منهما اما وجود الموت فلانه
يعني محل الغدر واما عدم الحياة فانما يزال له واما الاان العدم
يعني مغدور ومعرفول الاشعرية والجمهور قوله وانما له يعني الامور
قبض اي وانما له يعني انما مغدور الغدرة على القبض فقط لانه تمكين
القابض يدي على ما فيها يعني جمع الى حركة يدي ومعنى مغدور ذكره
والله تعالى اعلم قوله ثم ينفخ فيه اي الصور يعيد ضمن الخلق من
الاحياء والبعث اي اذا بالملك الذي اسمه اسرافيل عليه السلام والتثنية للتوكيد
قال الله تعالى ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الارض الا من
شاء الله ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون والصور القرن الذي
ينفخ فيه الذي اسمه اسرافيل يعني بتثنيته احد اثنيه الاصغر والاخرى للبعث وقيل انه
الصور جمع صورة وصغهم مؤنثهم من مذكر البوق ومنه قوله تعالى ونفخ في البوق
قال الله تعالى اي كما في الاحقاف واجدث فاذا هم قيام ينظرون والمنشئ
قيل بمعنى يارميكائيل والذي اسمه اسرافيل وقابله الموتى ثم يبعثهم الله بعد ذلك
والبعث اشارة بقوله ثم الله بعد ذلك الاحياء اي البانيين بقوله البعث
الاولى قوله وبعد الحيرة اي الاشياء فالاولى هنا التعاقب لبقاء
قبلي بعد الاشياء لان الموتى من الخلق فان بعث مغدور وهو قوله
ونفخة من بعد ذا هم الصور البيتين البعث والنشور معناه واحد قال
بعثت البعير اثرته ونشئ الميت قام والنشئ الله والحشر الجمع
وهو جمع الخلايق بالحشر الحساب ولم تعد اي لم تجاوز ونفخ ان كل

بالحشر

روح تي جمع الى جسيد ما المطلوب تما ما الترنيا لا تتعدا الى غيي بل
تمتري له فا ختمزاوا الى جل البيته تما جاء ما الجنيع ويحتمل ان يجمع ضي
تم تعدا الى ان جسلام جيكون المعنى اه الا جساد قبعت على حيئتها التي
قا نت عليها ما لكل نيكا من فلاتي اجزائها وكتي تما وجباخ وسعاد
والصول وقصي ويجيئ ذ الك اعا باه تعاد اعراضها بعينهما افوائد
تلك الا غراض فقول من وتي لت فلا يبا للفاء ومعنى اصارا الى قوله
تعلى وتي ال الملا يكة تفي بلا فيل اذا جمع الله الخلا يق تي لت ما يكة
السماء الاولى وهم اضعاف الخلق مقدرون بالخلق تم تي لت ما يكة السماء
الثا نية مقدرون بملا يكة سماء الترنيا وهم اضعافهم ايضا وكذا ه
الى السماء السا بعة وح يقول ان افسار ان الجمع فيقال الله كا ان وزر
وجاء مثل صفرا ه تقيمي فقوله تعلى وجاء وربك والملك صفا صفا فقوله
وجاء هم من يجيئ تشبيه البيت اشا ر اليه في قوله تعلى وجاء ربك وقد
قوله مثل ينظرون الا ان يا تيهم الله هل ذا من الغمام والجيء والاتيا ن
قيا ن من المنشا به اذا فيا ن حي كة وانتقال وهو على الله محال
والسلا يجيء ضوء ويحتمل على ضوء ان الخلق ان يكون على حذ
المضاف اي اذا جي ربك او سلطا نه او بعض ملا يكته او يكون من الاسناد
المجا زي تما يقال قطع الامير اللص وهو لم يقطع وانما امر به ويحتمل
جيئ ذ الظهور والاتيان المذ كورين منا يحتمل الوجوب او نفي التشبيه فا ن
ذ لك المنزه عنه ان تقوم للمذ كور به جميع الصفا ت او الوجوب
الذي هو مذهب السلف اولى وما خا لف محال قا طعا اذ ما
يجب له تعلى وما يستحيل عليه فقوله للفضل والحساب ثم العرض
اي العرض بين العباد وانفصاله بعضهم من بعض وثم بمعنى الواو
والعرض الحسا بي اليسير والتيسير الغليل والسهل اليسير وهو الحين

وغيرها

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نوقش الحساب عذب قالت
عائشة ألم يقل الله فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما ذلك العرض من نوقش الحساب عذب قوله
يوم تبدل الارض غير الارض متعلق بما قبله وهو اشارة الى
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض وتبديل الارض بان تكور يوم
القيامة بيضاء بيضاء كما في صفة النفي هكذا روى عن الحسن ثم
اختلف فقيل تبدل بلما ازالتها وذاتها بغيى وقيل تبدل صفاتها
بان تمد وتسوى وتزال الاكام منها قوله وازلفت الجنة ان البنت اشارة
الى قوله تعلى وازلفت الجنة للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين وازلفت
الجنة للمتقين غير بعيد وبرزت الجحيم لمن يرى اجتباء بكسر الجيم جمع
جبة وبعضها الغلب عن زنة الحمى وكسبعث وازلفت قربت وازلفت
اقوابل الكشف عنهما وزوينهما الغوايل تدخل من وراءها وتوضح بالفتح
منهم متى يدعا بعضها قوله وتنشى الكتب للبيان البينتين الكتب
الصحف المنشرة فيها اعمال العباد ومعاصيهم وهي الكتب التي
كتب الحفظة عليهم في الدنيا وهذا مما يجب الايمان به لورود
به الكتاب والسنة ووقع عليه اجماع الامة ثم المؤمن مطيع
وعاص ومن نعني بالعاصي من يتعذر به الوعيد من الفساق والمطيع
يأخذ كتابه بيمينه اجماعا وكذا العاصي عند اهل الحق وهو ظاهر كلام
المؤلف ويدل على ذلك قوله تعلى انه كان لن يحور وعلل اخذ
الكتاب وراء الظهر بالبغي ووقوف بعضهم واما الكافر فيؤتى
كتابه بشماله فيقال فعل فعاله الى عنقه ويجعل في يده اليمنى فيأخذ
كتابه وقيل بل يعرف صغره فيجعل شماله منه حيا فيأخذ
كتابه وراء ظهره وكلام المؤلف يحتمل القولين والاول اغلب

للنطق قوله وبقبال الى قوله بيان لحل عبد الله بيان للملائكة استماع الكلام
القديم هو صفة الغير من ما يشعر به الحي والعاجي قال الله تعالى
فوربك لنسئلنهم اجمعين عما كانوا يعملون فلنسئلن الذين ارسل
اليهم ولنسئلن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين ومعنى
صلى الله عليه وسلم ما معناه ثم ان بعد الامر بتسليمه ربنا العالمين
وما بينهما وبينهما حجابا والا فالكل حجاب والقول الكلي بمعنى القول والكلي له
والنفسي هو المنفي به لحمي النعوان والعظمي هو القسم الذي فيه فتح
التي هي النعوان وبقال هي النكتة البيضاء التي هي لحمي النعوان
تنبت منهما التخطئة وما كنا بايته على اقل الاقسام وقوله وانطق
جوارحهم الى قوله الشهادة معناه الى قوله تعالى اليوم نختم على افواههم
وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون وقوله عز وجل ويوم
نحشر اعداء الله الى النار فهم يوزعون الى بايته الملائكة اي حتى اذا
جاءوا النار شهدوا عليهم بكفرهم وعجزهم فانكروا بعد ان شهدت عليهم
النبيون والمؤمنون فعند ذلك تشهد عليهم جوارحهم بما كانوا
يعملون هو الظاهر فيحتمل ان الله تعالى يخلق هو الجوارح حياة وعلما
وفهما حتى تنطق ويحتمل ان الله يخلق فيها اصواتا ناطقة وزينة تؤدي
شهادتها والظاهر الاول والختم هو الاول والختم اي النطق اختياري قوله وراء
اصفت الشفة فالغين واحد اصل الخوف على وجود مبنى ادبي حشي له
كفتان ولسان وقال الشعراني التقى الحي ان عبارة عما يعرض به وقاية
وقاية وفي ذا عمل الوقاية فاعلي هو او ذا الحي يقينه والمعزوز به صفاته
ذا عمل الوقاية فاعلي الله تعالى وفي ذا جل وعلا على قدره
اجور ذا عمل الوقاية فاعلي ذا من خواصها وعفا عما وذكر المعنى لله الحي
الحي اي اذا ذا عمل الخير اراد اعضاءه ان يشهدوا وزينا وذا ما يعلوها

شعلانه

الله تعالى فيوفر فيها نصيبك والجواب انه ورد في الحديث انه كتب لنا عمل من اتبع
فوز وهذا استدلال على تفضيل بعض افعال الله تعالى فعلل بدلالة
غرض لعلي الفوز وحكمة في اطلاعه عليها وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب
العيب قوله والغرض النبي مما يجب الايمان به غرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد قطع بانه اخبر به وانه تبقى
امته بعده ما يظهر من شيء بان ويدل عنه من بدل وغيره فانتهى من بضعة عشر
عرق فيوم القيامة له حتى كان يجري كان جبينه الى الجنة فاول استنير بياضا من
اللبن واحلى من الثلج واطيب من المسك الى بعد لقوله فاعين عمار الى ابله روى ذلك
كله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف هل من العرب فيه بطنان او
بطن واحد والمشهور الاول من العرب فيهم بطنان وتوقف فيه البلقيني فقال
قد قال الشعوبي قبحه الله لغرضه صاحب التذكرة والتشفيع انه
موضعين قبل وبعد وان جمع فانيته وزنه مفاعيل فعوله والجمع الفراهيد
مثل الجمهرة الابيات الدلائل الفراهيد فانيته حسبما نطق به الكتاب والسنة
قال الله تعالى فاحشروهم الى صراط الجحيم وقوهم انهم مسئولون وهم
جسم مخروط على متن جسم ازرق من الشعر واعلم من التشبيه بجمع اهل الجنة
وتن اليه اقدام اهل النار مذكر فقول الكاتب وذهبت في فتنة وشر فقول الجاحظ
الحسن الذي انه بسيط يغلب الناس باجمعهم عليه وعليه يقوم حساجم
قال الله وما ان وجعلوا اوصافه عليه السلام كبياض الفضة والشعر وباحمرة
والشيب الذي هو قبيح لحسنه وقد انكر بعضهم ان المعنى انه ليس له ان يكون
على خلافه زعما منهم انه لا يمكن الصبر عليه والمذاكرة فيه فغلب ولاد
عذاب على الموصوفين والعلماء يقوم القيامة قال الله واما الذين ابيضت
بالبياض الحسي بل الجنة المشار اليه بقوله تعالى فيسعدهم ويصلح
بالهم والمراد بقول النار المشار اليه بقوله تعالى فاحشروهم الى صراط الجحيم

٤٨٥

والجواب

والجواب انه امكان العبور كما مر على الماء والطين اه وهو الصواب فما
غايته مخالفة العادة اذ هو مما شاء الله تعالى الذي اعطى الماء العبور والله
تعالى يسهل الصعب على من يشاء وكما جاء به الحديث ان منهم من يمر كالبرق
ومنهم من يمر كالريح ومنهم من يمر كالجواد وجريا وسعيا
وعبورا وعلى البطن وشاج مسلم وهذه وسر منه سلوى مكي وسر في النار وخطب
بكلا لب كشوط الشعراء فقوله مر وكل ما ذكر هو ذو العقل البشري
يغني به جميع ما ذكر في العقل حتى جعلته الرسول جاء اي سالته فاثبت بطريق
السمع واما تثبت بالمعجزة وهو انما يثبت بمستمعيه كما تقدم والفاء في
فما يغني من الشمع كقبض فلك الموت كل الارواح وكقوله جميع اهوال الآخرة
فاذة العمر فقوله وكل ما ذكر فيه ان اريد به الخصوص وهو ما ضمن من هذا المعنى
المتعين اي يفعل الاراءة بالاشارة العقل الطرف الغرب هو جيبه وهو قوله
فضل عن اراءة الغني مما قدروه الخ كلامه من قوله فضل من الجلي بمعنى الفضل
الى معقول الجمل انما فضول فصل واحد وهو الاشارة بلحظ الغرب وفي
الدليل القرد اشار اليه اه يفعل كل ما ذكر هو عقل العقل مع سؤال
وحسي وغيبي مما ذكر اعني الفاذ بعوقوعه وكل ما ذكر اعني الفاذ
بعوقوعه يجب ان يبان بوقوعه ولا يجعل فيه المغرب ميس والقم التقويض
وفضل الاسماء معرف التصريف بكل ما جاء به الكشوف
عن الرسول عليه الصلاة والسلام وهو تسليم الكشوف
وتوحيد النفس تابعا لما مضى من معرفة الذوق وما
سر الاختيار والاقتضاء الامي وقوله للشيخ ذوق هو عبارة عن علم
بشان الله هو اصل اللغة عبارة عن مطلق التصديق وهو الشرع تقييد
الرسول هو كل فاعل بالضرورة فجيئه به خلافا للمعتزلة فافهم

عندهم عبارة عن اشتمال الواجبات واجتناب المحرمات وخلافا لمن قال انه
اسم للتصديق بالقلب وللاقرار باللسان فقط للتصديق بالقلب والاقرار باللسان والعمل بالجوارح فتصديق جنس والتقييد بالقلب يخرج
التصديق بغيره وقوله وكل ما علم بالضرورة مجيئه به يخرج ما علم
من الدين ضرورة كوجوب الصلاة الخمس وصوم شهر رمضان وحرمة
الخمر والخمر ويخرج ذلك من الاعتقاد المستمد من دين نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم بالجنس المتواتي وتقييد التعريف به يخرج ما لا يكون جنسه
المخصوص كالخبر فيثبت باخبار الآحاد وبالاجتماع ثم ادخل الوظيفة وان هذا
التعريف وان كان يخرج جاحد شيء مما ذكر فيه الماهية حتى ان الجاحد لبعض
اذ هو مستبعد من الغلظة ما هو اكفر منه او اعظم من هذا العالم يسلب عنه وصف
الايمان وما يجب تخصيص من العموم باستثناء تخصيص العام المؤكد قال ابن
بغيته الطالب قوله علمه بالضرورة جملة حالية من كل او اذا ايمان هو التصديق
بكل جاء به مما علم بالضرورة مجيئه من الرسول الخ وجه مجيئه وقولنا بالضرورة
لان ما لم يعلم هكذا مثل الخبر المتواتي وخلافا لمن قال الخ وهو جعل التصديق
النفسي النفساني فقط او التصديق هو مجموع النفسي التابع للمعنى عنده اختيارا
من التوابع الظن او الشك او الوهم او ارادا عنادا واختلف جواب الشيخ هو معنى
التصديق وقال ان هو المعرفة بوجود الصانع وقدرته وعلمه والهيته وصفاته
وتصديق رسله وقال مرة التصديق هو مجموع النفسي التابع للخالق وهو الحق
واختاره القاضي وشيخ فلتف وعلى كلا القولين يجب تعيين التصديق وهو
والتغليب ليس واجبا فلا اشعري ايضا قال بل الايمان المغلب ليس بموسوم وقد ينقد
تقدم للمؤلف اذ كان ينسبه للاشعري او القاضي او الجمهور وهو افتيار وهنا
على تعريف الايمان بما ذكر تدافع فلم ما سبق وكذا نسبته للاشعري والقاضي
غير واضح كتبه والله تعالى اعلم قال في بغية الطالب وانه قلت فالعرف يتبع

اذن

انبعث أو لم يبعث واختلف بسبب ذلك هل يطلق عليه اسم الكافر أو لا يطلق عليه إلا بعد الوقوع فيصح إيمانه على الثاني دون الأول وإنما من صرف وصح بالتعويض أو امتنع من النطق بها لغة أو حمية فلا خلاف في كفره فقوله القادر الظالم وقوله على الشهادة راجع إلى النطق بها لأنه لا يتحقق القادر على النطق دون العاجز

لا تدخل الإيمان في الوجود بل يقطع عنها بالقرائن
فلا أحاول بالمعصية
ولا أدري ما فعلت وهي في
ولم تقتل مع الكفار وهي
هذا لو لم تدل على معنى فقول أهل السنة في مشيئة الإيمان للشيء
وبطلانه فاذهب إليه المعتزلة من أن مشيئة الإيمان شرط صحيح في
القبول من العباد وقد ذهب المحققون إلى أن هذا قول جمهور وزعم أبو المعين
النسفي أنه منهم أنه اسم لجميع الطاعات وأيضا فقوله فيما قبل
مشيئة الإيمان وإنما فاسب إلى السبب من أن الإيمان اسم للتصديق
والعمل فلا يدخل تحت قوله إذ قول أهل السنة مرادهم الإيمان خيرهم وإنما
وإنما يكون الكافر الإيمان على العمل مجازا من إطلاق اسم الشيء على
المشروط وقيل على أنقاضه وقيل أراد خاتمة أي الناس في الإيمان وقوله التأويل الثاني
ذلك لما غاية الصعوبة لبطلان المعنى المركب ببطلان جزئها أشار في هذا
الشيخ ابن عرفة رحمه الله وبيانه فأشار إليه المؤلف أن يقال الدليل على أن
عمل يخرج داخلة في الإيمان أنه ورد القرآن عطف الأعمال على الإيمان كقوله
تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات مع أن العطف يأتي العطف يقتضي
المغايرة وهو عدم دخول المعطوف فثبت أن المعطوف عليه الدليل الثاني أنه ورد
في القرآن أن الإيمان بالمعصية الكبيرة قال تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وقال فيها إنما المؤمنون إخوة فأثبت عليهم الإيمان مع القتل وقال عز وجل

أي الأول

من المؤمنين

الباب

يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا وإنه يصح أن يقال لمن وقع
فعل المعصية ولا يصح أن هذا لم يقع تناقضا ويلزم التناقض على قول الخالدية
قوله لقوله تعالى لأعمال الذين هو توكيد للذين ليتناول المنافقين فيعم علمهم بعدم
وبيانه أن يقال لقوله تعالى الطاعات جزءا من مقتضى الإيمان لأنه تفويت
بيان بالطاعة تكرير له وبالمعصية نقضا والتناقض بالأصل والمقدم منه أما
الشيء لمنيته خطأ وأما انتقاؤه فلأنه لو كان تكرير الوقوع نقضا لما فيد
الله بعد الطاعة به فلأنه تعالى عن التكرير والنقض لكنه فيد وضاع فعلم
أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وصل غني واحد يقوله تعالى فالذين
وآمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ولا يصح والإتيان إلى الإيمان وليشملوا بعد إيمانهم
إذ لم يكن بعد الإيمان ما يعد مقتضى الجزء فقوله ولم تكن مشروطة
الثبت هو الدليل الثالث وتقريره أن نقول الوقائع أن أعمال الجوارح داخلة في الإيمان
لما قلناه الإيمان شيء كما مر صحتها من التناقض بالأصل والمقدم منه فيان الشيء
القطع بالمشروط لا يدخل الشيء الاقتضاء إلى الشيء بنفسه وبيان
نفي التالي قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن الآية
من يقتضي الإيمان بالتصديق فلا يزيد ما نقص على التخفيف
ومن يرى الطاعة لا تخرج الإيمان وإنما يجعل من الكمال في
صح دخول الزيادة والنقصان فيه يجيء من مسألة الإيمان
اختلف في زيادته ونقصه على ثلاثة أقوال من يزيد وينقص ومن يزيد ولا ينقص
والثالث لا يزيد ولا ينقص فالأول باعتبار الأعمال الباقية على أن الأعمال داخلة في الإيمان
كما يقول السلف وقد مر تأويله والثاني مبني على أن الإيمان هو التصديق بالقلب
الخالي بالقلب ونعوذ عن يزيد ولا ينقص الآية يقال الزيادة باعتبار متعلقاته
وكثرة أدلته أو انتفاء الغفلات وقوله والخاتمة يعني مشروط على أنه اختلف في
الخلود هل يتعاقبون في الجزم فقال المعتزلة يتعاقبون فليس بمضمار الآية

الذي عاين الخمسة وقوله النصر بفتح فضم أو فتح فسكون المراد بما ذكر اشلاع بدليل
الإجمال الذي أجمل من التفصيل وقوله اشلاع وقع بصح أنه لازم اشلاع أعم مقوله
وإلا فيفيد فإذا لازم اشلاع الأعم قطارة رابعة أي لازم اشلاع وإلا فاشتشلاع مفعول
على إلا فيفيد بمعنى الغالب أو محمول عليه لأنه لازم وقوله اشلاع الأفيد
وإلا فاشتشلاع أو إلا فيفيد والذي مقوله فاشتشلاع مزاحم لما قبله في مغنى
مزاحم الاشلاع والله تعالى أعلم قوله وقيل والعنصر الإبهام أعم وقد
مزاحم فيما وعلى الإفهام مقوله النصر بفتح فاشلاع النصر بفتح والعمل وضع
مختار وقوله قاع السنوسي بتقديم الشين على السين وتقديم الشين على السين
الشهادة تتضمن جميع خصال الإيمان فيما وعلى أن معنى اشتمل في ضمن علم
ويفيد أن معنى الشهادة العلم بالمشتمل به وفيما بوقوع الذهن والعلم
به فيما فواعد أن اشلاع الخمسة فوقه وبالتهاون مزاحم قول عائشة منهم البغوي
وعيا فوق السمع الآلة البغوي يعني فيما بالنصر بفتح والعمل وعيا فوق
السمع بالنصر بفتح النطق وهذا جمع بين حديث سؤال الميت يأتي وحديث وقبر
عند الفيس فإنه يسمى به الإيمان فيما يسمى به اشلاع في حديث سؤال الميت يأتي ويسمى
به اشلاع فيما يسمى به الإيمان في الحديث المذكور مما إذن متى أو فجاء وقوله
عليه أفيظ قوله تعالى فاخرجنا من كان فيه من المؤمنين فما وجدنا فيه بيتا
بيتا من المسلمين وقوله الخ هو مذهب الجمهور كما سبقه في صدر الكتاب قوله
والمباينة في المخالف لما يأتي أن هذا قول مباين للأقوال السابقة وليس بقول
بل القول المباين مقابل للمخالف وهو أعم من المخالفة المنافية لاشتماع
أعم عكسه العموم والخصوص من وجه وكذا قوله قاع السنوسي رحمه
الله وهذا الإيمان مباين للذي قبله عبارة عن تعدد متعلقيهما عكس التزاوج
هو عبارة عن اتحاد متعلقيهما مباين المؤلف تبع قاب المباين المغايرة في
متعلقي المباين مقابلا للعموم والخصوص وهو تسامح على أن مقتضى كلام

حاشية

يعني انه يدخل في الجزء ما ليس من المحدود فيكون بعض فاضل وحينئذ اما
ان يكون عنده التخصيص عام وخاص فالاقتران العام بعضه نسبة المجمل
المفروض وانه كذلك واجب وان يكون الخاص بعضه بل من النسبة
ونقيضها فيضر فانه يقول الناس كاتب ويقول العام يخرج فقول
كل انسان جيد اذا تقرر هذا فقد ظهر المعنى والقرض مشتمل الاقتران
العام والاقتران الخاص وقتي جعل العام اذا اقترن الخاص يشترط العام
من بعض عكس جعل تقديره اذا والخاص فخص العام وعلى تقدير
ارادة العام لم يتعقب الخاص فالعام محفوظ والخاص مشكوك فيه
فيبقى المحفوظ ويلغى المشكوك وحينئذ يكون معنى التضرير كذا
افعل فاعلم انه اذا تعقب العام بعض ما صدق عليه كقوم فيعرفه واجبا
او جائزا وعلى هذا التقدير يستشكل الحد بقول من لم تبلغه
الدعوة اذ يمكن تصوير بعض ما جاء به الى الرسول ضروري فاذ
كالقضايا التي يشتغل العقل بالتفاتها والى اذا جزم وجه القول
تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقف العذاب على بلوغ
الدعوة لبشر معذبين والكلام معذبين بمن لم تبلغه الدعوة لبشر
وكلام لا يقال ان ابن عرفة وقوله انه احد اقوال انما يقول
تقدم كلام ابن عرفة ما يقتضي انه مختار بمن لم تبلغه الدعوة
عدم التكليف فلتعلم وقد يجاب عما اورده المؤلف على حد ابن
عرفة بان الجنسية جزء الماهية ثم المحدود فقوله عدم التقدير
الخ اي اذ عدم التضرير فيما يمكن بشيء مما علم ضروري مجيء الرسول
به من حيث علم مجيء الى نسول به والتضرير بشيء مما جاء به الى نسول
من حيث الجنسية فستحيل بمن لم تبلغه الدعوة وايضا فايدة
التقييد الاقتران العام اذ لا قتران العام الخاص ايضا يفسد الحد والجزء

بما ذكره اه قلت لا فساد في العبارة بل يفهم اصطلاح المتكلمين في الحالات
الافكار الاعدام الخاصة والشيخ ابن عرفة متكلم وعلم الكلام قلاه
فجعل الافعال في كلامه الاعلى عرفهم فيه وضمن قوله جعفر وسيفعل
على قصر الشيخ ابن عرفة اي ضعيف بعجزه اولوده
مجنون اضلى من الحيوان اه وكم فيه بالغلبة للنظار
اختاره واعتمد التتائي ص من ارتفاع قلم المذكور
واوه بلا اضلى من جنون الاغمار قبل البلوغ اعني ازالة الكافر الذي
كان عليه المجنون بعد البلوغ واما جماع على كفره واضى زيد قبل
من الاكفار من جاءنا من المؤمنين قوله قبل الجلاب من بعض الابا
قبل البلوغ واسنتم به ذا الحال الى الموت كما مر يعني قبل اضافة الجلاب
من كان عليه بعد البلوغ واما بعد البلوغ وبلغته الدعوة
واذكنه النظر بعد النذار واما جاء من المؤمنين وهو انتقل به المجنون
من حال الصبا الى الموت وهذا لا يقال المؤمنين وان كبر بعد البلوغ واه
واسنتم به الى الموت فظهر حاله قبل الجنون وان كان مطبقا
وهو الجنة وان كان عارضا فهو المشبه كغير المجنون من العقلاء
وتغراه مختلف جنونه اضافة نظر الى حاله وذلك لا اضافة بعد
ما تقتضيه اصول المشايخ وقد اشار اليه اهل العلم فقوله
اختاره واعتمد التتائي اشارة الى من ذكر من المجنون والطفل فقوله
من ارتفاع قلم المذكور اشارة الى الحديث رفع القلم عن ثلاث وذكره
الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق والنائم حتى يستيقظ وقوله ليل
قال اشارة المؤلف ليرد الله على اه من ذكر لينتبه لهم والكلام الكفرة
الذي اعظم ذنب جنايته من المشكل الملائكة اه من ذكر لينتبه لهم ومنه
في كلام المؤلف للتعليل او ابتداء الغاية

تقاتل الظباء والكبراء ٥ تقاتل الضعيف بالبيتاء
وكفوف لا من عقدم وملامة ٥ لبغض اشتباها في لمرو فاسلمه
بني عليه بغي من لم ينصف ٥ بغراء فلت بغراء به عرف
من بغي خلب وتشيع الدين ٥ به اعني اخر ان فتم بالتعيين
بغيه اه التقاتل الذي فسر الظباء والذي هو تقاتل الضعيف وهما
الاقران المعروفان بالغراء بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف تعقل
احدهما على تعقل الاخر وهذا بناء على ما اختاره في حل الكوافية لا
اذكار ما ذكر وما قيس لبغض اشتباها هو من اه تقاتل العدم
والملكة وهما اقبال الشيء وقبوله عما من شأنه اه ينصف بغراء
بغراء الخلاف وهو الذي على حد ابن عمه وهو ايضا مختار السعد
قوله بني عليه بغي من لم ينصف بغراء الخ بني عليه عائد على القول
الثاني وان اشار الى ما دل عليه البيت الخ من التضعيف بقوله والتعريف
وقوله من لم ينصف يبلغ بلوغ الغرة بدليل قوله فلت بغراء به
عرف من بغي خلب لان من لم تبلغه الغرة الخلاف فيه مشهور وان
الم تبلغه الغرة هو الذي يقبل الرضا بالملكة كما مر وبغية
الطالب اه المبني على القول بان من لم تبلغه الغرة وحينئذ
لم يرد على تبعيته ما اورد عليه وايضا الذي في بغية الطالب ان
بعض اشياخه حاه يحكي عن ذا الحاجب ويبني عليهما الذي من لم
تبلغه الغرة فقوله فلت هو اعني اخر على تبعيته مبنيا به الاجماع
على كبي من بلغته الغرة اذا لم ينصف فتخرج الخلاف فيه من
القولين في التقابل بالعدم والملكة في مقرض النص وهو واضح فقوله اه
وتشيع الدين الخ اشارة الى ان اخر ان مبتدأ على حد الغر الميامين
وقف تشتفي بدانه

وقالت المعتزلة ومن وافقهم من المشبهة الاجسام والنفس والتعذيب
بالنار والتنعيم بالجنة بل المعدوم والمأكول والمشتوم به والمصلوب
والمأخوذ فقولهم الله تعالى لا يعلم الجزئيات وتفصيل الحوادث وانما
يعلم الكليات وانما الجزئيات تعلمها الجزئيات الملائكة السماوية
والكتبة فقولهم اله العالم قديم وانه الله تعالى وتقدس متقدم
على العالم بالرتبة مثل تقدم العلة على المعلول والعالم بزعمهم
الوجود وموجوداً اذا اوردت عليهم وقالوا لغوا ونعوذ بالله من اللسان
العقلية تقضي الاعتذار عن وزكيا فمثل قولهم ذا العابد للاوثان المعبتين
ومتزايد عرض ضرح والقول به ابطال الوابق النفي ابع وقسم الباري
فانه تقول فتعرر الغرماء وانتقد قادة الى تشعر من قول الرسل بما انه
اذا جاز عليهم الكذب لاحتمال الخطأ بطلت الثقة بما اخبروا به من قول
بعضهم الا ويتصورا ان يكون كذبا واذا قال الباقي المصلحة قلنا
فسيقال فلم مع انهم كثيرة قلنا لانه يجوز قطعا من الشائع ان من كذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعهم كابر وسوا ويكذبون ثم يعللون
الكذب بمعاذير فاسدة وذا الحاجة يخرج الكلام عن كونه كذبا ان
وصفه ابن عرفة

ومن نبي ملة الاسلام وفقد ... كفر مطلقا وان كان اجتهاد
فلت وللبيضاوي والطوابع ... عذر وذابي وبالفعل اجمع
محال ان يقول اجتهاد ... لاكبر بالتفصيل ذا بعناه
ابن فتحي المعقول اجماعا ... ملائم بقتل وبفلح ذا فلا عا
وفي ابن الحاجب وفيه ذا اجماع على ان المصيب في العقليات واحد
وان من نفى ملة الاسلام مخطئ انما كابر اجتهد او لم يجتهد وقال ذا
الجامع والعتبي لا يلزم المجتهد في العقليات التخطئ فيها بالباء

بالاجتهاد

للاختيار وقيل النبات مفعول مقولنا على المعتزلة والماتريدية
الكافر المجتمع عليها بالجنة ومنهم من حمل قولنا على المشكل هذا
وزاد العنبري ان كل مجتهد في العقليات مصيب فاما ان صح ان
كما تقدم نقله عنه وهو الجائز ومحتمل عقلا امتنع شرعا والى قريب
من هذا ذهب امام الحرمين الشيخ ابو اسحاق الطوائع وتبعه على العفو
للكافر البالغ المجتهد واختاره تفصيل الجبائي الطالب للهدى وقال الجاحظ
من فعل الله والطبع اذا تفصيل منه هذا معنى كلامه وزعم ان
مغفور مخصوص عن العمومات التي تلوناها وقليلنا اجماع المسلمين قبل
المخالف على قتلنا مع هذا مثلا جوابه من اصل الدار والرابع
بين معاند ومجتهد والفرق ان المجتهد بين كما انه لما تساوى حكم المجتهد
بانه من اهل النار ومن اهل الجنة فلما صح على صنعا فلنا واستدل
يقضيهم على ابطال مذهب المخالف بقوله تعالى بل للذين كفروا امنوا
النار وذلك لان المكلف الذي لم يصنع من حكم ارضيهم ويجتهدون انهم على شيء
وهم على مخالفة معه وتوعدهم بالعقاب عليه ولو كان المغفور وهو
لما ذم ومعنى ان الاستدلال بما يفيد القطع بجواز التخصيص يعني
المجتهد منهم والمسائل قطعية فلا ذكر فيه الطوائع قوله
فلنا والله تعالى للشيخ ابو اسحاق الطوائع الشيء لا مع ان الشفاء جزم
بغفران الكافر المجتهد بعقول الجاحظ والعنبري وليشكر بقوله الله وكذا
قوله الغفران الجمع فالجمع فيه نظر اذ الدليل على بطلان ذلك
الغفران فالجمع واحد ومقول اجماع واما ما استدل به بعض الاصحاب
من الايات الشاهدة بعموم الغفران فقوله الجمع كما تقدم وقد يجاب
بان الايات والاحاديث الواردة في الطوائع كان كل منهما المتناول
والمجموع يفيد القطع بان الكوافر اذا كانت جنسا واقاموا القطع

معطوفة التوبة والعزم التزم على المعصية لاجل انها معصية وان
فلت من التزم على المعصية لاجل خصائص عاد وتمذ انها بعض ما
المؤلف ومقوم معنى الاول وكذا احد انها زيادة راجع الى ضمن الجزء وهذا
لان الحسن والقبح عنهم افعال الشيء راجعان الى تعلق الامر والنهي
والمشي فاقال الشيخ فيه افعلوه والقبيح ما نهى عنه فقبح العقل
كونه منهيا عنه فالعزم على المعصية اضرارها بتعريته او اخلالها
بغرضه او جنسه او قاله او فعوله الخ ليخرج بتوبته فقوله لازمة
اذا فلاح الشق قال اي اذا تحقق ثم العزم تلا زمه صفة لشيء من
عموما وتلازمه صفات وبعض اذا خوال ما هذا الصفات التي تلازم
التوبة انواعها الحزن والغم على ما تقدم من اخلال بحق الله
او من الحال او يكيفية العزم ودون ذالك والجرح المسيء وربما جرحهم منه
لا ينعزم عليه وقد يغاربه عدم فاقال فيما مضى وعلى فاذم على فعل
قبيح اتصاله بتبيتي عزمه فيما مضى واما ما يغارن التوبة
بعض اذا خوال والعزم على تركها معاودته على ما تعزم المكلف عليه
وذالك اما يطرد به على ان ما يصح العزم من متمكن من فعل فاقدرة فلا
يصح من المجبور العزم على تركها الزنى والعزم من الحرس على تركها فعوه
المحصنات وان صدر العزم من مثل ما تعزم عليه فلا تدراه يغارقه
تعزمه العزم على تركها معاودته اذ من المستحيل اه يكون مولحنا فنفسه
على معاودة ما تعزم على تعريضه لعقابه تعالى الله تعالى اعلى وعاجلة
اه الخصوم التمني يلزمان العزم عموما فخلاف الظاهر فاما يلزم بعض
المتمكن وشيئا ذكذا اذا فلاح انما يتصور التوبة حال التلبس
بالمعصية دون العراغ منها اذ التوبة من شيء الحي بعد العراغ منه
ولاة اذا فلاح حينئذ انما يتصور ويقول المؤلف لازمة اذا فلاح اي حينئذ

هذا اشارة الى العاجز بقطع التوبة كالمجبوب يتوب عن الزنى دون الغاذف يتوب عن القذف

من غير

٤٣٦

تصح مع المقام على ذنب واخر من جنس آخر وان كان بعض المتوب منه اشنع والقبح واعظم من المعصية واتصح التوبة من ذنب مع المقام على آخر من جنسه وان كان دون المتوب منه في القبح وهذا هو المذهب ومن علماء مشايخنا من قال انها تصح لانها بعض الجنس وانما يعني التفاوت في القبح فاذا تاب من ذنب مع المقام على آخر دونه في القبح صحت التوبة وان كان مساويا له في القبح او اشنع لم تصح مثال الاول التوبة من الزنا بزانية محرم مع الاقامة على الزنا بالاجنبية وكان يندم على فذف ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ومن مقيم على قذف افراد خليفة ما حتى او على شتم الصحابة ومن مقيم على بعض انواع الزنا والقمار والعصاة وكالتوبة من الزنى مع الشرب والبقاء مصرا مع الاقامة على الزنا بالاجنبية وكان يندم على شرب عشر مدى او مثلثة والمسكر وكالندم على تناول الطعام دون البعض وكالندم على الزنى بامراة بعينها ولم يندم على الزنى بغيرها واما ما ذكر المزني من عزم صحة التوبة من الباقي مع الاصرار على البعض فمبني لما اشتملت عليه التوبة من التناقض وهو ان الندم ضد العزم ومثله المزني بالتائب عن قتل النفس على العمد والاحلاف مع الاصرار على قتل المحرم ومثاله السهل الكل بناء فضه السهل الجزء والمراد بالمثل ما كان من نوع القبح الغير تابع منهم وآخر ذا بال النوع كلها متماثلة قوله رد المظالم لازم يشترط للتوبة التوبة على امره ان المعصيتين تصح مع المقام على اخرى لا يشترط رد المظالم في التوبة عن الظلم وبعض المظالم التي لا يشترط ردها فائدة منها وتعلق الزكوة بالعين جزء عوضه ليس بشرط لصحة التوبة وهذا كما اذا غصب شيئا الا ان المغصوب يوجب عليه عزم العود فمنع العود من

معصية فتكون التوبة عنها توبة عن الغضب وإن قلنا
كان الشيء والمغضوب فيما يبقى فلا تصح التوبة مع بقاء المغضوب
إذ لا يتحقق الندم على الغضب حينئذ وهكذا الإفساد والمظالم وغيرها
ولعل المؤلف تبع الإحياء والمواقف فإنه ذكر أن المظالم التي يتسبب
الإنسان فيها كالغصب والقتل وإتلاف السبيل التي يقع بها التسبب لم تتناولها
المؤلف حذو المسألة على المسألة السابقة نظرا إلى أن الغاصب إذا أعرض
المغضوب فيجب عليه العوض وامتنع من دفعه فإن الندم لا يصح من
نوع الغضب وكذا القتل على ما اقتضاه في المسألة السابقة انتهى المراد
وأما المظالم فإن عدم الإفساد فلم يصح التوبة إلا بالندم والقتل فإن
الغاصب من تحقق التسبب من نوع القتل بالقتل منهما من الجانبين فالقتل
القتل والغضب فيدخل فقوله كذا الذكر للندم هما فيدركه في بعضه
أنه ما يبقى كما في التوبة ذكر الندم إلى انتهى المنتهى للندم على الذنب
المتوب منه وهذا مذهب أهل السنة ومعنى كما المعتزلة أن يريد الندم
على الذنب المتوب منه في جميع الأوقات ويدل على صحة ما قلنا
أن النادم إذا لم يضر بعضه ما ذهب التحزن فوجد كذا ذا الندم
في تلك البلاد أن النفع إقدام الأمر الثابت فقام ما شرعا طرأ العقل كما
الإيمان وكان التائب من حيث لا يعلم وقد يكون من استدامة الندم
بأن الخروج المتوب إليه من وقت مضى إقدام الحرمين الإجماع على أنه يجب الاستدامة
وتوبة صحت على المطلوب ٥٥ وانتفضت بالعود للذنوب
أبطله القاضي بعاد الحوب ٥ وخالف الإمام ومعتزلة صواب
على الفور نقض تحريد الندم ٥ بعوده للذنب أو قف عزم
كذا لهما بالترك كار للذنب الختم ٥ عشراه بكر بالملام جزم
وبالتماح القلب لا الخواطر ٥ جبري به أبو المعالي

نسخة ان من تاب

يعني اذا مات قبل نقض التوبة لم يعذب ذلك بمعصية التوبة الماضية
على المعتمد وذهب الى تعذيبه بتلك المعاودة قال الله تعالى انه
توابا ومتوبا صيغة مبالغة تطلق الا على من اتى التوبة وهو الحق
قال ص من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة فهو كما قال الامام الحرمين
والجمهور وخالف القاضي ابو بكر وقال ان تذكر توبته اولا وهو مواخذ
بذلك الذنب الذي تاب منه والصحيح اولا وهو اختيار الشيخ الشخص فمن
يقدم على زنا ثم يتوب ثم يعود ثم يتوب وهلم جرا فهو من حيل الذي
حل له التوبة كلما تكررت منه عبادة وليس من شأنه ان يحبط بها جملة العبادة
الماضية بها وقت هذه المعصية او وقت اخر بل عاقبته انه اذا ارتكب
ذلك الذنب في ثالثة وجب عليه توبة اخرى منه واحتج القاضي
بقوله تعالى الا الذين تابوا واصلحوا ويسموا الآية فقوله ويسموا المراد
به استصحاب حال التوبة والجواب ان المراد الذي غلب على الظن دوامها على
الدوام بدليل قوله تعالى اما الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا اذ
معناه استصحاب حال الاقرار فقوله على الفور نقض الشخص ما من تمام
قول الامام وعبارته اي التوبة الاولى صحيحة فلا يجب على الماضي
ان يتوب من الذنب الاول ولا يجب تجديد الندم على عفو ذلك الذنب
الاول او عزمه على ان يعود وعلل بناء على ان العزم على المعصية
معصية وهو قول القاضي وعليه المحققون كما سيأتي قوله كذا
بالتذكار للذنب الخمس البيتين ضمن الخمس يعود على الندم يعني انه
يجب على التائب عند القاضي ابو بكر تجديد الندم كلما ذكر المعصية
وهو قول الا على بن المعتز لنا وبسموا اتبع بذكر ما وقع اي ما
معنى الاصلاح فاذا لم يفعل فاته ذلك المعصية جديدة وهو ضعيف ذلك
امام الحرمين الاله يتذكر المعصية مستشعرا انها وقعت اما اذا غفل عن

ان استمراره فی الذنب لا یجب علیه وجه القاضی انه لو لم یندم علیها
لکان مستصغرا لها او فرحا وهو الجهل وهو الی اضرار وجعل عدم الندم
قال ان اعلم فی قلبه نظر اذ ما یبعثه ان یندم لم اره اذکی الذنب اعرض
عنه ولم یعزم علی ان لا یعود الیه فرقا بینهما فلا یلزم انه لا یجب
علیه استمراره الندم والاستصحاب ذکره جمهور وهو قلت
وحاصل جوابه ان الاعلام منع الملازمة وانه لا یلزم من عدم تجدد الندم
فبقوة الاستمرار والبقاء وهو ظاهر
وذکر الذنب الذی النفوس تمس منهما عارض المحبوبین
مجازا لما حدث النفس والهم معنی العزم وقوله لیصمم
فالعزم هو مذهب المحققین منه اخذ فیه وقوله الی ان یفعل
ما قبله یعنی منه اخذ فیه وهو ما ذهب الیه مطلقا
ان قلت قوله الاعراب مثل الفعل او الواو ذنب مطلق فما دخل
قلت قوله الی هنا فی الاعراض وقوله فلا استمرار اذ ان
ما یقع بالنفس من الغضبة وراتب الواو الی الهاجس وهو ما یلقی علیها
وما هو اخذ فیه اعنی الاول لانه لیس من فعل العبد وانما هو وارد ما یستدرک
وجعل الدافنة الخالی وهو جریانه منها وهو مرفوع ایضا الدال
علی النفس وهو قوله ذو مثل یفعل فی الحال او هو مرفوع ایضا
لقوله علیه السلام اه الله تجاوز لامتی ما حدثت به انفسها ما لم
تتکلم او تعمل الرابعة الهم وهو قصد الفعل وهو مرفوع ایضا لقوله
تعالی او همت کما یقتضیه الآیة وقوله ثانیة هو اخذ الهم فکل الله ولیهما
وقوله علیه السلام من هم بسیئة فلم یعملها لم تکتب علیه وهو مذکر
المرتبة تقتضی الحسنة والسیئة فان الحسنة تکتب له والسیئة
لا تکتب علیه بخلاف الثانیة الاول فانه ما بقی تکتب علیه فقراء واعوذ با

منها

٩٧٣

الخاتمة

إنما يستحق العزم وصوفوه الفصيد والجزم به فعال بعضهم متروك الاشياء
المتفق منه والحتى نقل الجوفيين المؤاخذة به لقوله عليه الصلاة و
السلام اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار
قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه كان حريصا على
قتل اخيه وحمل قال ابو المؤاخذة الفاضل ابو يعلى هذا في الامر العام
المشترك وامثل العلم من الجوهراه والحرص على ما ذهب اليه الفاضل
ابو بكر انهم قالوا اذا هم بالمعصية ولم يفعلها ولم يعزم عليها ولم
يهم بها ونواها انه لم يعملها ولم يعزم عليها فالجميع يمحى عنه ويثاب
عليه كما يثاب لو فعلها كتبت له حسنة على ما جاء به الخبر ولم يؤاخذ بها
من جزاء مضارة كما انها خواطر النفس وحديث نفسه لا مؤاخذة بالشرع
به ذا لم يعزم ويضيفا نه خواطر حسنة فقوله ذا لم يعزم مطلب لا مشارة
للاتفاق اذ لا تواخذ ثابت في مطلبه اذ مطلب ما قبل العزم ومطلبه
هو حكمه المطلوب المجزوم عنه الخلاف اسم المضمر على المفعول و
وضع على حذف حذف اذ في مطلبه فقوله اذ قلت التبيين اذ ان قلت
هل العزم على المعصية يتناول من ترك المعصية في الصغر والكبر والى
الخفاء والعظم فالعازم على الزنى مثلا يلزم ان الزاني ويؤاخذ
بما يؤاخذ به الزاني والعزم مطلق ذنب وسيئة اخرى وليس حكم الذنب
الذي عزم عليه فالجواب ان الفاضل ابا بكر ذهب في الخلاف الى
ان يتناول العزم متناول المعزوم عليه واما غيره يجزم بانه يمحى بفعل المعزوم
عليه وانه مطلق سيئة لانه المعصية التي عزم عليها ونواها ولم
ازهر المشائخ يمحى هذا النظر وقد مر من كلام عبد الله ان الهم يعني
العزم على الفعل والمؤاخذة به يكتب سيئة وليست السيئة التي بدا
ونواها لانه لم يعملها وهو كما انه قطعه عنها فالجميع يمحى فضل الله تعالى

وبه ورد بناه وقصد اه بذكره قوله فقد عنت لواحد من تمام الجزء ومن
الواقين تحرى ذ نعته الاداب ٥

عنت لواحد يعفر غنى ٥ ... او عنفى يسيبى ذا بشيخ ٥
على الشيوخ ٥ ... بكشب او بغى بحبشر ٥
وهى البلوغ العقل والحرية ٥ ... ذكورة من فاخر وانوثة
والشيخ والبعض والاداب ٥ ... كفاية وفقه فرائض ٥
والعلم اجتماع العدالة ٥ ... وورع وهيئة الجلاب

قال ذ نعته الاداب فهو وله اى امام المعتنى بهذا الفن ما نظمه الكفى به شيخا له
فشرح منهما بغى فكشبه وازبعة منهما فكشبه فاما الشرح الغبى
المكشبه بمعنى البحث والكفاية والعلم والورع فقوله عنت لواحد
يعفر غنى هذا هو فلوعاه ذ الغا الغبى واحدا وهو مذهب الشيخ ا
والقاضى والامام اعنى ان امامنا قد يعفر ممن يصلح لهذا يعفر وصل واحد
من اصل الخلو والعفر اذا اداه عما ما بالكتاب والسنة مرضوفا
بالعقل والورع والنجربة والدليل على ذ الغا اجماع اصل الجواز
على اقامة من يعفر اه بدله وغنى وقد يعتنى عبد رضى على وجه المسئلة
اقوال اخر مذكورة بالشرح فقوله على الشيوخ بهما المعتنى
ضمن التشبيه عايد على العامد والمعهود له واما العافر فيساوى
فى لحنه واشار بقوله بكشب او بغى الى ان وضاب الغبى قد يكون
اكتسابا بما تعتنى واه مختلف بغى اكتساب كما اذا اجتمع على العدالة
الا من جعل على شيء من فوضاب الكمال فقد اتى بعد وصيلة فيه
وغفر مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم اشبع عبد الغنى
بخصلتين جعله الله عليهن وهما الحلم والاناة وقد ذكره المؤلف اشار
بقوله بكشب او بغى الى تفسير الشيوخ الى مكشبة وبغى منا قد ذكره

او التفصيل وهو المراد هنا بقرينة المقام وارشاد بقوله عمت فوائده
الى اتحاد الاقلام وانه لا يتعدد وسيأتي الكلام عليه وذكر المؤلف
النسخ والبيض والكلام وكيف لم يذكرها من نسخ وله الامام
وقد ذكر الشيخ ابن عرفة الاجماع على نسخ لحيتها انتزاع ونصه الجزار
والنفض البرغي المانع من النطق الكلي المبتوس من زواله كما جزم
بوجب خلعه واوجب تغييبي نظرا للعمى والخرس والصمم في وجوب
خلعه بزلق فالتمذاء اي لم يمكنه المشي والقراءة وبيتنع تقويمه
ازقاقا وقد ثبت زجاء وقبراء وقال بعض العلماء يخلع وقد مشى
اخره بقدمه ورجليه بيمنى وجوب خلعه خلاف النفي والمراد بالنفقة
الشاهرة وبالدعاية الى اي والسياسة قوله ومتينة الجلالة
الظاهر انه تكميل للبنت لا نفي لم زايد يحمل ما قبله لانه اوطأ في
المتقدم فتستلزم كونه مميزا اذ المروءة والعدالة وقد يكون اشارة
الى سلامة الاعضاء

بوجبت اقامة الموصوف ... لتهمة والاقرب المغفور
وذا الحاكم يختص بالاسلام ... يجمع مثله بغير المسلم
وكل من كان على فاسق دون ... الجاني عليه خلاف يبرى
والاقرب الاول بذا الوجه ... انه محصل المطلوب

يعني انه متى توفرت فيهم الشروط السابقة وجب اقامتهم والحاكم
وان لم يكن افضل مثلها فانه مقدم لخبر الناعلى الصحيح او فذ يكون
المساوي والمفضول اعرف بمصالح الامة ومفاسدها وافقر على
القيام بواجبها خصوصا اذا اداه نصب الفاضل المفضول ودفع
للشر وابعد عن اثارة الفتنة قوله لتهمة والامر بالمعروف يعني
انه قد يؤدي اقامة الحاكم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاصلح

او مزاير

فوائد الكلام وإنه كتب إلى هذا فجمعنا ومن تفاصيل الوجوه هذا الكلام
قلص عبيس لذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوجدنا أهل الكلام
إنما يسمونه التعريف إلى غير ذلك من ألقاب المعتزلة قال الشيخ أبو
عمرو رحمه الله وقد ذكرنا هذا وأجبناه لغاية ما يمكن أن يقال من
الوجوه فيما هو فرض على الجميع الإلمام والاجتهاد التكليف بهما
بالوجوب بل هو على التراخي فإنما جميعا مع الأمر والتكليف بهما
كيفيته وهو أن يعرفه تعريفا عليه الأمر وإنما يتعلقان بما وقع
الأمر الشرعي وقد ذكرنا حكم التكليف بهما والوجوب والحرمان
والمندوب وإن وقفنا على الأمر ليتوقفوا القاضي والإمام ابن يونس
كونه مندوبا وإن قال قد يرد الأمر وجوبا فقول هذا يختص
بالإمام البيضاوي قال الشعراني المسلم في الصدر الأول وبعده
بالأمر والمعروف هو المنكر من غير فيكفي منه واحد والتوقف
على الأمر وعلم أنه لا يختص بالوجوب بل يجوز إحداث البيعة بالقول وإنه
أن يقبل الكبار إذا الإمام الأمر الحق نصب القتال وهو معنى الشلاح ورجح
بالشلاح حذرا من الفتنة فقد ذكر الإمام الحرمين فقول ابن والأمر
الوجوب الوجوب النهي هذا قول ابن الحاج الفاسي

• وعلى من هو عليه الفرض جمع بالإمام جميع الحذر •

قال الشارح رحمه الله قال ابن الحاج إلى أنه إنما يتوجه الوجوب على
فرد الفرد فيتوجه على الجماعة أسقط من وجوبه على من قام به
ووجوبه على الباقي بسبب المسموع الفعل أسقط منه على من قام به
جاء الإنسان ممتثلا بالفرض فإذا جاء وجب التعيين عليه وإذا فرض
ضعف عنه الحاضر سقط عنه وجب التعيين إلى بالقول كما جاء الحديث
بالبيد فمحله التغيير ٥٠ موضع عنطة بما النبي ٥

النهي بالتغيير والتسكين اضعف ما جاء بالنهي
يعني ان التغيير بحسب ما يليق به ويطلق به يزول المنكر جميعا
وربما وقع تغييره على الوجه الاكمل المتوخى كما قلنا اذ هي
للافعول او بغلبة على يمنى مما والتغيير باليد اقوى يليه ان الباطل
ويزيل الحق وينتزع المغصوب من الغاصب فوقوع الباء خاص من
التغيير باليد وتفسيره النهي بالقول بعظ وعنف وعنف الى الحق
فاء خاص من التغيير بالقول فتفسيره النهي بالقول وهو اضعف
مراتب التغيير فوقف فالمراد الذي عليه كل من قرأ منكم منكرا فليغيره
بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف
الايمان ○ وحكمه الوقوف على الكبائر ○
اي التغيير فرض كفاية اذا قام به كل صنف من هذه الاصناف سقط الفرض
عن الباقي فعلم ان نصب الامر تغيير عليه فيتغير بما يتعلق
بجفوف الله من غير بحث وتجسس وبما يتعلق بجفوف العباد
على وجه العفو كطلب المدعاة المرعى وتعدي الجار وجدار
الجار يحتسب اذا استند جداره جاز الحق وعلى العفو اذا اداه فيقال
كتعطيل نهر القطر والمدار امر ومنه فغفوا الخ
فلي وكره ثلاثة بالغا ○
العلم بالمنكر والمغفور ○ والظن باقاء المعصية
بلا اذى وكره الواجب ○ يعني ان وجوب الجواز للمطلوب
والاذى من جميع من استقر الذكر ○ كقتل وضرب وضياع الخبر
والنفس من ضرب وحبس الشهادة ○ مع التغيير مع السلامة
يعني ان شرط التغيير ثلاثة العلم وكون الزجاجة والاذى من منكر
الصدور اما اول فالدليل فلي كان وجوب الجواز والدليل على الوجوب

شامل لابن عقيل فإنه قال الأول المعرب وما يشبهه والثاني المبني وما يشبهه ولا يخفى عليك ما في
ولو كان قد سبقه إلى ذلك على متفاوت الدواعي التي عفا الله عنها لكن السياق يأبى التمني
عن الفعل واجب والاشتغال بأحد الواجبين لا يمنع وجوب فعل الآخر ولو كان
معه الفعل غلبة الظن بإجابته

وتلزم الطاعات بالشفاعة لغلبة بوارق نوال ما سئل
بفضل الله يجب على أن يعينه كما عنه الإمام عبد القاهر وتجب إذا أحاط ذا الجاه
مشتغلا بإبرامها على وفق الشرع أما لو قال عند القيام للشروع بالطاعة
مخلوق في غضبة أخالف وبالله الدلال على المثال

وعفو ما لا ينبغي لا يجوز ... والصفح واجب به يجوز
قال الإمام المازري ولا يجوز عفو المبعة لما فيه من عضض وإعيرة وفيه
بعض الاضطراب إلى أنه إذا اشتد عفو الإسلام وكان عفو الإمام
لا يصل إليه حتى الإمام وتدبيره يجوز أن ينصب له الإمام الأخير القسمي قال
أبو عبد الله المازري وغيره إذا أبو بكر خليفتين واشتغلوا الأخير منهما
يدل على أن نسي لها العزم وعدم التدبر وكان الشيخ يقول أن
هذا الشيء إنما هو بحسب الأحداث فلو بعد موضع أحلام حتى لا يتوقع
حكمه في بعض الأقطار البعيدة جاز نصبه بخلاف هذا القطر القسمي قوله
يضبه الشيخ ابن عقيل فعل لم والصفح فاعل جملة حالية من فاعل
يجوز وعفو عائد على عفو ما لا ينبغي والصفح الفعلي فعل له يجوز
أي بصفح آخر وعفو الضمير على تعدد الفعل المؤخر من التفسير
بالحال والتاء على هذا التشبيه أي يجوز عفو ما لا ينبغي بشبيه تعدد
الفعل وعلى الاحتمال الأول تكون التاء لتأنيث جنية ولا يعود الضمير على
المنطوق وهو الصفح المؤخر بل يكون فيه واحد مما فيه من التنافي
ويجوز أن يكون بالحاء المهملة أي بالصفح الواجب يجوز الواجب

وزمن البداءة بالتنزيل ٥ والنهي عن الشيء يدل
في أصول الفقه أو الجواب ٥ نهي عن الفعل إلا مرقات
قال الشيخ ابن عرفة قال المازري ومن متعلق أخذه وجعفت كما عنه وأتباعه
بالاجتهاد وفرضه فيما ليس بمعصية فإن تعين فعله بقي واضح
خلع ويمنع عنه كالاغتسال وإن وعلا لإيهام يطلع وإه فاتل فعرفنا وإن يتبع
أيهما فعلى تكليف يخلع وعلى تفسيقه بخلعه إن أفكر ذوه إن أفتى دواء
وكشب حرم من مبتدأ الأوفى خلعه وإه تعين ثم بعشيق كالى في وشب
أنحى وإه قد على خلعه ذوه يشفع وما وإه كشب حرم وفي وجوبه
أول قولي الشيخ وإنما فعما مع كبني من أهل السنة والخوارج
مستقرا بالاعادة قلت وهو قول ابن عمر بعدم الخروج من وابنة
بني وبين جيش الحرة حسبهما وكم مسلم بحجيتهم والأول قول عبد الله بن
الزبير بالفتنة فيما ذكر المؤرخون فقوله وإن وعلى بعشق الاغتفاء
السيف إذ وإه كما عليه بعشق بالاغتفاء وكاه يقتل مثلا وذعاع
ذا الحاء في قلع البدعة قوله يخلع فإن فاتل فرقل بعض المراد وهو
خلعه أو تكون اللام بمعنى الحاء بمعنى أم قتله الحواء بعض الحراد
قوله كعشقه أي بالجارحة والمعنى أنه اختلف في خلع الفاسق بالاغتفاء
بالاغتفاء إذا لم يترتب على خلعه ما اختلف في الفاسق بالجارحة
قوله وعدم امتناعه راجع إليهما معا والضمير عائد على
الاختلاف يعني أن الخلاف في الخلع هيئ وكون مستقلا لا يؤدي إلى
القتال أو إثارة الفتنة أما إن أدى إلى ذلك فلا نزاع على منع
الخلع لوجوب إزالة باعث الضرر فقوله لم يقوى الثبت
تأكيد لما قبله لعدم من قوله وعدم امتناعه قوله مثل كشفان
جاني بالمرج البيشر المرج القتل وهو متعلق بمحذوف وهو مثل الحاء

قتاله

خلع

اللهم صل على سيدنا

إذا إنما يتعقد نظام فلا يمنع للقيام إذا قام وقت خلع النداس عن الإمام
جلسا أو منكما وإما إذا أذن غير إقامة معتمد إليه أو مفقود له وكما هو
مخلعه فإنه يمنع الإذن يتوقى كما مر وإما إذا جاز فلا يجوز القيام عليه
والواجب أن يصغي كما دلت عليه أحاديث وأقوال السلف وكلامهم
أنه إنما يجوز القيام بشرطه بكسر عند بدو من قتل أن لا جميعه اعتماد أحد
القولين الشهابيين وهو الصحيح وقول جمهور القيام أو والصحيح وهو
المتكلمين كما نقل القاضي عياض نظم أكمل الفقه وأظهر في بطلانه البيتين
مذاق ابن السباع بين قول القاضي وأتى بهم بطلانه نظام فمن على الخلاف
والقيام عند ذا الإذاعة الذم أو بطلانه حتى يلي في قوله فيجانس
واو لا نظام في منكم وإلى النبي صلى الله عليه وسلم لما في حديث
في قوله استمع والصمت رواه جلدوا النهي لما وأغفوا قالا وقوله استمع
والصمت رواه كما عند أو قوله الصمت ولو عبس بعد نظام في قوله
الصمت فانصتوا الصلاة ولم يتموا غير المعروف وبأمروا بالمنكر ولم يحرموا
خلافا وجلوا غرا فإنما قوله إلى قبل السنن وعين التقيد عنه ضمنا أو يتضمنه على قول
القاضي إذ كره وتابعيه فإذن الخطابة على نظيمة منهي عنها والقيام
عليهم استمع الخطاب فلا يجوز بحال وعبر من المؤلف والله أعلم على مسلك
التنزيه للطلاب بالتقوى في أنواع العلم والله الموفق جاء النهي
عن قتال نظيمة والقيام عليهم كقوله صلى الله عليه وسلم ستكون
أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع
قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما صلوا وأيضا ما ذكر المؤلف متنازع
فيه والصحيح الإقدام على تغيير والغرض أن مع تنازع ابن الحاجب أن الأمر
بالشيء ليس عين النهي عن ضده وما يتضمنه فسوله لمن الأمر بالشيء
أيجب والأمر بالطاعة وكون الشيء واجبا عين الضد واجبا والنهي عن

قال الشيخ الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم لعمر ثم
لعثمان ثم لعلي رضي الله عنهم وقد اذا ان الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة واستخلفوا ابا بكر
بعد المنازعة والمشاورة على خلافته ابا بكر رضي الله عنه فاجمعوا
على ذلك وبايعه علي رضي الله عنه على راس الستة اشهر بعد توفي
فاطمة فكان تاخر علي عن بيعة ابي بكر الصديق رضي الله عنه
كما نازعه معاوية واحتج عليهم لو كان بعهد فنص كما زعمت
الشيعة وكيف يتصور ذهول الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
على البطلان وقد النص الوارد فما ابادي لما ليس من حيلته وقد علموا
واقلي عليه كتابه عمر له علي رضي الله عنه فلما كتب عنه الصحيفة واخرجها
للناس واقرهم اياه فبايعوا منه بالصحيفة فبايعوا حتى مضى بعلي رضي الله
عنه وقد اربعة ممن بيعوا ابا بكر عمر رضي الله عنه وبالجملة فرغ
انا تفاق على خلافته ثم استشهد وقد الخلافة شورى بين ستة عثمان
وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن ابي وقاص رضي
الله عنهم ثم بعوض امر جملتهم الى عبد الرحمن بن عوف فرضوا بحكمه
واختار عثمان رضي الله عنه وبايعه بعض من الصحابة فبايعوه
وانقاد قوله وافعاله وفعوا ميه وضلوا معه الجمع والاعياد ثم استشهد
عثمان رضي الله عنه والمسئول منه مقبول الخلافة وبايعه لما كان ابو
افضل اهل عصره واولاهم بالخلافة وما وقع من الخارجين والخوارج لم يكن
عن نزاع في خلافته وما وقع من اهل الصفين اهل الشيعة واهل السنة واوغاد
كل من العرب بغير النص بل ان ظهر له وراى ادلة الشيعة والخوارج من الجانبين
فيكون هو المطلوب ان الله تعالى **قوله** والنزاع بالصفين بل النزاع بعضهم
بالنزاع عمر وبالعهد عهد ابو بكر اليه بالخلافة وقد عهد اليه

(ط) بكاء اجماعا

ابو بكر لم يمض جماعة من المهاجرين والانصار ولم يبق منهم احد فيكون
وقد بلغ الخبر من لم يمض ولم يسمع عن احد منهم انه انكر ذلك فكان اجماعا
فقوله ولا العفو اولا الثالث ورابع الثالث عثمان والى رابع علي والمعنى ان
اقامتهما فيتفق بعفو اهل الحل والعقد واختيارهما علي فلم يختار على
العفو ليشير الى الجواب عن العفو اهل الاختيار بالعفو الاختلاف قال الزمخشري
الهادي واما عثمان رضي الله عنه فخلافته صحيحة وقتلته مستحقة
لما سنعت عليه انه حمى الحمى وجعل الامارة في العقاء وآوى الحكم بن
النبي صلى الله عليه وسلم وفرق على العلماء الخمس من مال الله ولم يأخذ
فاستحق به وما عمر رحمه الله بوجب ازالة ذمه وفرق وجب المعنى انه فيه وفي
قتله ومن امن جنايته بالاثار وقتله وجوبهم الى ان اضطروا الى ان اتهم عن تاويله
واتباع العلماء به مستمسكا بهما قوله لو وجد النص على علي النبيين
فصرحا الى على الشيعة في قولهم ان عليا اعني بالامامة من الخلفاء الثلاثة
بل انما طلبوا امامتهم وفرضوا فيهم وزعموا انه جاء نص صريح عن النبي
صلى الله عليه وسلم نصوص جلية على خلافة علي وتقدمه الفاضل
فيقول لو وجد نص على ان امامة من لعلي لكان ابو بكر وعمر وعثمان يخفي
وضيعه الدين والدنيا قال الحاكم فالمعدوم مثله حياة الملازمة اي النص
لو وجد لكان كالمعلوم او مغلوبا واحاد الصحابة لكثرتهم مما تتوفر الدواعي
على نقله فكيف يخفى على ابي بكر وعمر وعثمان وهم يكونون بحثا وعلم
وشجاعة الخلافة عاصين مستحقين من على المعصية فكيف يعلم ويسلم
ثم يحمله بل يكون الكل فرحا به وسلامي الصحابة حيث رضوا بخلافة الثلاثة
ولم يعدوا منه انتقاضا على وجه الكل لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت
للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولغيرهم من الايات والاخبار
الدالة على فضلهم والثناء عليهم بالتعاون عموما والخلفاء

الازهر

في الوجود فقوله قبلها افضل اي امة النبي صلى الله عليه وسلم افضل الامم
وهو تاكيد لما قبله فقوله اصحابه وكلهم عدول افضلها السابقون اصحابه
فمتواترا فافضلها جميعا اي افضل امته وكلهم عدول الى اخره بيان
للمتواتر والجملة والمعنى ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم افضل
هذه الامة وانهم كلهم عدول بخلاف الامم فانه قد وقع جرحهم وعند الجمهور
جهال الصحابي يحمل على العدالة الى ان يتبين خلافه ومعنى العدالة عليه جمهور
العلماء والمحققون من اهل الاصول فقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت
للناس ونحوها يدل على ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم خير القرون
قرني وقوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وفي المسالة اقوال
اخر غير ما ذكر فالقول بانهم كغيرهم مما يبحث عن العدالة فيهم بالزكاة
والشهادة الا ان يكون لهم من العدالة ما فوق غيرهم فالتخصيص وضعيف
ذلك فقوله وشهد قرني والذي من الاية فقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم
على رسوله وعلى المؤمنين والمراد بهم كلهم التابعون وكما قال ابن عباس
وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الى اخره
الشعوري والاولى ثناؤه عليهم بالدين والمعرفة وكما قيل زهاده والثاني
ثناء عليهم بالقيام بوظائف العبادة واجتهادهم فيها ومنه قيل للدين
وقوله تعالى والسابقون الاولون الاية وقوله تعالى لقد رضي الله عن
المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الى غير ذلك من الايات ومن الاخبار
قوله عليه الصلاة والسلام لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل
جبل احدهم ذهبا ما بلغ مدا احدهم ولا نصيفه وقوله اني سالت ربي ان
لا اصحابي فلا يجتمعون على ضلالة وقوله من احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم
فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى
الله يوشك ان ياخذه وفي الاحاديث فيهم رضي الله عنهم عموما وخصوصا

البيت

الحق مزية فقط وقد ذكر جملة منها في النظم فقوله قيل بالوقف بينهم
في التفضيل لاختلاف الآثار واشتباه مثل المسألة اختلف الناس فيها
فقال مالك في المدونة لا يتعرض للتفضيل بينهم وقال الإمام كلاما ضابطه في الكبا
وقال الغزالي جوازا وبالتفضيل في الخلفاء وفضلت الخطابية عمر والراوندية
والشيعة عليا وفضل أهل السنة أبا بكر قال الإمام أبو منصور البغدادي
أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على الترتيب ثم الستة الباقون إلى
تمام العشرة ثم البدريون ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان وممن له
مزية أهل العقبتين من الأنصار وكذلك السابقون الأولون
واختلف فيهم فقيل من أهل القبلتين وقيل من أهل بيعة الرضوان
وقيل أهل بدر واختلف في عثمان وعلي فقيل هما على الترتيب فيهما
في الخلافة والفضل قاله الأشعري وقيل بالوقف والذي نحن عليه كالأول
فقيل إنه في المعروف من أفضل الناس بعد نبيهم فقال أبو بكر ثم عمر
أقرب إلى الناس ويسعه ممن بعض الأئمة أما فضل علي وعثمان
فقال ما أدركت أحدا ممن يقتدى به يفضل أحدهما على الآخر ولا جدال
المغاربة قريب منه واختلف في قول مالك فقيل متوقف على كلامه
وقيل إنه رجع عنه إلى التقديم الأول ويحتمل كونه من اقتدى به
لما رأى في زمانه من الاختلاف والتعصب حتى يجاوز القائلون منتهى
بالتفضيل علويين وعثمانيين ينسب بعضهم بعضا إلى ضلالة بسبب قوله بالتفضيل
بينهما لما للشيعة العلوية حتى اشتهر ومعنى التفضيل كثرة الثواب
ورفع الدرجة عند الله بغير سبب وإنما يختص بالفضل ولا يستدل
عليه بكثرة الطاعة الظاهرة إذ قد يكون اليسير من عمل الشيء
أكثر من الكثير الظاهر وإن كانت أعمال الظاهرة فيها فضل العلم
الخير بالتفضيل واختلف القائلون بالتفضيل فقيل قطعي وقال

الشيرة

الشيخ في ترتيب الفرض بالاجماع قوله والخلاف في القطع به والظن للشيخ والقاضي فيه لا توقف قبل القول بالقطع للشيخ ابي الحسين والقول بالظن للقاضي ابي بكر والاول قول الجماعة قوله او في بعض قوله الا واحدا ابو بكر وعمر ابن الخطاب والقول بالقطع بتفضيل ابي بكر على عمر وعمر على من عدل ابو بكر على روايته ابنا عمر وعمر قوله الفرقد ذكر الشيخ قوله يليهم بالفضل من التابعين التابعين البتة قيل الصحابة بالفضل من التابعين والصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وبشر الى اربع قال المحدثون في القرن خمسة اقوال وقد اختلف في المراد بقوله والقرن يليه فقال المغيرة بن سعد الصحابة والقرن يليه ابناؤهم والقرن يليه ابناء ابنائهم وقال الكلبي الصحابة ثم من رآهم ثم من رآهم قال الفلاسفة واختلف فيما فعل ذا من القرون مثل ما وقع في التفضيل ثم يفشو الجهل كذا في الصحاح وقد مضى ابن تشير الى ان مدى القرون الثلاثة هي التي تلاقت بالفضل والتعاون خاصة وقال الهروي كانت التعاون كذا في الصحاح في يوم القيامة واشتقاقه من ذا الى قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم كذا خرج الخفي للتفضيل او قيل وقد ذكر الثلاثة قوله عليه السلام ما من يوم الا والذي بعده شر منه وروي وكل عام هي ذلك وانما يشتق من بعيد او قريب وكذلك ابو عبيد الله ابن الجراح وكلام حسن في تعيين القرون الثلاثة واقتضيتها على ما بعده فلتاء في الشرح فلت واقتضيتها القرن الثاني على الثالث بالنسبة الى الجملة لا ازيد عليه بمعنى ان جملة القرن الثاني افضل من جملة الثالث وقد يكون بعض احاد الثالث افضل من بعض احاد الثاني كذلك واما القرن الاول وهم الصحابة فيفضل بعضهم على بعض بالنسبة

يلونهم

مثله

الى الجملة والاحاد وقيل بالنسبة الى الجملة فقط والمتبع انه يكون بعض الفاضلين
اقوى من بعض فقط فقد يقدم بعض الصحابة على الاول في الجمهور واختاره القاضي ابو
الفضل عياض وابن دقيق العيد وغيرهما وقال الامام فخر الدين الرازي وهذا عمل والذي
عليه ابو اسحق الشيرازي فقوله والاولى بالتفضيل اي بسبب مزيد الاجر
اه التفضيل بالاشتقاق والتفضيل بالتقدم بان قال وقد اختار
منه كلا من الفريقين فيما يفهم الفرق الثالث فقوله اختاره اي الفرق الثلاثة
اجتمعت بقطع الهمزة اي اقتضت تفضيله على ما دونها وكذا الباقي
الاول هذا اي على الثاني والثاني على الثالث والاخير اي الثالث فيما يفهم الفرق الثلاثة
هذا اشارة الى ما اشار اليه شيخي ابو عبد الله بن قداح

وما جرى للبعض من عثرة ... فذاك لاجتهاد او المغلوب
وخطأ الصواب بالاجتهاد ... وفاقه لم يلاق عناد
نص الرسول انه مجبور ... ما هو فاسق ولا مزور
من خلقه القطع فهو اغلب ... ان لم يقصر فهو منه مستلب
من خالف الحق من اهل الدين ... فسق او كفى بالتعيين
فصل المعروف منه مستثنى ... فكفره استلزم او الخطا بين
لا عذر فيه فالاجتهاد ... بالحق واجب بلا تعداد
ولا شعر ثوبهم المصبوغ ... بخلاف العوام بيم الحر والعبد
امنع الوقف للاجتهاد ... كل على الصواب والسداد
الشيخ والقاضي والاكثرون ... فذاك الصواب معتنون
والحق تابع الدليل المجتهد ... من الاصول فلا يبدا بمستند
يمنع التقليد في مجتهد ... قبل اجتهاد وعلى قاعد مجتهد

اشار بالابيات الثلاثة الاول الى ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله
عنهما الذي هو على احد منهما وكل اجتهد فرفع الله عنهما وعن الذين

وعائشة رضي الله عنهم لما قال الحاكم بالاجتهاد والتأويل
لا بالقطع والسنة وإن عليا أصاب في اجتهاده مصيب فمراده قولنا
قلنا المصيب واحد وهم معترفون بأن المصيب علي رضي الله تعالى عنه
هو منهما فتفرع من الضعف والسنة فلهذا قال أي على اجتهاد
وإنما على الصواب الذي هو القطع فقاوبته بخبر وبحر عن
زلة العالم وقد تتبعته فيما امتنع عليه الفعل الذي اختياري من
وقوع الخطأ بين وقوع الخطأ في اجتهاده فهو الذي قبل أي وكذا
خبر وبحر كلمته وإني بين وعلي رضي الله تعالى عنهم قوله
وقطعي الصواب بالاجتهاد وقطعي لم يستند إلى الحجة جملة فصل الأول
أنه ما جور قوله وخلفه له بلا اعتداد فيني خلفه عائد على
الحكم وضمير له عائد على الصواب ومنزل الشطر تأكيد لما
قبله وإشارة منزل اللام إلى قوله صلى الله عليه وسلم
إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر أي قوله
هو ما جور ومعذور إلى ومعناه أنه معذور بالعمل وما كلفني
به المقول كذلك أتباعا لما جور كقوله وإلى الحق منه أي معنى
ما جور وإلى بمعنى ما زوران ومثله ما ورد ت ولا تلتفت وفيما سلم
تلوين بالواو قوله من خلاف القطعي ممنوع أم أراد بالقطعي
الخمسة القطعي المقطوع به لكونه دليله قطعيا فالمصيب
في القطعيات واحد والا أولى إلى آخره اجتماع التفويض وفعل
زلة عدي وغيي زلة اجتماع عليه عمل بصاد بالحكم ممنوع وأقم
وإن بالغ في النظر فسواء كان معذورا عقليا كعدم وصول الدليل

عن ش

وخلف الى قوله الا وفيه عيدا كعادة الفرق فعادة اهل الاسلام كالعيد
كالعيد والنصارى يعظمون والفرق كما هو فرق فيشبه فيعظم
ويعاند وفي نسخ قول الجماعة والعيد وهما في البيضوي
قوله ان اريد بعض فيعود نسيان بعض منه يعود على الجناح
الذي يتضمنه خلاف وما يصح ان يعود على الكل والاشارة بهذا
الى وجه قائم مقام عدم عذرهم في النسيان وعلى فعلى الخطأ
في القطعيات اي فيقضي باجتهاده كما في المسائل القطعية اولانها
بينة ظاهرة لا تخفى على كل احد الا لمن يقضي باجتهاده وبالاجتهاد
لا اجتهاد في القطعيات فيصير بعيدا يعرفون الى بطلان قول
وصحة الكفر او في الضمان اول القول الى التضمين او على القول الجواز
بقرائن تعلق وقوله الخطأ القطعي نظر الى الواضح على فيقضي قول
وهذا في القطعيات التي اولتها واضحة واما الجزئية التي
دليلها قطعي وما كتبه فيقضي فيسيئا خطأ فقوله فيشفع
او كبقي بالتصغير فيقضي ان الخطأ في العقليات المصاب الذي
يشفع او الكفر معتبر فيما في الطنيات على القول ان المصيب
واحد فالخطأ يقضي معتبر قوله نص المرفوعة الثبت هو قوله
واخي كتاب الجماعة ويستثنا اهل الرأي مراده من الفرقة وهم
واه قالوا والا فقبلوا قوله ولا يشفعون هم المصيبون
لا يشفعون هم اهل السنة والجماعة فيشفعون في السنة
اهل الحشر لا يشفعون وفي مرة اول الكتاب وفي فيشفعون الذين
والمعتقد انه امام اهل السنة وفرع وصفه بل الخاتمة فقال

وهذه المسائل التي أفاد الجمع فيها وأما التي يكون فيها نقض
فالجمع قول الثلاثة الباقين المصيب منها واحد لا بعينه واه
ذو مشاهدة الغائب الجامع وقيل كل المجتهدين الذين قبلنا قال وهم
بني هم أو أخطأ فالغائب الجامع وإن لم يقض بخطئه واجتهاد قال بعض
المحققين والذي يقع عليه فعلي المذهب قولان أصحهما أنه باق واه قض
وإذا اجتهاد مجتهد آخر بالاتفاق قوله الثالث من الأصول بتعليق بطن
وإذا صول الأول قوله قالوا نعم يستثنى تفهيم للنبي قوله
يتبع التفهيم النبي يعني أما في قال وصفان لا اجتهاد وعلى أنه يجزم
عليه التفهيم فيما وقع له مخالفته لو وقوعه اجتهاد وكذا من أمته
متفق عليه أما كان اجتهاد وإن الحكم يجب عليه العمل بما ظنه وكذا
المفتي به ويجزم عليه التفهيم وإن لم يكن فيه اجتهاد وفيه مذاهب
أحدها وبه قال الحاكمي واقتضى عليه المؤلف أنه يجزم عليه التفهيم
لتمكنه من الاجتهاد والذي صحة اصل التعليم ولا يجوز العمل على
الأخير الحكم الذي بدل بما يجوز التفويض والتيمم وفيه أقوال أخر مذكر
فذكرها في الشرح فقول المؤلف قبل اجتهاد وفيه أنه يتبع
عليه التفهيم وبعد اجتهاد من باب أولى وفيه نظر الطرفين معلوم
مواقفته قوله على ذا يعتمد الإصابة بذا الذي لم اجتهادا وقدم
على عامله إذا وإذا الجحد وبالله تعالى التوفيق

فصل فيه خاتمة التصوف تما جرا له من التشوف
ختم كتابه بالتصوف كبعض المتأخرين ليكون التصوفي وختم نظم الورقات
خاتمة زاهي قوله تما جرى له من التشوف إذ الذكر أول الكتاب

بقوله وهو التصوف فكونوا منه ❊
علم به تصفية البواطن ❊ من كدورات النفس والمواطن
اذ التصوف علم يعرف به كيفية تصفية الباطن من كدورات النفس
اي بعض صفاتها المذمومة كالغل والحقد والحسد والغش
وكحب العلو وحب الثناء والكبر والرياء والغضب وترك بعض
والطمع والبخل وتعظيم الاغنياء والاستهانة بالفقراء وكذا
لان علم التصوف يطلع على العيب والعلاج وكيفية فيعلم التصوف
بتوسط اي قطع بعضها النفس والتي له عن اخلاقها المذمومة
وصفاتها الخبيثة حتى يتوسط بذلك الى تخلية القلب عن رذائل القلم
وتحليته بذكر مخالفة ❊
به وصفو الوجود للاخلاص ❊ روح العبادة بلا اختصاص
اي خلاص القلب اي القلب الطاهر بالفضل وهواه التي بين يطلع
القرب الى القدوس وتنبيه واي من قصص تخلوا واستعانا بمحبة
غير الناس او محبة مزج من اخلوا ومعنى من المعاني والنفي به
الى القدم وتاسيسا ان الوجود انما يحل القلب مزينا بالاخلاص على تعبوا
النفس وان كان العمل وكيفية العلاج حتى فحتى زمن اي بناء الجملة
والجنة فضل التصوف النفس واصلا بقوله روح العبادة بلا اختصاص
اي بسبب اختصاص العمل بالقلب تخلفه الى قول السيد ابن عطاء الله
ان اعمال صور وقالب وان روحها حتى وجود الاخلاص فيها فان الشيخ
ابو عبد الله محمد بن عباد فاخلاص كل عبد هو روح اعماله فبوجود
فبوجود ذلك يقوى حياتها وصحتها للقرب منها ويكون فيها

الفضيلة وهو الغنى والفقر أيهما وبعدم ذلك يكون متوقفا وشقوة كما عن
وقت فلم يختار وقد يكون أو ذلك أسبابا حاملة الأرواح وصورا بالمعاد
النهي وروح من كلام المؤلف يحتمل أن يكون حتى فيختار المحزون به الهم
روح العبادة ويحتمل أن يكون فيختار فيها فلا يستطاع ويختار أن يكون
بدلا من لم يستطاع فيكون مفعولا ثانيا واجب على المكلف
يعني أن علم التصوف فرض عين على كل مكلف ومعرفة الخواطر التي
لا ينفك عنها وهي النفس والشيطان يجب أن يتعلم فما يتخلص
به عن ذلك فإن الفرائض وحدة الله فكيف ما يجب عليه وقد قال
صلى الله عليه وسلم فإن هذا كان الفرض واجبا بقي عينا
وعن بعضهم فاشتغل كل من مفروضات أقوال الغزالي الذي والواجب
واحدا تما وتتبع مثل الذي المذكور وإن التمثيل فرض عين وما يلي
الأبعض حقوقه هذا معنى قوله أشباهها ومعرفة علاجها فإنه من لا
يعرف النفس يقع فيه والعلاج مكرر ومعرفة قابلة الشيء بضده
فكيف يتكلم دون معرفة السبب والمسبب فإن ذكر ذاته وقع
المذكور فإن من جهل شيئا وقع كثير الناس كما قد استغنى الأبا
لا يغني ... وتحصيله يكون ... المعرفة
المعرفة بكسر أي أو اشارة إلى الشيخ إذ تحصيل علم التصوف بمعنى
فلم قصاب بنفسه فيكون بالشيخ المعنى الذي يدعيه نفسه
وغفايا حفظهما قال الشيخ أبو عبد الله بن عباد ولا بد المريد
من الطي فوق صحبة شيخ عارف فيتخرج من قيادته نفسه
نفسه وتخلق من صفاته فليستسلم نفسه إليه ويلزم كما عنه وإلا

والا فيواو ...

خلقه بالرحمة والحمية والليث والى بنو سعنة الصفر والحلم والاغتمال والاد
الصفاية والى امنة واللغة والعطف والتأني والوفاء والسخاء والجود
والعيراء والبشاشة والنصيحة وسلامة الصدر والى جهينة والعامر الطاعة
والامانة الى عقال الاعتدال ضابطة السخاوة والحشمة والى هلال فلته
وتمامه الى المعنيان منها الذل اى يعني عنهما اليمن الصوفية وضد الفة
عنهم بالتخلي والتحلي اى التخلي عن الصفات المذمومة والتحلي بالصفات
المحمودة ويعني وحي عنهما الانقياد الى الكينة والتعليمة ومنها فصيغة التسلوم
الذي يعني وده بيد ايضا صح عن شيخ الحكم ٥ ٥ ٥
٥ واخر قل عدا الى ثم مذمومة ٥ مع الرضى عن نفسه المذمومة ٥
٥ تهدا الى ضي عنها تسل الفتح ٥ لفتح ما ثمنوه في بيل الفتح ٥
٥ تزدد قطع مسالك الوعنانيون ٥ وفي روح المعنوية وحسنانيون ٥
قال الشيخ ابن عطاء الله اى الحكمة المذكورة في النص قبل هذا اخذ
كل معضية وغفلة وشهوة الى ضي عن النفس واخل محل الطاعة ويقظة
وغفة قدم الى ضي عنهما قال الشيخ ابو عبد الله بن عباد الى ضي
عن النفس اخل بكل جميع الصفات المذمومة وعوض الى ضي عنهما اخل
الصفات المحمودة وقوله اتفق على هذا جميع العارفين واذ ذاك الفلوة
وذا الخلاة اى ضي عن النفس يوجب تغطية عيوبها ومساوئها ونقص
فيهما عشنا كما قبل ٥ وعبد الى ضي عن كل عيب كليلة ٥
وعدم الى ضي عن النفس على عكس هذا الاه العبد اذا اقدم نفسه
ويطلب عيوبها وما يغني لها تظهر له من الطاعة واذا نغيا دها
فيدا ء الشطح الزخر ٥ وما كن عني الشطح فتبقى المساويا ٥

من فرض في نفسه الشهوة واستدل بها ومن استشعر من نفسه انه
استولت عليه الغفلة وغلبت الغفلة بعض قلبه عن التعهد والمراعاة
فتوالى عليه فتشوش حينئذ وقوي على الشهوة على العبد وليس فيه
الم افيه والتدبير ما يزيد بعده ويفني ما يقتضي الشهوة فالبه
الى تسبيب ذلك ومن غلبته شهوته وقع في المعاصي واهمل
ذلك الخاطر رضا الى نفسه ولم يدفعه في حينه فيحتاج حينئذ
ولم يشتغل بها ومن هاهنا يدخل الغرض فتنبغي مقابلة اللطوارق وقوة
الغوارض بالبغضة والتنبيه بتذكر من قدمنا من فوائد الصوم ومنافعه
عند ذلك فيخمد نار الشهوة فلا تكون لها غلبة وقوة فيتصف
العبد حينئذ بصفة العفة واذا طارعه فاكاه متجنبا الى ما نهى
الله عنه محافظا على جميع ما امر به ومن امور معنى الخاشعين لله
عز وجل واما من زال عنه عزم رضاه من نفسه فاذن له فيه واوجب على
العبد من مغرفته بنفسه ويلزم من ذلك عدم الرضى ويفرد
تحقق العبد بمعرفة نفسه يصفو احواله ويتعلو اقدامه **قوله**
خلاء فاقتضى كلي يقول الفتح يتنبه عليه كلام ابي الحارث المنقول
النص الذي قبل هذا الموضع قوله والطريق الى هذا ان يدخل
يديه كما الخ اي **قوله** كقوله اقطع تسلي العلائق اي قطع
العبد تسلي ما يعوقه ويشغله عن الله تعالى كما يقول الفتح قبل
فهو ارادة لما فيه من تسلي فهو قبال على الله والتوجه اليه
وفض الهمة عليه فهو اقوى منه على التشاغل قال السيد
ابن عطاء الله الخروج من كل شيء ان تتفرغ من الشواغل ثم تتوجه

إليه وتقول عوا يعوا قمت حتى مال إليه قال الشيخ ابن عباد وهذا يخالفه اه قلت
قصر العوا جزو الشوا غل عن التوجه إلى الله تعالى وإلى جميل الثقة و
قال الواجب عليه إذا بادر إلى الخوف المعاوق مني بالعوا جزو الشوا غل على
كمن ترك ما قبل سبع وإلى الله عز وجل مني وعلى هذا فينبغي وما شرطوا الصفة جاز
انتظار الصفة بطلاقه قال الله عز وجل انبعوا جفاء ما وبقالا وقد
تفرع هذا المعنى عنه في قوله إذا لقاه زال عمل على وجود العراج من
زعوفا قال النفوس عوا زالت شوا غل على وقلة عوا يعوا قم فعن عمى
النعجة وإلى جميل وضع الجبراء كل الجزاء صحيفة شيخ الجلم وقال
إذا فتشا ذا بو القاسم الفشيني بعد اه وكي اه أول ما جنس إليه المجيد
النفوذ من جميع المعاصي قال ثم بعد هذا بعمل بعد هذا العلا جزو الشو
الشوا غل على بناء هذا الطريق على عراج المغلب وإذا أراد الحي وج
من العلا جزو عا وقها الحي وج من المال وإذا الغ الذي يميل به عن الحق وقم
يوجد مريد وعلى هذا الطرف صعد عقاوة من الثريا الحاج قد قلنا
العلا قة هي في جب إلى ما منه خرج **قوله** وإلى قبض الخطوة والخا بو
خطوك النفس فا يقابل الخفوق التي عليها وقد يكون الخط جليا
كما في المعصية وقد يكون خفيا كما في الطاعة ومن جمع ذا الخا على
إلى معنى النفس وقد سبق وإصلاح قبض الخلا يو إلى الخروج من الجلال
قال الأستاذ أبو القاسم إن العلام العصا يو قا فخرج من المال
فالواجب عليه الخروج من الجلال وإلا حظة الجلال مقطوعة عليه
وما لم يستو عنه المريد فيقول الخلق ورد مع ما يجيء منه شيء وبل الضن
إذا شيا وإليه فلا حظة النفس إذا لم يعين إذا شيا ف والتي ها به

ما فلا بس الناس عن مذل الحديث وهو بعد لم يصح فإذا رأوه فكيف يقع أن
به فخرج عنهم من الحلال واجب عليهم ما ذكرناه فإن الله عز وجل قال
وقال السيد ابن عطاء الله أو فيما وجدوه إذا رأى الحمول فما نبت فما
لم يذم الله تعالى فقال السيد ابن عطاء الله لا بشاء الله على الذي يدعي
التصوف واشتغل بالصفات الذميمة من أعظم حظوظ النفس التي ممنوعا منه
فيها وجاهدوا النفس فيما وقل تصوف نفس الذي يدعي الحاضرين
مذل المحظوظ وصحبة الجاه والمال وأين هذه من صفات الصوفية
التي هو طالب ناصح من شرح الحكم ويجب أن يكون كلامه
المؤلف إشارة إلى العزلة قال السيد ابن عطاء الله وانبعاث القلب شيئا
مثل عزلة يذم ما جاء فيها قال شيخي أبو عبد الله بن عطاء
مذل وإنما أفرد القلب وجمعه على الذي يدعو أفرد الضمير لقوله من
غلبة أو كلام الطبع عليه من صحبته الأضداد وهو فوجه مع المفرد
المعتاد وانقياده إلى هوى النفس وأنسه بعالم الحس وهو إذا
مذل الذي يرتقي من وصول كثيرة وأبلغها إلى الله وانبعاثها
العزلة عن الناس المحمودة بالعزلة فبعد العزلة فيتفيد الخاص
من تخالطه ما قبح في الطبع وما يأمن من دخول الأغيار عليه
بصحبته فيستلزم بذل الله المنتهي عن المعاصي التي يتعرض لها بالمخالطة
مثل الغيبة والمداهنة وإلى ذلك والتصنع ويحصل له بذل الله السلامة
من مساوئ الطبائع الذي دينه وإخلاص العزيمة ويستفيد أيضا
بذل الله صيانة دينه ونفسه من التعرض للخضوعات وأنواع
الشهوات والعتق قوام النفس قولها وقسما إلى آخره وهذا مذل

الثاني في تحصيل علوم الطالب اعظمها علم التفسير والادب
الثاني متعلق بالصفات المحمودة والاستاذ متصل لما من حصل له
علم التفسير وتاه بجامع الله بجلاله واقواله قال اصبهاني ابو نعيم
عبد الله بن عباد قرظ وبالله موفق عظيم في التصوف وقال البلاذ
قال ابو جعفر رضي الله عنه التصوف كله ادب اداب لكل وقت
ادب ولكل حال ادب ولكل مقام ادب جمع ذلك مع اداب قرظ وفاته
مبلغ الى حال ومن ضيع قرظ اداب جنب وبعد من حيث يظن القرب وهم دود
من حيث يرى يد الغيب وقال ابو عثمان الله نبز وهم فاعرف افعل
عملا فلفا واداب خفيا وقال ابو حفص الزم قرظ ادب كلامي وباطنا
بالاسطة واعدل الادب الكلامي الا عرف كلامي وما اصاد واعدل
قرظ ادب باطنا الا عرف باطنا وقال ذو النون المصري رضي الله
عنه اذا خرج الفتى يدرس حدث قرظ ادب قال ابو يزيد جمع من حيث جاء
وقال الثوري رضي الله عنه من لم يتاد ب للوقت فوقته
مقت وقال ابو العباس رضي الله عنه فضل الى قليل من الادب
احوج منا الى كثير من العلم وقيل لبعضهم بكم تستبيع الادب وقال
اشتت بستيع قرظ ادب وقيل لم ومن اداب قال التصوف فيه والاداب
اللازمة للمريد كافة هو كلامي وباطنه وواداب الكلامي تبع
للاداب الباطن وواداب الباطن هو التخلي بمحاسن قرظ خلاق كلها
هو اخذ بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الخير بين
ربه واحسن اداب امتي مكارم قرظ خلاق وقال خذ العفو وامر
بالعرف واعرض عن الجاهلين ولم يحصل الخير بعد تقوى الله

وتأييد الآبادي ياضية وانظر كلامه مع قول ابن قطلوبغا الله من جعل الخ
انه ليس في الأدلة الحكمة جمع وقيل عند
ص
علم اليقين يقتضي العبادة
عمل الذي فيه السعادة له
وضع المعبودية من علم اليقين من حقيقة عبودية الخ
اول مقام العوام المؤمنين والثانية الخواص المؤمنين
والثالثة الثالث من علم اليقين فالاول من خواص المخلصين
بتعجيل اضطلاع النهاية المضمونة والثاني الذين عندهم علم اليقين وعين
اليقين وحق اليقين والعبادة والمعبودية والعبودة فالازم نشأة
ابو القاسم القشيري وجد اقتداء وتقييم لما اضطلعوا عليه ومن ذا الحاصل
اليقين وعين اليقين وحق اليقين ومقام عباد الله ثلاثة علوم جلية فاليقين
هو العلم الذي لا يتبادر الى صاحبه ريب على مطلق العرب وما يطلق وضد
الحق سبحانه لعدم التوفيق فعلم اليقين هو اليقين وكذا الحال عين اليقين
نفس اليقين وهو اليقين ونفس نفس اليقين وعلم اليقين على موجب اضطلاع
اضطلاعهم كما قاله بعض لم الذي ماله وعين اليقين فاياك نعبد الهداية وحق
اليقين فاياك نستعين وعلم اليقين ازواج المفعول وعين اليقين
الاشباح العلوي وحق اليقين اشباح المعارف وقال السمعاني الاستشاء
انما على يقول العبودية اتم من العبادة فالاولا عبادة ثم عبودية فالثانية
فالعبادة للعوام من المؤمنين والعبودية للخواص والعبودة لخاص
الخواص وسمعته يقول العبادة لم لم علم اليقين والعبودية لم عين
اليقين والعبودة لمن لم حق اليقين وسمعته يقول العبادة لاشباح
الجاهدة والعبودية لازواج المكابدات والعبودة صفة اهل المشا

المشاهدات

صفاته التي لا يشاركه فيها
ولا اقتسام ولا مقارنة لغيره ○ هو كمال التفويض والخوف اليقين ○
وذلك يتبع توفيقه والبصر ○ ومن تعقل ومنه الشيء ○
محبته والخوف والرجاء ○ وبالرضى فارتفق الوجاء ○
يحصل من ذا الباب التوفيق ○ صدق العبودية بالتوفيق ○
قال الشيخ ابو طالب في كتاب القوت وقد ذكر المقامات التسع ومنه
المقامات التي ذكرناها من مقامات اليقين او قبلها التوبة الى جذاه
المقام من المحبة منوط ببغضه ببغض الخطى العبد حقيقة من
من احد من الخطى من قبل مقام خلا ومن زال خلا من شيء احد علم وكلها
مجموعة في ايمانه الخطى العبد حقيقة فالايمان حتى يكون مؤمنا
حقا يحتاج في قوله استشهد به على الله وكان ايمانه منبئ ومنتج
للاعمال وورد بعده يستشهد على الجمار بشيء او اوراج مكى الخطى
من جميعها على الاحوال وشهادة مشاهدة واما تقواه وتقواه القلوب
الغيب فالظاهر فالله كله الايمان بالله يستوجب العبد الجنة امنه من
الوعيد وعما اوعده من الوعيد ليستقيم توحيده باليقين كما قال الشافعي
ان الدين قال الوزير رضا الله عنهم اقتدوا بهؤلاء قال تعالى واستقيم كما امرت
اي قل ومن تاب معك ثم ان حد ما تاب منه من موالاة لنصح توبته
وتخلص فيكون نصوحا كما قال ما عندكم ينفد وما عند الله باق وقال
تعالى قرة اعين واتقني وقال تعالى وقني وله يتمم بخشوع دائم وكما قال
عبد من الى عبد بن لما ارجوه عن ابديهم وتزكوا وجاءوا الى ابيهم
زمنا واعيه ثم يتصل عما زمن عبد ليسعى زمنا كما قال تعالى وتواصوا

وقوله اضواء الحق وقد اضواء الصبح وقال تعالى ثم افاض قم افاض على
قاضيه عليه ليتم ما فاض له كما قال تعالى ما قوله الا ما امر الله واضيق وفاة
ضيق ما الا ما امر الله وما بكم من نعمة فمن الله واذا مسكم الضر فاليه تجئرون
ثم اذا خولناه نعمة منا قال انما اوتيته على علم عندي فالله يعطيه فيقطعه فيقول انما
كما قال تعالى وليئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه
ليئوس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب
السيئات عني انه لفرح فخور ويتوكل على من خافه فيسلم نفسه
اليه ويستسلم بين يديه له يقدم فيه بما احب لقوله تعالى وعلى
الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقوله تعالى نعم اجر العاملين الذين
صبروا وعلى ربهم يتوكلون ثم يرضى بما توكل عليه وعمن توكل اليه بعلمه
بحكمته البالغة وتدبيره المحكم لقوله تعالى رضي الله عنهم
ورضوا عنه ولقوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء
مرضات الله ثم يرضى بما رضي به ويرضى عنه اذ قد اختاره على ما
سواه واذا طاب حسبه لم يزل الا وطاب بدنه الا ما شاء الله فتشم
واحدا بعضها من قبح بغيض وذليلا كتاب الله الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ثم يرجع بعد مقام المحبة الى مقام

أن الضمير راجع إلى ما المسمى وليس إلى ضمير غاية إذ ليس المخصوص غاية وانظر
تمام كلامه في كتاب الحجة **قوله** فيحتمل ذلك إلى آخره الضمير في المعبود به
عائد إلى الغير وضمير وهو إلى عطاء قال الشيخ ابن عطاء الله عطاء
الغير ممن ليس له الضر والمعبودية والفقر يجتمعان في وجود
شخص فيهما بتي بالاختيار ٥ ففي الحديث عن الأفق الزاهر ٥
٥ مع فقره وفقه فقد اجتمع في الحديث المعبود الفقير ٥
قال الأستاذ أبو القاسم في رسالته وقيل المعبود بحق
الاختيار فيما يفعل والمختار قد يوصف بكونه معبودا بحق
التقرب وقيل معنى التقرب وهو إلى مسألة أيضا من أجل الضعف
التضرع والافتقار يجتمع في شخص واحد فيما من وقوع التضرع مبنيا
على كمال الفقر والتمسح بالعبد والافتقار والتضرع والذل
بالبعد والاختيار بحق التعرض والاختيار وقال الشيخ ابن
عطاء الله ارح نفسك من التدبير فما قام به غيرك عنك
لا تقوم به لنفسك قال الشيخ أبو عبد الله بن عباد التدبير ٥
الخلق أمور قيام على الوهم الذي ذهولا مذموم لأنه تعالى
قد تكفل لهم بذلك وقام به عنهم وطلب منهم أن يستريحوا فلو لم منهم
ويقوموا بحق عبوديته وتركوا بين يديه تكليفا فقط ومولاه يقوم
العبد لنفسه شغوفا بذكره علينا من أموره فيما له على ما قد ضمن
شمولته ومولاه ويدبر لها ما يليق بها من أحوال وأعمال ويتكفل
لذلك وقتها قبله ومن أتعب عظيم استعجاله لنفسه ولعل الذي
فاته ربما يقع بخلاف ظنه وقبل أن يعجل فيه من تحت العبودية

قد يسي

وفقه

ومضاعفة العكليع التي قوبيته ومنازعة الغدر وراضاعة العمى ما يحمل
الفاعل على تركه والاعتداد به وقطع موادها وانسابه قال ابن عبد الله
رضي الله عنه نزول التدبير والاختيار فانما يكون ذلك على الناس فيهم
وقال السيدي اقول الشيخ الشاذلي اذا كان ما قدر من التدبير قد قدروا الله
ان لا تقدروا فهذه المسألة اساءت ظن بعض القوم فلم من جهلة وكليلة ودمنة
فيصا طويلا وهي بيض واذا اقتضنا فيها على هذا الغدر التبسيط من التشبيه
لانه المراد وهذه الله اعلم هو هذا المعنى كما قاسمه التنوخي واضافه
التدبير الحسن فيه غاية الاحسان وفي باطنه فيه تجيف يستغني به عما
صنف في هذا الطريقة من ديوان مختصيلة تعين على كل مريد فيه انتهى
وقال ولكل امة على حكمة من جعل الذي يدان به تسبيه واداب وآداب ما ينبغي ان
يتسنى الى المريد من مفتضيات هذه الجملة التي لهذا المقام او المراد انه
يوحي لخالص له على شيء ومن اظهر عنه اخر على الله تعالى وتعالى التدبير مع
والتبع وبالجملة المراد انه لا يعتمد او يعتمد واما ينبغي ان لسانه جاد الشكوى
الى الخلق والعيب لما يرد من مراده او نقص في نظره مما يرى انه من الحق جاه خطي
بباله او جرى على لسانه فيه ومن ذلك قليله او رأى ان يستقل ذلك منه والله
التبصير عنه وليتعلم ان شاغله عن هذا الحال من اعظم الاحسان وافضل القربات
وذلك انه يدخله في مقامات الرضى ويوصله الى غاية النعيم والعطاء كما ان
توطينه به وقفا وقف به من اعظم البلاء والكبر وقعوده ويقوده ذلك الحال
تسخط او فرار والوقوع في دركات النار نعوذ بالله من ذلك الحاصل من
شرح الحكم وقال السيد ابن عطاء الله معصية اورثت ذلا وانكسارا
واقتيفا راغبي من طاعة اورثت عزا واستكبارا قال السيد

أي رضي والله أعلم في المعنى وليس المراد بالرضى نهايته إذ ليس للمخلوق غاية وانظر
تمام كلامه في كتاب المحبة **قوله** يحصل من ذلك أن الثبت الضرب والعبد
مطالب بالاعتبار صبر ومنة على مطلب قال الشيخ ابن عطاء الله مطالب
الغار مبني من الله الضرب والعبد مؤنة والعيال يحتاجون إلى مؤنة
فجمعهما بقي لها اختيار ٥ فمن أين لنا أن نعتني بتلك الفضول ٥
مع قلة وجدنا فيها ٥ ونحن إلى الله أحوج منا إلى الدنيا ٥
قال الأستاذ أبو القاسم رحمه الله في هذا الكلام العبودية في
الاختيار فيما يتولاه من المقدار وقيل من علامة العبودية في
التدبير عدم شهود التدبير وفي هذا إيضاح لما سهل الوصول
التصوف أن يتوفر على الحق ويسلم ما سوى ذلك التصوف مبني
على ثلاث خصال التمسك بالعفو والاقتداء بالتخلق والاقتداء
بالعمل والاهتداء في التعرف والاختيار وقال الشيخ ابن
عطاء الله الخ نفسها من التدبير فما فاز به غيرها عنها
الذي تفوز به نفسها قال الشيخ أبو عبد الله بن عطاء التدبير ٥
الخلق أمور قد تمام على القوم الخير وفعوله مذمومة لأنه الله تعالى
قد تكفل لهم بذلك وقام به عنهم وكلف منهم أن يعرفوا فلو لم منهم
وقفوا على عبوديته وركنوا إليه فكلفهم فقط ومتولاه يقدر
العبد لنفسه شغلا يكون عليهما من أمور دنياه على ما قد ضمن
شغله ومتولاه فيدبر لهما ما يليق بهما من أحوالهما وأعمالهما ويتكفل
لذلك وفتهما قبله ومن أتعب نفسه استعجالا لنفسه ولعل الذي
ما يقدر له يقع بغير تعب منه وقيل من تعب فيه فهو من تولى
العبودية

ومضاوة العكلي الى قوته وصانعة الفقر واضاعة الحزم ما يحمل
الغافل على تركه واجتنابه وقطع مواده واشباهه قال اسماعيل بن عبد الله
رضي الله عنه ذم التدبير ولا غنى بل انما يكره على التدابير فيتهم
وقال السيدي اقول الحسن الشاذلي اذا كان ولا بد من التدبير فدبروا الا
اذا تدبروا فاقوا مذل المسألة اسألكم بوجه الله من جلته وكليته ولا تكلوا
بها كلوا ولم يقل وانا اقتضاها بهما على مذل الفقر اليسير من التسبب
لاه المؤلف وحمه الله اقول مذل المعنى كما ناسمال التدبير واضافة
التدبير الحسن فيه غاية الاحسان وفي ما قاله ما فيه فيستغنى به عما
حشي به مذل الطريقة من ديوان متحصيلة فتعين على كل مريد فيه التمسك
وقال ولا دليل له على حكمه من جعل الذي يدل تسبب وكد وراى ما ينبغي ان
يتسبب الى يدر من مقتضيات مذل الجملة التي لخص لنا الغاية المؤلف ان
يوكل تخالي له على شيء ومن ذلك ان يعلم ان الله تعالى وتعالى التدبير فقد
والتبي وباحكامه المؤلف له في نفسه او غيره وان يشتغل بالشكوى
الى الخلق والعيب لما يواجه من فوات او نقص في نظره مما يراه ان يحق جاه خطي
بالله المؤلف على لسانه شيء ومن ذلك قلبيا وتراخي ان يستغفر منه والله
التقبض عنه وليتعلم ان تشاغله بذل الدنيا من اعظم الحسنات وافضل القربات
وذلك يدخله في مقامات الرضى ويوصله الى غاية النعيم والعطاء كما ان
قوله بذلك فيه وقتما وفيه من اعظم خطاياه وآثامه وذنوبه يقوده في الحال
تسخط القدر والوقوع في دركات النار نعوذ بالله من ذلك الجامع بين
شيخ الحكم وقال السيد ان عطاء الله معصية او ورثت ذلا وافتقارا
وانفع لك مما عنه او ورثت عزا واستكبارا قال السيد

ابو عبيد القاسم بن سلام الذي روى ان فتحوا من الفاظ العقوبة والعزوبة
فتكسار وقاضاه قضاء فتحا الفاء من صيغة الى فعولة وفاعلة
اذا اتى منهما فيه وكما ابنا فرض صيغة العقوبة لانها تضبطها وتبطلها
كما لا عبرة للاتي بالمعصية اذا اتى منهما صيغة العقوبة لانها ايضا
تحظرها وقد قيل ما قال الشيخ ابو محمد بن ابي زيد الله عفو انكسار
العاجز فيه من صولة المطيع ح من شرح الحكم
ص
٥ لا ترمها القواعد بالعهود ٥ والحفظ للحدود والعقود ٥
٥ كذا الرضى بالقضاء بالموجود ٥ والصبر على المفقود ٥
٥ فلا يكون النفوس الا بالح ٥ وما زيادة من الفعل ٥
٥ الى سؤال عن ابن عطاء الله العقوبة وازيح خيال القضاء
بالعهود والحفظ للحدود والرضى بالموجود والصبر على ٥
المفقود وقيما ايضا عن ابي عبد الله بن خفيف الفناء في الشر
الى المعقود والبقاء في الخير بالموجود وعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الكي ورعا فكن لعهد الناس وكن فيما قدر لك ابن
واجب للناس عاتب لنفسك ما ذكر موفيا واحسن بما وزن من جاوز ما ذكر
مسلما واقل الرضا بما اتى لك الرضا اثبت القلب وفي الى سؤال ان
ايظا وقيل الى هذه فعول فعلى لكي لا تقسو على ما قاله وما قلم وما ذكر في هذا
بما وقاكم ٥
ص
٥ ان يقتبس العبد للاستقامة ٥ مثل الذي من الكرامة ٥
٥ بما تكون ميتي فمستقيما ٥ من حضرة الله تعالى مقربا ٥
٥ يطلعها الله على الخفايا ٥ ويفهم فهما من الزوايا ٥

فصلها أيا بعد جمعا في حشا ✤ يفصل تمما من اخلاع كما تما ✤
قال السيد ابن عطاء الله رضي الله عنه وفيما ورد في الكراهة من ذكر الله فاستغاثة
قال الشيخ ابو عبد الله بن عباد الكراهة الخفيفة انما هي حصول
الفتور فاستغاثة محل الحصول الذي كما تما وهو جمعنا الذي انعم بصحة الايمان
بالله هو وحده واتباع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
كاملا او ما كنا قال الواجب على العبد ان يخرج الاعمال ظاهرا فكوفي هذه
الامة الحصول اليهما واما الكراهة بمعنى خوف العاقبة فللعبد ان يقول
عند الخفيفة او في حين وقوعها اكمل الله الاستغاثة فقوله

فصلها اثبت محل النص يا ذي فيه اني جمعه وكملا اقتضى والعار
يعرفه وقال ابو مدين العبودية زينة العبد فمن كمنا تقبل
من اتى جنة وفيما سبق ان استغاث ايا على يقول ليس فيه
اني ما من العبودية بنهوا اسم اتم للمؤمن من اسم له بل العبودية
وقد قال الله تعالى فيه صفة النبي صلى الله عليه وسلم
ليلة المعراج وما زاغ البصر وما طغى فالزيغ ان تعدل الى غير ما امرت
بعبوديته ليلا وقال جل وعلا فاخرجنا الى جميعهم فالاخرجنا خلوتنا
اتم اجل من العبودية لسماه به وقد فعلناه افتخروا

✤ يا عمي وقاري عينه زهراوي ✤ يغرمه السامع والى الوى ✤
✤ لا تحزني الا بيا عبدنا ✤ وانه اشي وانه اسماوي ✤
✤ سموه اوطا وجبا بالخفف ✤ وروضه خالفه بالتعلق ✤
✤ به تكوروا خلا به حضرته ✤ وروا صلا زينه دامي تنعم ✤
قال السيد ابن عطاء الله كن باخرجنا زينه متعلقا واوطا

عفو وبيته فقد عفا وقال الزجاج تعفو بأوضاعها يقال أوضاعه فتعفو
بذل الجبل بعزته فتعفو بعزها بعزته فتعفو بعزته فتعفو بعزه فتعفو بعزته فتعفو
وعزته قال الشيخ ولو عبد الله أنه يعبد الله على الحكمة لم أر في الدنيا
بأوضاعها إلى عزته أي تستهلك وجوده أو لوازم وجوده ما فيه وبين
جميع ذلك العالم وما فيه والمراد من عوالم عندنا فلانا وجوده
الأفعى وجوده وما نعاينه إلا بعضا به وما عمر الله بعزته وما نعاينه
إلا بعضا الأفعى يعني ذلك من الأوضاع وما بقي لذلك العالم الذي تعفو
بأوضاعه عفو وبيته من هذه وقفي أمره وعجزه أو الأول أولى
التعفو الذي تعود أصلا زمانيا بل هما آنية وواحد على التعفيف
وقال الهندي كلامه على الحكمة الإلهية عن تعفو أي التعفيف
رضي الله عنه ويصح العفو به فلا زعة العفو والعجز والا
الضعف والذل لله تعالى وأضداده هذا أوضاعها فتعفو بالا
وقفا فلا زع أوضاعها وتعلق بأوضاعه وقال من بساط العفو الخفيف
يأغنى من الوفي يغني بها ومن بساط الضعف يأقوى من الضعيف
يغني بها ومن بساط العجز يأقادر من العاجز يغني بها ومن بساط الذل
يأعزز من الذليل يغني بها فتعفو أوضاعها الكفوع يديه وافتقيفوا
بالله وأضيفوا إلى الله مع الظاهر بين

٥ معنى وخصوص للرب ٥ حصول عز وقاه به الغفور ٥
هاء كمال العز وقاية الحصول ٥ مؤمنا ذا الفوز بالوصول ٥
٥ والعز معناه تمنع العزة العز موماه العظيم المجد ٥
قال السيد ابن عطاه الله وصولها إلى الله وصولها إلى

العلم به والاتصال به قيل اتصل به شيء واتصل بشيء ويقال في العلم منه
انه يكون سببا متصلا الى العلم به والاتصال بالشيء اتصاف وتوصف به ومن كلام النبي
ابن عباد على الجملة نظرا في الوصول الى الله تعالى الذي هو شيخ الذي
اصل مدى الطريقة هو الوصول الى العلم الحقيقي بالله تعالى ومنزلا
موقفا من السلوك ومنتهى قيس السائر ويراد الوصول المفسوح
قبل الغواية بمعنى متعلق عنه وقال على الناقة الغرة الحقيقة
في الشيء منه قال الله تعالى واذا انساه الشيطان عبادة عنه قال في
وقال تعالى وتحمل اثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه من قبل الغوير وهو علما من والا مقصدا
مترتبا الغرض به وقيل فلان يشتغل بكذا اذا عمل عملا الى غرض
وغلبة الشيء والتلوي بالوجه الحقيقي والاقبال فلا يليق بحاله
الاوصاف البعد وتسمو وما من قبيله مما يقول المؤلف وقد
مثل الامير فلان في بلد فلان وما ارتفع في عقله الى كذا وقال ابن فساد
ابو القاسم الفسيني بقرطبة وكل ما وقعت الغرة فهو ما سبق
واما الغرة بالذات متعالى الوهم الملك عنه فانه متفرد به
المعروف والمعقول والنهاية والمقدار وما اتصل به مخلوق والانفصال
عنه محاولة مشبوهة بجملة الصفة بمعنى الوصل والفصل وفي
هو في نعمة فعل الوقوع هو واجب به فعله وهو في العلم والى قبله
وفي هو مرجاني به وضعه يختص به من يشاء من عباده وهو في العقل
بالالف

ه بضاعة المعقول من جاء الذرا ه حال الشهود وكشفه يبتداه
ه اول المعقول الى بيد ه والمراد حال الشهود ه
ه فذا بي ثم الغيم عنه ه وذاك حال العكس اقدره ه
ه لله يجتبي اليه من يشا ه يمنع عنه من خشي ه
ه شتان بين من هوى وصل ه ومن علته بل الشدل ه
ه بضاعة الكشف الذي ذا ظاهر ه كالجزء للشهود باعتبار ه

البضاعة القطعة من المال فيشمل العلم والمعرفة وفي حال جبيني له قليلة وفقره فقر من لا مشارب الى حقائق المعنى والحقيقة اعني اصحاب الدلائل والبراهين علامة بالنسبة الى ارباب الشهود والعيان **قوله** وكشفه يبتدا اي يبتدا الشهود بالكشف يعني ان المكاشفة مبتدا المشاهدة فان الله يشاء ابو الفوائد القشيري في المحاضرة ابتدا ثم المكاشفة فعند ثم المشاهدة فالمحاضرة حضور القلب وقد يكون بمعنى ابتدا ماء ومنه جعد وراء البئر وراء ماء حاضر اي بئر تبدا وشاهد الذكر ثم بعدي المكاشفة ومنه مضور منبع البئر فيمتلي ومنه حدي الحمالة الى قاتل الله الدلو فانه يشبه وجه مشتقي من وراعي الى بئر واجمعوا على ان نعت الغيب ثم المشاهدة وبين وجود الحق من غير بقاء فحسبه وانظر تمام كلامه رحمه الله **قوله** اولة العقول الخ بيد القصد فالباء الى مسالة بعد اذكى اي كل مبتدا على الحقيقة مراد وانما الفرع في قولنا بيد والى بيد عند من منع المبتدا والخبر منه المشهد والماء الذي

نصبه بعبر التعب والضنى بما فاسطا ان المشاق والمنى او الذى يلقى
بالام من يحبه مشتق من الم بالمكان متعب والم اذا مرض به مرضا شديدا
قوله وقد اتى به لغيبة له عن وجه الشبه والاشارة الى الم اد وقد اتى
الاشارة الى الم بد وبمعنى اله الى اد عرب فطبعا ربا المد والم بد
بالعكس وبالم اد استدل بالموزن على فطار والى بد استدل
بالاطار على الموزن والم اد فيه هو المكون قبل الاقواه والم بد
فيه هو الاقواه قبل المكون وقد تقدم معنى الخطبة **قوله**
الله يجتبيه اليه من يشاء الاجتباء اشارة الى قوله تعالى الله يجتبي
اليه من يشاء ويهدي اليه من ينيب والاجتباء هو الجراء والنيب العمل
هو الى بد وفتح الهمزة الشين من فحشى واصله الكشي على لغة طي قوله
شاه الشيب قال السيد انه غلط والصد شاه فيه من يستدل به ويستدل
عليه المستدل به هو الحق تعالى وانبت انما هو من وجود اخلاقه والاستدلال
عليه من عدم الوصول اليه والاجتبى غايا حتى يستدل عليه ومنتهى
بعد متى تكون فطار هي الموطئ اليه قال السيد وابو عثمان بن عباد
بنو آدم اول نشاتهم ومبدء خلقتهم وخروجهم من بطون امهاتهم هو
موصوفون بالجهل وعدم العلم قال الله تعالى والله اخرجكم من بطون
امهاتكم لا تعلمون شيئا فراه الله تعالى مما اعتقر بعضهم بعضهم بفضل حيثية
عنايته واختار منهم من اهل لولايته وما ذاك الا بحصول العلم الذي
يتضمنه قوله وجعل لكم السمع والابصار والافيدة الذي يحقق لهم
النشاة وجوب لهم ان يبغي والغاية المسار اليه بقوله لعلكم

يتوصل اليه

للاسم لسلامة اللام وللصفات منهما إلى كشف كمال الاقتران
وألف على اسمها بدلا من ناؤه وقد تتوفر فيه لام فعلى أو
وألف اسمها على الصفات ومعنى على وجود الاقتران
فالراقم الحجر وقائله نفعه لسلامة مبتدأ إلى النهاية
لصاحب الحجر وربما وقع بين قول وتنبيه
نظم هذا فيما قول السيد ابن علاء الله ولا يعود على وجود
الشيء وجود الشيء على ثبوت لوصفه وبوجود الوصف
على وجود فاقد أو فعل الله يقوم الوصف بنفسه فاز بالحجر ويكشف
ثم عن كمال ذاته ثم ذم إلى مشهود صفاته ثم ثنى معهم إلى الله على بالشيء
ثم ذم إلى مشهود آثاره والسلام كور على عكس مبتدأ الغاية السالكين
بداية الحجر وبين وبداية السالكين نهاية الحجر وبين وبين
وربما التقيا الطريق مبتدأ ثنى فيه ومبتدأ قبله فالشيخ أبو
عبد الله بن عباد المخصوص به الفهي والوصول إليه بتقسيمه
إلى قسمين سالكين ومجذوبين فسالك المجذوب يبتدئ بالأشياء على
وهم الذين يقولون ما رأينا شيئا إلا رأينا الله بعده ومبتدأ المجذوب
فاستدلال الله على الأشياء ومنهم الذين يقولون ما رأينا شيئا إلا رأينا
الله قبله وأما الآية الليل أبرز الحق من المنزل الأول فالحق للسالكين
فاز ومن فعل فاستدل أولها على الأشياء وبالأشياء على
الصفات وبالصفات على وجود الذات وبقاء عالم التي في والقعود
من الأشياء إلى الله على وأول عالم الحجر وبين فيفيق كمال الذات المقدسة
ثم ذاته وأما التي فمبتدأ مدارج الصفات ثم وجوده إلى التعلق بالأشياء

قوله كما انزل اليه وقرئ حتى اتى بفتح فشدد فيما البيتين اى كما انزله
اصدائه من منزل النظم حتى جاء بتفويضه فعلى واقيا بالغرض فتوفيا على
المهمات وفهما عن الكنى المختصرات الكنية ما اخفى فيه من المعانى الغامضة
وفسمل فيه من الطرق الدقيقة الغويصة قوله فيتضح
البطل معاونه من اضلاع فامكن ان يقع به كتابه من الغلاة والمرتابين
الغلاة كل من يغلو في المحق او الشيخ والعلم الذى لا يلتبس على اهل الحق
وهو الذى كنى عنه بالبطل واظلم الشجاع الذى تبطل منه الجبل ه
قوله فقلم البيتين هو المختار اى مما يقع له من الوهم وخاء على الكلام
غاية الصعوبة اما البيت فيه عن ذات الله وصفاته وهو على
خلاف المعتاد في البيتين قبله ففى تحض العقل عن العلم والوهم بالبيت
العقل ما خلق والنبا الخبر يتساءل الخلق عن مباحثه فانظم الى التاليف
الذى هو مظنة الوهم كونه بالنظم ما بالنثى وكون المنظوم علما غاية
الصعوبة قوله صوب الكتاب والمراد في الجود والنبت الصوب الصواب
واشار الى الدقة بلفظ التصعيد للتعظيم والمعنى ان قاعدة الكتاب من العقل
والوهم مؤسس نفيسى وما فيه من الصواب مؤسس الله عز وجل بتوفيقه
وفحص قطاعه عن قليه واجراله على لسانه جنى الماء جنى العود
قلنا الجنى لغة الصواب لا ما يجنى كما ان المشبه به وهذا على سبيل التواضع
مع الله والشكر له سبحانه كما قال فما بكم من نعمة فمن الله وما اصابك من حسنة فمن
الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك والا فالمعتقد ان سبحانه الخالق
لجميع افعال العباد ونشر العلم العقل بالماء العود ماء العلم حياة
العقول كما ان الماء حياة النبات وازهاره قول من تلا الكتاب بالعلم

هو الثناء بالجميل على المشيء والتعلم على الحامد وكذا الشكر كما
قال الشامي
ه اذا الثنى عليك الحي يوما ه كفاك من تعرضه الثناء ه
وانظر الخزرجي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طالبا
بمن يدعي ومن شغله وكم عن مسئلته اعطته فوق ما اعطى
السائلين ومهما افضى هذا الخلاص والحمد لله رب العالمين
انتهى وكمل وسلام على
عباده الذين
اصطفى ه

القصبة البلدية
11379
الخزانة الملكية